

جامعة الزيتونة
برنامج دراسات التنمية

الانتخابات الفلسطينية
من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني
(الإمكانيات والمحددات وملف الناخبين)

نادر عزت سعيد و أيمن عبدالمجيد

تموز / يوليو ٢٠٠٤

فريق البحث

أولاً-الباحثون الرئيسيون

نادر عزت سعيد

أيمن عبد المجيد

ثانياً-منسق البحث في قطاع غزة

غسان أبو حطب

ثالثاً- المساعدة الفنية

ميساء البرغوثي

رابعاً- ميسرو ورش العمل

عبد العزيز أبو شمالة

غادة شعفوظ

مي نزال

جهاد حمدان

وسام جودة

صابرين الزين

سامية حساسنه

إيمان عرار

نداء أبو طه

نداء الشحبري

خامساً- التحرير اللغوي

سامي الكيلاني

سادساً- فريق الدعم الإداري

نوران ناصيف

جبريل حجه

بدعم من المعهد الجمهوري الدولي

International Republican Institute

المحتويات

[٦]	مقدمة
[٧]	القسم الأول: منهجية البحث
[١١]	القسم الثاني: تحليل نتائج ورشات العمل
[١٢]	الجزء الأول: إمكانية إجراء الانتخابات وأهميتها
[٢١]	الجزء الثاني: قوانين وأنظمة الانتخابات والتسجيل وتقييمها
[٢٥]	الجزء الثالث: أهم المعايير والصفات عند انتخاب المرشحين
[٢٧]	القسم الثالث: تحليل مقارن لنتائج ورشات العمل حسب المجموعات
	القسم الرابع: النتائج العامة لاستطلاع الرأي حول
[٣٥]	الانتخابات ومقارنات بين الضفة الغربية وقطاع غزة
	القسم الخامس: تحليل مقارن لنتائج استطلاع الرأي
[٥٢]	العام حسب الفئات الاجتماعية
	القسم السادس: تحليل نتائج الاستطلاع من قبل
[٦٠]	المشاركين في ورشات العمل
	القسم السابع: تحليل نتائج استطلاع الرأي (أوراق الخبراء)
[٦٧]	أسعد العويوي
[٦٨]	إياد البرغوثي
[٧١]	محمد أيوب
[٧٢]	سمر هواش
[٧٦]	طلال عوكل
[٨٠]	راتب السويطي
[٨٤]	
[٨٧]	القسم الثامن: استخلاصات وتوصيات عامة

قائمة الجداول:

- جدول رقم (١): مواقف القطاعات المشاركة في ورش العمل من إمكانية إجراء الانتخابات. [٢٩]
- جدول رقم (٢): مواقف القطاعات المشاركة في ورش العمل من أهمية الانتخابات الفلسطينية، وتأثيراتها في مجالات الحياة الفلسطينية المختلفة. [٣٠]
- جدول رقم (٣): مواقف القطاعات المختلفة تجاه المعرفة والمعلوماتية حول قانون وأنظمة الانتخابات والتسجيل لها لدى المواطنين الفلسطينيين، ووجهة نظرهم في الأنظمة الانتخابية. [٣١]
- جدول رقم (٤): مواقف القطاعات تجاه الاهتمام بالمشاركة الشخصية في الانتخابات، الدوافع الأساسية للمشاركة أو لعدم المشاركة. [٣٢]
- جدول رقم (٥): مواقف القطاعات تجاه المعايير الأساسية لانتخاب المرشح، الصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المرشح. [٣٣]
- جدول رقم (٦): أهم المعايير التي سيستخدمها الناخبون في التصويت للمرشحين [٣٨]
- جدول رقم (٧): مواقف مستطلي الضفة الغربية وقطاع غزة (مدى استعدادهم لانتخاب النساء للانتخابات المختلفة). [٣٩]
- جدول رقم (٨): أهم نتائج استطلاع الرأي العام - شباط/٢٠٠٤ (الانتخابات الفلسطينية). [٤١]
- جدول رقم (٩):
- جدول رقم (٩-١): متابعة الأخبار وتوفير معلومات حول الانتخابات [٥٤]
 - جدول رقم (٩-٢): الموقف من إجراء الانتخابات والمشاركة فيها [٥٥]
 - جدول رقم (٩-٣): نظام الحكم والنظام الانتخابي [٥٦]
 - جدول رقم (٩-٤): مشاركة النساء في الانتخابات [٥٧]
 - جدول رقم (٩-٥): الانتماءات وأنماط التصويت [٥٨]

مقدمة:

يتزايد الحديث عن إمكانية عقد انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالرغم من عدم وضوح الوضع السياسي أو الوضع الداخلي الفلسطيني، إلا أن عدداً من السياسيين والمفكرين يعتقدون بجدوى هذه الانتخابات في تحريك الوضع الفلسطيني إلى الأمام، بينما يعتقد عدد آخر من السياسيين والمفكرين بعدم جدوى أو عدم إمكانية مثل هذه الانتخابات. ومع استمرار هذا الحوار، تقوم اللجنة المركزية العليا للانتخابات ووزارة الحكم المحلي ومؤسسات أخرى بالتحضيرات اللازمة استعداداً لإجراء الانتخابات في أي وقت. ونحن في برنامج دراسات التنمية، وضمن خبرتنا الطويلة في مجال استطلاعات الرأي العام، نجد ضرورة إجراء دراسة علمية موضوعية حول الانتخابات المنتظرة بهدف توضيح موقف الشارع الفلسطيني نفسه، والمساهمة في تقديم بيانات وتحليلات موضوعية لجميع الأطراف بهدف وضع النقاش على أسس علمية بعيدة عن العشوائية، وكذلك للمساهمة في دعم الجهات والمؤسسات المختلفة العاملة في مجال الانتخابات من أجل تقديم أفضل ما عندها للمساهمة في بناء المجتمع الفلسطيني ودفعه إلى الأمام. وبشكل محدد، فإن الدراسة الحالية تهدف إلى ما يلي:

- ١) تقديم عرض مفصل حول الصفات الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين الذين ينوون التصويت أو عدم التصويت.
- ٢) عرض التوجهات الفكرية للناخبين المحتملين.
- ٣) تحليل التوجهات تجاه الانتخابات والعوامل التي ستؤدي للمشاركة أو عدم المشاركة.
- ٤) تقديم ملف للصفات التي يعتبرها الناخبون مهمة كمعايير لاختيار المرشحين الذين سيصوتون لهم.
- ٥) تقدير مدى معرفة الفلسطينيين بمسألة التسجيل واستعدادهم للتسجيل وتحت أي الظروف.
- ٦) تقدير مدى معرفة الفلسطينيين بقانون الانتخابات والنظام الانتخابي، وتقديم وجهة نظر الجمهور الفلسطيني في حيثيات الأنظمة الموجودة.
- ٧) توفير البيانات والتحليلات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة بموضوع الانتخابات وتقديم التوصيات أجل تطوير أدائها.

القسم الأول

منهجية البحث

■ المنهجية :

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية نوعية تشاركية استخدمت ورشات العمل المركزية، حيث عقدت ١٦ ورشة شارك فيها ما يزيد عن ٤٥٠ فلسطيني/ة، وعلى مسح كمي استطلاعي شارك فيه ١٢٠٠ فلسطيني/ة. تم إجراء البحث عبر المراحل والخطوات التالية:

■ المرحلة الأولى: مراجعة الأدبيات ذات العلاقة

قام فريق البحث بمراجعة كافة المسوح الاستطلاعية، والأدبيات المختلفة حول الانتخابات الفلسطينية. كما قام بمراجعة أنظمة وقوانين الانتخابات الفلسطينية وأنظمة التسجيل، والاطلاع على الاقتراحات المقدمة لإجراء تعديلات في أنظمة وقوانين الانتخابات. وقد تم الخروج بتساؤلات رئيسية لإغناء الدراسة، هي:

١. هل هناك إمكانية لإجراء الانتخابات الفلسطينية؟ وتحت أي ظروف وشروط يمكن إجراؤها؟ وما هي المعوقات المتوقعة أمامها؟ وهل يمكن تدليل هذه المعوقات؟

٢. لماذا تعتبر الانتخابات مهمة، أو غير مهمة؟ وما دورها في مجالات الحياة الفلسطينية المختلفة؟

٣. هل يتوفر لدى المواطنين معلومات حول التسجيل للانتخابات؟ وما هي المعلومات الضرورية برأيهم؟

٤. هل يتوفر لدى المواطنين معلومات حول قانون الانتخابات والنظام الانتخابي، وما هي آراؤهم في الجوانب المختلفة لقوانين الانتخابات؟ وما هي اقتراحاتهم وإضافاتهم؟

٥. لماذا يعتقد المواطنون بأهمية المشاركة الشخصية في الانتخابات، أو عدم أهمية المشاركة؟ وما هي الدوافع الأساسية لديهم للمشاركة، أو عدم المشاركة؟

٦. ما هي المعايير الأساسية لاختيار المرشح المناسب؟ وما هي الصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المرشح؟ (المقصود هنا المعايير الشخصية للشخص، والمعايير المهمة للآخرين والمجتمع من وجهة نظره).

■ المرحلة الثانية: مجموعات العمل المركزة

نظم البرنامج ست مجموعات عمل مركزة (قطاعية) بهدف إغناء البحث وأسئلته، وتحديد أهم المحاور التي لا بد من نقاشها والتي تستحق الدراسة. كما تم في هذه المجموعات جمع بيانات وتحليلات أولية أغنت إعداد الاستمارة والتحليل للموضوع قيد البحث. وقد شارك في هذه المجموعات ٨٠ فلسطينياً/ة من مختلف المناطق والأعمار ومستويات التعليم والمهنة، ضمن أعداد متساوية، تقريباً، من النساء والرجال. وقد نظمت هذه اللقاءات في محافظات: خانونس، وغزة، ونابلس، وطولكرم، ورام الله، والخليل.



■ المرحلة الثالثة: استطلاع الرأي العام

تم إجراء استطلاع للرأي العام بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول القضايا التي تمت إثارته والتعليق عليها في مجموعات العمل المركزة، وحول الاهتمام بالانتخابات والاستعداد للتسجيل والمشاركة وطبيعة التوجهات الانتخابية. وقد تم استطلاع ١٢٠٠ فلسطينياً/ة ضمن عينة ممثلة لكافة الصفات الاجتماعية والاقتصادية.

■ المرحلة الرابعة: ورشات العمل التحليلية

تم عقد أربع ورشات عمل تحليلية في مناطق مختلفة لمناقشة النتائج الأولية للاستطلاع وإغناء البحث والتحليل، وقد حضر هذه الورش ٥١ فلسطينياً/ة من مختلف المناطق والأعمار ومستويات التعليم والمهن في محافظات: نابلس، غزة، محافظات المنطقة الوسطى/غزة، بيت لحم.

■ المرحلة الخامسة: ورشات عمل نشر ومناقشة النتائج

من أجل أغراض تعميق التحليل المقدم ونشر النتائج، قام البرنامج مع نهاية النسخة الأولى من الدراسة بعقد خمس ورشات عمل لتعميم النتائج ونقاشها في محافظات: رام الله، ونابلس، وغزة، وخان يونس، والخليل، حيث حضر هذه الورشات ٢٥٠ فلسطينياً/ة. كما تم تعميم عدد منها من خلال حلقات تلفزيونية خاصة قدمت من خلال المحطات المحلية. وقد قدمت في هذه الورشات عدة أوراق يتم نشرها في القسم السابع من الدراسة.

القسم الثاني

تحليل نتائج
ورش العمل

يتم في هذا القسم من الدراسة تقديم تحليل كفي (Qualitative) مفصل لنتائج جميع ورش العمل التي تم عقدها في سياق الدراسة. ويتركز التحليل على قراءات المشاركين والمشاركات لإمكانية إجراء الانتخابات، والظروف اللازمة لإجرائها. كما يتم تقديم التحليلات في مجال دور الانتخابات في الحياة الفلسطينية، والموقف من المشاركة في التسجيل والانتخاب، والصفات المتوقعة لدى المرشحين ومعايير الانتخاب. تعبر النتائج المقدمة عن آراء المشاركين في ورشات العمل وتستخدم لغتهم قدر المستطاع، ولا تعبر بالضرورة عن آراء فريق البحث.

الجزء الأول

أولاً: إمكانية إجراء الانتخابات وأهميتها

- ▶ انقسم المشاركون إلى فريقين، يرى الأول منهما إمكانية إجراء الانتخابات، بينما لا يرى الثاني مثل هذه الإمكانية. كما شكل السؤال صعوبة وحيرة لدى كل شخص على حده، حيث كان كل مشارك يقدر إمكانية وعدم إمكانية إجراء هذه الانتخابات نظراً لصعوبة الظروف على أرض الواقع.
- ▶ وقد تم الربط بين السؤال حول إمكانية (أو عدم إمكانية) إجراء الانتخابات ونظرة المشاركين لأهميتها أو عدم أهميتها، الشيء الذي يعكس نفسه في إطار التقرير، حيث يتم الدمج في العرض التالي بين مسألة الأهمية والإمكانية.
- ▶ ومع الإجماع على أهمية إجراء انتخابات شاملة وفي كافة المجالات، إلا أن تقدير الصعوبات اختلف بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبلدية. فقد رأى المشاركون أن إجراء الانتخابات المحلية ممكن ضمن الظروف الحالية ولا يوجد داع لربطها بالانتخابات الرئاسية أو التشريعية.
- ▶ وفي المقابل كان هناك من اعتقد بشكل شبه مطلق بعدم إمكانية إجراء الانتخابات (أي انتخابات) ضمن الظروف الراهنة، وبرروا موقفهم بشكل رئيسي بالطرف الأمني وحقيقة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية وعدم إمكانية استقلالية ونزاهة الانتخابات في ظل وجود إسرائيلي على الأرض الفلسطينية، وغياب الرؤية السياسية وأهمية ربط الانتخابات ببرنامج سياسي وحل متكامل للقضية الفلسطينية.

وحسب تعبير المشاركين، فإن الانتخابات بكافة أشكالها ممكنة ومهمة للأسباب التالية:

- ▶ **الانتخابات مطلب شعبي:** كانت الانتخابات، وما زالت، مطلباً شعبياً بغض النظر عن الظروف السياسية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.
- ▶ **الانتخابات وسيلة للتغيير:** الانتخابات أداة ضغط من قبل الشعب الفلسطيني للدفع باتجاه التغيير السياسي والاجتماعي سواء تجاه الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها المتهمه بالتقصير و/أو الحكومة الإسرائيلية.
- ▶ **الانتخابات حق ديمقراطي:** تنص على هذا الحق المواثيق الدولية والقوانين المحلية كافة، وليس لأحد الحق في حرمان الفلسطينيين من هذا الحق. كما أن ممارسة الحق في الانتخاب يعزز الثقافة الديمقراطية ويعيد التفاوض للمجتمع.

- ▶ **الانتخابات تساهم في تطوير المجتمع** : تسهم المشاركة في الانتخابات في تطوير المجتمع، كما تعزز ثقة المواطن بقدرته ودوره في التغيير والإصلاح.
- ▶ **الانتخابات تعزز مبادئ عامة** : تعزز المشاركة في الانتخابات مبدأ المحاسبة والمراقبة والشفافية.
- ▶ **الانتخابات تمكن المواطن** : تعزز المشاركة في العملية الانتخابية شعور المواطن بأنه شريك بالمسيرة والمصير، وتضعه أمام مسؤوليته في المشاركة في صنع القرار.
- ▶ **الانتخابات تضمن اختيار الكفاءة** : تضمن المشاركة في الانتخابات اختيار الشخص المناسب للمكان المناسب. كما تضمن انتخاب كادر متميز في شتى المجالات التعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية... الخ.
- ▶ **الانتخابات تساعد في حل الأزمة القائمة** : تساعد المشاركة في الانتخابات في الخروج من الأزمات الحالية وإعطاء الشعب بصيصاً من الأمل في الخروج من الواقع الأزموم، كما تفتح آفاقاً وخيارات جديدة أمام المواطنين.
- ▶ **تعزيز الشعور بالانتماء** : تعزز الانتخابات شعور المواطنين بأهمية مشاركتهم في صنع القرار ورسم السياسات، والإحساس بالقدرة على التأثير، وتعزز الشعور بالانتماء لديهم.
- ▶ **تعزيز الوحدة الوطنية** : تساعد الانتخابات في ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية على الساحة الفلسطينية.
- ▶ **فرصة لتعزيز تمثيل الفئات المهمشة** : تعزز الانتخابات تمثيل ومشاركة الفقراء والمهمشين والنساء والعاطلين عن العمل إذا تمت في إطار قانون يضمن مشاركة هذه الفئات وبدون تزوير.
- ▶ **الوصول إلى حل سياسي** : تدعم الانتخابات قدرة المفاوضين الفلسطينيين على التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية وتقدم لهم الشرعية التي يحتاجونها.
- ▶ **زيادة الدعم الدولي** : الانتخابات مهمة كعملية نضالية تساهم في زيادة الدعم الدولي للفلسطينيين، فالطلب من مراقبين دوليين الإشراف على الانتخابات يساهم في دعم التأييد الدولي للقضية الفلسطينية.
- ▶ **فرصة للنقاش المجتمعي** : تساعد الانتخابات على البدء بنقاش جدي وعملي للقضايا الداخلية والتعاون بين الأطراف المختلفة من أجل حلها.
- ▶ **ترتيب الوضع الداخلي** : الانتخابات ممكن أن تكون ثورة إصلاح شامل وتغيير لأنه بدون إجراء انتخابات سيزيد الاحتقان في الشارع الفلسطيني وتغلق آفاق عملية التغيير.
- ▶ **إصلاح النظام السياسي** : الانتخابات مهمة لإصلاح النظام السياسي في ظل غياب القضاء والعدالة حيث لا يوجد حسيب ولا رقيب وتنتشر الفوضى.
- ▶ **تفعيل وتطبيق القوانين وتطويرها** : ستساهم الانتخابات في إحياء عملية التشريع والرقابة على تطبيقها.
- ▶ **تعزيز دور النساء** : ستساهم الانتخابات في تفعيل وتقوية دور النساء في المجتمع، وتساعد في القضاء على العادات القديمة السيئة التي تحول دون مشاركتهن في الانتخابات.

▲ **استنهاض المؤهلين في المجتمع** : سيؤدي إجراء الانتخابات إلى استنهاض القدرات المغيبة والوصول بالمؤهلين إلى مواقع صنع القرار في المؤسسات. كما ستظهر وجوه شابة تحمل أفكاراً جديدة ومتطورة وتضع الأشخاص المناسبين في مواقع صنع القرار، وتضع المنتخبين (المرشحين) في حالة من المتابعة والمساءلة من قبل الجمهور، وتضع المرشحين بشكل جدي وأقوى أمام مسؤوليتهم.

▲ **وسيلة نضالية** : اعتبار الانتخابات أداة نضالية ضد الاحتلال، بحيث يتم إعادة النقاش حول آليات النضال وتقديم برامج وتصورات متجددة للتخلص من الاحتلال. كما تظهر الشعب لفلسطيني على أنه شعب ديمقراطي يناضل بشكل حضاري لنيل حقوقه. الانتخابات مهمة خاصة إذا ارتبطت بمشروع وطني سياسي يلبي مطالب الشعب ويقلل الفجوة بين الشعب والقيادة.

▲ **التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية** : يجب أن تكون الانتخابات جزءاً من استراتيجية تنمية شاملة، فالانتخابات مهمة للتنمية. وتكمن أهمية الانتخابات في أنها ستساهم في تحسين الأوضاع الحياتية (الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والخدماتية) للمواطنين.

▲ **تنشيط الحياة البرلمانية** : للانتخابات أهمية في إحياء الحياة البرلمانية وتجديد المجلس التشريعي الحالي (وهو مجلس تجاوز فترته القانونية).

▲ **أهمية القرار الفلسطيني المستقل** : مما يعني أن تقوم القيادة الفلسطينية بالمبادرة لعقد الانتخابات كدليل على الاستقلالية وقدرتها على صنع القرار.

▲ **تقليص دور العشائرية** : الانتخابات، كوسيلة ديمقراطية، قد تقلل من دور العشائرية والقبلية، وتلزم المرشحين الجدد بتقديم برامج تخص المجتمع ككل وتعتمد على المؤسساتية.

▲ **رفع المعنويات وتشجيع المشاركة** : الانتخابات فرصة لرفع معنويات الشعب الفلسطيني وإحياء عملية المشاركة في الحياة الفلسطينية وصنع القرار وحفز الطاقات.

لما الذين يرون بعدم إمكانية إجراء الانتخابات، فهم يستمدون مداخلتهم من الواقع المعاش :

▲ **الاحتلال هو المعيق الأساسي** : يعتبر استمرار الاحتلال معيقاً رئيساً في وجه إجراء الانتخابات، وخاصة في ظل الحصار وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية واحتلاله لكافة المدن الفلسطينية. سيضع الاحتلال قيوداً لمنع إجراء الانتخابات في مناطق معينة وسيلاحق المرشحين الوطنيين ذوي الكفاءة.

▲ **الضغوطات الدولية** : تؤدي الضغوطات الخارجية إلى زيادة الشك في الهدف من الانتخابات، وأهمية عدم التساوق مع الأولويات الدولية وأهمية الالتفات للأولويات الخاصة.

▲ **التخبط السياسي وغياب الرؤية** : الظروف الآن تختلف عن ظروف الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٦، وكذلك الطرح الفكري والسياسي والأمني، وهذا سيضعف البرامج الانتخابية ويعزز التخبط لدى المرشحين.

▲ **عدم جدية السلطة الفلسطينية** في إجراء انتخابات جدية وديمقراطية في ظل عدم إجراء تعديلات حقيقية للأنظمة والقوانين الحالية للانتخابات.

- ▶ **الخوف من غياب النزاهة** : إمكانية انتشار المحسوبية وعدم مصداقية ونزاهة الانتخابات في ظل الفوضى القائمة.
- ▶ **عدم الجاهزية** : عدم توفر كوادر مؤهلة لتنظيم وإجراء الانتخابات، وخصوصاً على المستوى المحلي.
- ▶ **غياب الوعي لدى المواطن بأهمية الانتخابات**، وهذا يعزز اقتصار الترشيح والمشاركة على فئة معينة في المجتمع.
- ▶ **عودة العشائرية** : ستؤدي قوة العائلية والعشائرية إلى انتخابات فئوية غير قائمة على المؤهلات، وهذا ما تشجعه بعض الأطراف الفلسطينية. وسيتم تكريس العشائرية في ظل وجود التقسيمات الجغرافية التي ينص عليها القانون الانتخابي والذي يعيق حصول انتخابات تتسم بالديمقراطية.
- ▶ **تعزيز الوضع القائم** : إن إجراء الانتخابات في الوضع الراهن سيؤدي إلى تسهيل تقبل وتعايش المواطنين مع الأوضاع القائمة، وستؤدي إلى حدوث انتخابات شكلية (ديكور) تعزز الوضع الحالي.
- ▶ **عدم الثقة بالسلطة والنظام السياسي القائم** : إن تزايد الفجوة بين الشعب والسلطة سيؤدي لعدم المبالاة بالانتخابات، وكذلك عدم الثقة القائمة بسبب انتشار الفساد وعدم تقديم الخدمات المناسبة للمجتمع.
- ▶ **التخوف من غياب مشاركة الأحزاب** : هناك تخوف من عدم مشاركة الأحزاب والقوى السياسية في الانتخابات مما سيؤدي إلى هيمنة الحزب الواحد.
- ▶ **التخوف من فوز المعارضة** : مقابل التخوف المذكور أعلاه، هناك تخوف من أن مشاركة المعارضة قد تؤدي إلى إنهاء السلطة أو على الأقل تعيق من إمكانيات تطبيقها لبرامجها.
- ▶ **انتشار الإحباط سيؤدي إلى عدم المشاركة** : هناك إحباط عام يسود الشارع الفلسطيني سيؤدي إلى الامتناع عن مشاركة الجمهور الفلسطيني في الانتخابات.
- ▶ **تراجع مشاركة النساء** : الانتخابات القادمة فرصة لتغيير حقيقي بالنسبة للنساء، وفي ظل الظروف الحالية الصعبة وعدم توفر نظام الكوتا سيكون دور النساء محدوداً.
- ▶ **سلبية التجربة الانتخابية السابقة** : أدت التجربة الانتخابية السابقة إلى الإحباط، حيث لم يترشح أو يفز الأشخاص المؤهلون بل المتنفذون سياسياً، وكان هناك شعور بعدم أخذ رأي الجمهور بجدية من قبل الرئاسة وعدم احترام المنتخبين.
- ▶ **إمكانية التدخل الخارجي** : هناك تخوفات من أن يكون هناك تدخل خارجي في الانتخابات من حيث فرض أو دعم مرشحين معينين.
- ▶ **الانتخابات مهمة للسياسيين فقط** : من يشارك في الانتخابات هم المصنفون سياسياً للوصول إلى مصالح شخصية لا تفيد المجتمع.
- ▶ **أولويات وبرامج أخرى** : الوضع السائد يؤكد أن للفلسطينيين أولويات أكثر حيوية وخصوصاً المتعلقة بالتخلص من الاحتلال وتحسين الأوضاع الاقتصادية والقضاء على الفوضى. وإن الحاجة هي لبلورة رؤية ومنظور سياسي للفترة الراهنة تساعد في الخروج من المأزق الحالي، فحجم الدمار المعنوي والمادي الذي لحق بالإنسان الفلسطيني بحاجة إلى برامج فاعلة وليس لانتخابات.

▶ **ثقافة غير ديمقراطية** : ظهرت خلال السنوات الأخيرة مؤشرات لتراجع الحياة الديمقراطية كتراجع العمل التطوعي، وعدم الالتزام بالقانون.

▶ **كما قدم بعض المشاركين الدوافع الاحتجاجية التالية لعدم المشاركة في الانتخابات :**

١. تعتبر عدم المشاركة حق من حقوق المواطن.
٢. تعتبر عدم المشاركة في الانتخابات تعبيراً عن عدم رضا عن الوضع الحالي.
٣. تعتبر عدم المشاركة وسيلة ضغط.
٤. كما تعتبر وسيلة أساسية للاعتراض على القوانين والأنظمة الموجودة.

حسب تعبير بعض الحضور:

- ▶ الانتخابات غير مهمة لأن القيادة الحالية لن تتغير ولو جرت انتخابات ستكون نفس القيادة، ولن تساهم الانتخابات في تطوير أو تغيير الوضع.
- ▶ الانتخابات غير مهمة لأنها بلا جدوى، وليس هناك أهمية كبيرة لها لأننا لسنا في دولة، بل ما زلنا تحت الاحتلال.

ثانياً: الانتخابات الرئاسية

- سجل المشاركون في ورشات العمل مواقف منقسمين تجاه الانتخابات الرئاسية، حيث رأى البعض إمكانية إجرائها ورأى القسم الآخر عدم وجود مثل هذه الإمكانية. وقد تم توضيح أسباب إمكانية وأهمية حصول الانتخابات الرئاسية كالتالي:
- ▶ **الاحتلال عامل مهم ولكن غير كاف**: لا يمكن استخدام الاحتلال كشماعة لعدم إجراء انتخابات رئاسية وخصوصاً أنها من الناحية الإجرائية أسهل من غيرها.
 - ▶ **تعبير عن إرادة الشعب**: إجراء الانتخابات الرئاسية يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وقدرته حتى في ظل الظروف الصعبة.
 - ▶ **نظرة واستراتيجية جديدة**: إجراء الانتخابات الرئاسية ضرورية لإعادة النظر في التوجهات والاستراتيجيات لمستقبل المجتمع الفلسطيني.
 - ▶ **اختيار الرئيس حق ديمقراطي**: من حق المواطنين أن يقوموا باختيار رئيس دولتهم بشكل قانوني ومن خلال الانتخابات.
 - ▶ **تجديد الثقة بالسلطة**: الانتخابات تجدد ثقة المواطن بالسلطة ورئاستها، وتعزز شرعية السلطة في ظل الحصار المفروض عليها.
 - ▶ **تعزيز شرعية منصب الرئاسة**: انتهاء الفترة القانونية للرئاسة الحالية، وهناك حاجة للشعب لتجديد الثقة بالرئاسة الحالية كرئاسة منتخبة ويعمل تجديد الثقة على تفعيل ومساعدة الرئيس في مواجهة الضغوط والتحديات الخارجية.



- ▶ **تمكين الرئيس** : تمكين الرئيس من القيام بدوره تجاه الشعب وتقليل الفجوة القائمة بين الرئيس وأعضاء السلطة.
- ▶ **تغيير المقربين من الرئيس** : الانتخابات الرئاسية قد تؤدي إلى تغيير القيادة المقربة من الرئيس لأثرها السلبي الكبير عليه.

الانتخابات الرئاسية

أبدى المشاركون الدوافع التالية لأهمية المشاركة في الانتخابات الرئاسية:

١. تبرز المشاركة في الانتخابات الرئاسية القائد القادر على قيادة هذا الشعب.
٢. تضمن المشاركة في الانتخابات ممارسة الديمقراطية الحقيقية.
٣. توجه رسالة إلى كل من إسرائيل وأمريكا، مفادها أن الشعب الفلسطيني هو الذي يختار رئيسه.

حسب تعبير بعض الحضور:

- ▶ الانتخابات مهمة لأنها تجدد الولاء للرئيس ياسر عرفات، وترفض الاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية التي ترفض القيادة الحالية ستكون الانتخابات تعبيراً صريحاً وواضحاً للرفض وللمرد على هذه الاشتراطات.

أما الأسباب التي تم طرحها وتشكل معوقات لإجراء انتخابات رئاسية، فهي:

- ▶ **حصار الرئيس** : محاصرة مقر الرئيس وهو رمز للشعب الفلسطيني وشرعيته، والمطالبة بالانتخابات الرئاسية قد تعطي انطباعاً بأن الشعب الفلسطيني شعب مهزوم أجبر على تغيير رئيسه من قبل قوى خارجية وخصوصاً الولايات المتحدة وإسرائيل.
- ▶ **عدم وجود بدائل و/أو منافسين** : عدم وجود بديل مقنع للرئيس عرفات في المرحلة الحالية، وعدم قدرة فلسطينيين أكفاء على الدخول في منافسة مع الرئيس عرفات.
- ▶ **انتخاب رئيس الوزراء** : استحداث منصب رئيس الوزراء الذي يقلل الضغط بالنسبة لانتخاب رئيس للدولة ويقلل من أهمية هذه الانتخابات، فانتخاب رئيس وزراء أصبح أهم من انتخاب رئيس للدولة.
- ▶ **عدم إمكانية إحداث تغيير حقيقي** : عدم القناعة لدى المواطنين بأن تغيير الرئيس في الوقت الحالي سيؤدي فعلاً لأي تغيير حقيقي على مستوى القضية الوطنية أو الداخلية.
- ▶ **عدم جدية السلطة** : غياب النية الفعلية لدى السلطة الفلسطينية بإجراء انتخابات رئاسية في الفترة الحالية.
- ▶ **الحزب الواحد** : سيادة الحزب الواحد وغياب المنافسة وعدم القناعة بإمكانية التغيير الفعلي.
- ▶ **الخوف من حرب أهلية** : الخوف من حدوث صراع فلسطيني داخلي وخصوصاً داخل فتح في حالة فتح ملف الرئاسة، مما قد يؤدي إلى حرب أهلية.

ثالثاً: الانتخابات التشريعية

سجل المشاركون في ورشات العمل كذلك موقفين تجاه انتخابات المجلس التشريعي، حيث رأت أغلبية المشاركين من القطاعات المختلفة في المجموعات المركزة إمكانية إجراء انتخابات تشريعية، بينما رأى آخرون بعدم إمكانية إجرائها. بالإضافة للمبررات المذكورة سابقاً فيما يتعلق بضرورة الانتخابات بشكل عام، فإنه تم ذكر المبررات التالية فيما يتعلق بالمجلس التشريعي بشكل خاص:

▲ **الانتخابات كحق ديمقراطي**؛ إعطاء الشعب حقه في اختيار ممثليه من خلال الانتخابات، وهذا من أساسيات الديمقراطية.

▲ **المجلس الحالي فقد صلاحياته**؛ عدم إجراء الانتخابات يؤكد تغييب الشعب عن ممارسة حقه ومشاركته في القرارات، مع التأكيد على انتهاء صلاحيات المجلس التشريعي الحالي.

▲ **تعزيز المشاركة والحوار في المجلس**؛ الانتخابات قد تؤدي إلى تعزيز القواسم المشتركة بين الاتجاهات السياسية، من خلال الاستمرار بالحوار الوطني للوصول إلى حل القضايا المهمة والاستراتيجية تحت قبة المجلس، وضمان مشاركة جميع الفصائل والقوى، وإعطاء فرصة لكل هيئات المجتمع المدني للمشاركة وعدم الاقتصار على شرعية واحدة من خلال حزب واحد.

▲ **تكريس الفصل بين السلطات**؛ إن تقوية المجلس التشريعي من خلال الانتخابات سيؤدي إلى تعزيز الفصل بين السلطات.

▲ **تعزيز دور المجتمع المدني** وخصوصاً في الحياة التشريعية وفي دوره في الدعوة والتأثير على القوانين.

▲ **تعزيز الشفافية داخل المؤسسات**؛ تساهم الانتخابات التشريعية في القضاء على المحسوبية من خلال تعزيز رقابة المجلس التشريعي، ووقف هدر الأموال لصالح تحقيق مصالح ذاتية وتعزز الرقابة والشفافية والمساواة وتعمل على إصلاحات داخلية مهمة.

▲ **ضخ دم جديد**؛ تفتح الانتخابات الباب أمام الطاقات الجديدة وتعطي مجالاً لطاقات وأفكار جديدة في مجال التشريع. ويرى المشاركون باستنفاد طاقات المجلس الحالي وضرورة إدخال طاقات شبابية جديدة.

أما فيما يتعلق بالعوامل التي قد تؤدي لعدم الاهتمام بإجراء الانتخابات التشريعية، فقد تم ذكر ما يلي:

▲ **سلبية التجربة السابقة**؛ كانت التجربة السابقة بالنسبة للمجلس التشريعي محبطة من حيث غياب التنوع الحقيقي في العضوية وسيطرة الحزب الواحد، وسوء الإدارة، وإخفاق المجلس في حل العديد من القضايا خاصة فيما يتعلق بالتشريعات وتطبيقاتها.

▲ **تعزيز العشائرية والجهوية**؛ سيؤدي قانون الانتخابات للمجلس التشريعي إلى تعزيز الجهوية والعشائرية.

▲ **استثناء غالبية الجمهور**؛ سيؤدي القانون الحالي إلى فوز الأحزاب الكبيرة واستثناء الأحزاب الصغيرة والفئات المهمشة كالنساء.

▲ **عدم الجاهزية**؛ صعوبة إجراء هذه الانتخابات ضمن التعقيدات الفنية والإجرائية المرافقة لها.



الانتخابات التشريعية :

أبدى المشاركون الدوافع التالية لأهمية المشاركة في الانتخابات التشريعية:

- ▲ تسهم المشاركة في اختيار الإنسان الكفو الذي يمثل مصالح المواطنين. كما علق بعض الحضور على أن التجربة الانتخابية السابقة قدمت مؤشرات تساعد في اختيار الإنسان المناسب.
- ▲ تضمن المشاركة إحداث تغيير في إطار أولويات المواطن.

بينما ساق المعارضون للمشاركة في الانتخابات المبررات التالية :

- 1- عدم وعي المواطن لأهمية صوته.
- 2- استجابة بعض المواطنين لدعوة فصائل المعارضة لمقاطعة الانتخابات.
- 3- وجود الاحتلال.
- 4- اعتقاد البعض أن انتخابات المجلس التشريعي تنحصر في حزب واحد مما يحد من نسبة المشاركة العالية.

حسب تعبير الحضور :

- ▲ المجلس التشريعي خيب الآمال وتم السيطرة عليه من الحكومة، فلماذا نشارك في انتخابات جديدة تؤدي إلى نفس الوضع.
- ▲ القانون الحالي لن يسهل دخول النساء، بل سيؤدي لاستثنائهن.

رابعاً: الانتخابات المحلية

قدر المشاركون، على تباين خلفياتهم، أن كل المعطيات تؤشر لإمكانية إجراء الانتخابات المحلية (القروية والبلدية). ويرر المشاركون هذه الإمكانية من خلال التالي:

- ▲ **تعقيدات أقل:** لا يوجد معوقات لا يمكن تجاوزها تحول دون إجراء الانتخابات المحلية، ذلك أن الانتخابات ستتم داخل المدن والقرى.
- ▲ **الانتخاب بدل التعيين:** هناك ضرورة لتطبيق العملية الديمقراطية داخل الهيئات المحلية بشكل خاص، حيث أن جميع مجالس الهيئات المحلية معينة وتفتقد للشرعية لعدم انتخابها من قبل السكان. ولذلك فإن إجراء الانتخابات يقضي على المحسوبية ويحد من نفوذ العائلة أو العشيرة.
- ▲ **تجديد الهيئات المحلية:** من أجل تغيير الأشخاص الحاليين وتجديدهم، لا بد من إجراء الانتخابات، لأن كثيراً من المجالس المحلية الحالية غير قائمة بدورها، وتعمل الانتخابات على خلق حالة من التنافس، وتفتح مجالاً للطاقت الشبابية لإبداء إنجازاتهم ولتغيير الوضع للأفضل، كما وتعمل على فتح المجال أمام الناس لإبداء الرأي فيما يخص حياتهم.
- ▲ **مصلحة المواطن المباشرة:** تخدم الانتخابات المحلية مصلحة المواطن واحتياجاته الأساسية والضرورية للحياة اليومية، وعضو المجلس المرشح (المنتخب) يحاول الاهتمام بحل مشاكل أبناء بلده وترك بصمة خلافاً عن حالة العضو المعين، وتؤدي الانتخابات إلى الاهتمام بتنفيذ أمور خدمتية ذات طبيعة ملاصقة لحياة المواطن. وتقدم خدمات مباشرة للشعب وتمس المصلحة الذاتية للفرد.

- ▶ **تعزيز المشاركة المجتمعية :** تُفعل الانتخابات دور المواطنين في ضمان الشفافية والمحاسبة ودورية الانتخابات.
- ▶ **تعزيز التعاون بين البلديات:** الانتخابات ستؤدي إلى تطوير الهيئات المحلية وزيادة التعاون بينها على مستوى المحافظات المختلفة.
- ▶ **فرصة لتعزيز مشاركة المرأة على المستوى المحلي:** العمل على تغيير مفاهيم المجتمع تجاه مشاركة النساء ومشاركة فئات أكثر تهميشاً في المجتمع، وتمزز من تمثيل جميع شرائح وفئات المجتمع.
- ▶ **تهيئة لانتخابات شاملة :** تعتبر الانتخابات المحلية تهيئة مباشرة على المستويات كافة لإجراء انتخابات وطنية شاملة.

الانتخابات المحلية:

أجمع المشاركون والمشاركات في ورشات العمل المختلفة على أهمية المشاركة في انتخاب المجالس المحلية، مؤكداً على المبررات التي طرحت سابقاً. وفي الوقت نفسه، طرح بعض المشاركين مخاوفهم من الضغوطات التي تمارس على السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل وخاصة في فرض مرشحين. وللتغلب على هذه المخاوف تم تقديم الاقتراحات التالية:

١- أن تخضع الانتخابات المحلية إلى رغبة واحتياجات المواطنين وليس إلى ما تراه السلطة.

٢- توعية الجمهور بطبيعة دور المجالس المحلية والذي من شأنه أن يقلل من تأثير العوامل السياسية (الانتماء الحزبي للمرشح) والعوامل الاجتماعية (درجة القرابة والعشائرية).

حسب تعبير الحضور:

- ▶ الانتخابات المحلية من شأنها أن تعطي فرصة للشباب لترشيح أنفسهم لخدمة المجتمع وتغيير الوضع الحالي نحو الأفضل.
- ▶ ستقضي على نظام التعيينات القائم لصالح جهة معينة فقط.
- ▶ ستؤدي لتقديم خدمات أفضل للمواطنين.

بالإضافة للمداخلات المذكورة سابقاً حول عدم إمكانية إجراء الانتخابات بشكل عام، كانت هناك مخاوف إضافية خاصة بالانتخابات البلدية:

- ▶ **مرشحي السلطة :** تعزيز السلطة لمرشحيها من خلال التدخل بالانتخابات أو التزوير.
- ▶ **تسلط كتلة واحدة :** وصول كتلة واحدة لعضوية البلدية مما سيغيب المشاركة من قبل باقي فئات المجتمع.
- ▶ **العنف الداخلي :** الصراعات والعنف بين عائلات المرشحين وممثلي الأحزاب.
- ▶ **العائلية :** تعزيز دور العائلية وعدم وصول الكفاءات.
- ▶ **دور النساء :** تغييب دور النساء بسبب تحكم العائلية بالانتخابات وغياب ضمانات قانونية لتمثيل النساء.



الجزء الثاني

المعرفة بقوانين وأنظمة الانتخابات والتسجيل وتقييمها

يتم في هذا الجزء استعراض أهم المداخلات المرتبطة بمدى معرفة الجمهور الفلسطيني بالمعلومات المتعلقة بالقوانين الانتخابية وآليات التسجيل، ومدى تأثير ذلك على اهتمامهم بالانتخابات، والآليات الأفضل لإيصال المعلومات المهمة للمواطنين الفلسطينيين. واعتماداً على البيانات والتحليلات التي تم جمعها من خلال ورشات العمل وعلى تحليلات المشاركين والمشاركات فيها.

أولاً: تخمينات مقابل المعلومات!

كانت هناك محدودية في معرفة المشاركين والمشاركات في الورشات المختلفة بأنظمة وقوانين الانتخابات. فيما يتعلق بأنظمة التسجيل، كما ارتكز المشاركون والمشاركات على التخمينات والاقتراحات أكثر من ارتكازهم على المعرفة الدقيقة. ولكي تتم عملية الانتخابات بطريقة سليمة، قدم المشاركون الملاحظات التالية:

- ▶ **مدة تحضيرية للانتخابات:** ضرورة توفير مدة تحضيرية للانتخابات ولجنة متخصصة يقع على عاتقها مسؤولية توعية الأفراد بالأنظمة والقوانين الانتخابية.
- ▶ **تعاون مؤسسات المجتمع:** ضرورة تعاون مؤسسات المجتمع الفلسطيني فيما بينها، لأن عملية الانتخابات عملية تكاملية تتعاون فيها كل الأطراف.
- ▶ **تجميع الجهود المشتتة:** ضرورة تجميع جهود مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الانتخابات، ومحاولة وضع سياسة تكاملية تقوم على تنسيق المهام بينها.
- ▶ **آليات توعوية:** ضرورة اعتماد الآليات التوعوية التالية:

١. توزيع أنظمة وقوانين الانتخابات
٢. عمل نشرات توعية عن الانتخابات
٣. عقد ورشات عمل توعوية في المناطق المختلفة
٤. إجراء ندوات توعوية في وسائل الإعلام المختلفة
٥. عقد ندوات للمرشحين للتعرف على برامجهم.

ثانياً: وجهة نظر الحضور في أنظمة وقوانين الانتخابات

الانتخابات التشريعية: أبدى الحضور اهتمامات متباينة من حيث التأييد للأنظمة الانتخابية المختلفة، فكان البعض مؤيداً لنظام التمثيل النسبي والبعض الآخر للنظام المختلط، كما أبدت أقلية ميلها إلى نظام الأغلبية البسيطة.

١. نظام التمثيل النسبي:

ذكر المؤيدون لهذا النظام المبررات التالية:

- ▶ يمنع نظام التمثيل النسبي تحكم وتسلط حزب واحد على الدولة.
- ▶ يضمن هذا النظام مشاركة الأقليات.
- ▶ يعطي هذا النظام كل قائمة أو حزب حجمه التمثيلي في المجتمع.
- ▶ يعتبر وسيلة ضرورية لتحقيق النظام الديمقراطي الصحيح، الذي يكون ترجمة صادقة لرغبات الشعب في من سيمثله.
- ▶ يخلق نظام التمثيل النسبي معارضة قوية ذات وعي عالٍ وفعالية مؤثرة في سلامة سير الأمور في مساراتها الصحيحة.

فيما ذكر معارضو هذا النظام التحفظات التالية:

- ▶ لا يمثل نظام التمثيل النسبي المحافظات والمواقع الجغرافية المختلفة، وقد لا تكون قوائم المرشحين مشتملة على ممثلين لكافة المناطق، بل ربما يفرز هذا النظام قيادات منتخبة تتركز في منطقة واحدة على حساب المناطق الأخرى.
- ▶ لا يوفر هذا النظام المعرفة المباشرة بالمرشحين للانتخابات، ويبقى المعرفة الأساسية بالكتلة التي يرد فيها اسم المرشح.
- ▶ قد يؤدي هذا النظام إلى خلق صراعات داخلية من شأنها إضعاف الصف الفلسطيني.
- ▶ يحد هذا النظام من مشاركة المستقلين الذين لا ينتمون إلى أحزاب معينة، وهم قطاع عريض من المجتمع الفلسطيني.

٢. نظام الأغلبية البسيطة:

لهذا النظام مؤيدون ومعارضون

- ▶ أما المؤيدون، فيرون أن هذا النظام يقوم على أساس دوائر انتخابية لكل المحافظات تفرز نواباً من داخلها، إضافة إلى أن ابن البلد يعرف هذا المرشح ويستطيع المرشح أن يمثله بشكل أفضل، وهذا يحقق ثقة متبادلة بين الناخب والمرشح.
- ▶ أما المعارضون، فيرون أن هذا النظام يحقق المصلحة الذاتية ويعزز النظام القائم، ولا يتيح للناخبين فرصة التعرف على المرشحين من دوائر أخرى. وهذا النظام يعطي نجاحاً أكبر على المستوى الفردي.



٣. النظام المختلط

▲ اعتبر الحضور هذا النظام أفضل الأنظمة الانتخابية، فهو يحظى بإجماع ملحوظ في المجتمع الفلسطيني، ويحقق قدراً من التوازن بين النظامين السابقين ويكرس إيجابياتهما. كما يضمن حق الأقليات وحق المناطق المهمشة، كما يكفل في الوقت نفسه تمثيل الكتل والأحزاب السياسية.

■ الانتخابات الرئاسية:

١. الانتخاب المباشر للرئيس (النسبة الأعلى): أبدى بعض الحضور ميلاً إلى نظام الانتخاب المباشر (النسبة الأعلى) دون طرح مبررات. بينما أبدت أقلية معارضتها لهذا النظام بحجة أن الرئيس لا يحصل على شرعية من أغلبية الشعب، بل ربما تنتخبه الأقلية.

٢. الانتخاب المباشر للرئيس (٥٠% + ١): وأيد البعض هذا الأسلوب لأن الرئيس سيتم انتخابه من قبل أغلبية الناخبين (٥٠% + ١) وبشكل مباشر. بينما ترى أقلية أيضاً أن هذا النظام قد يؤدي إلى تكرار الانتخابات لأكثر من مرة لتحصيل نسبة الحسم.

٣. انتخاب الرئيس من قبل المجلس التشريعي: لم يؤيد هذا النظام أي من الحضور وشككوا في إمكانية تطبيقه في بلادنا. وقد رفضه البعض من باب عدم الثقة في المجلس التشريعي الحالي، وخوفهم من أن الانتخابات القادمة لن تفرز مجلساً تشريعياً أفضل.

■ الانتخابات المحلية:

أولاً: انتخاب رئيس الهيئة المحلية

(١) الانتخاب المباشر للرئيس / النسبة الأعلى: أبدت أغلبية الحضور ميلاً لهذا النظام، فهو يعزز فرص العائلات الصغيرة والمهمشة، ويلعب دوراً إيجابياً - إلى حد كبير - في تفتيت دور العشائرية والقبيلة. كما أنه يضع الرئيس في موضع المسؤولية، ومن جهة أخرى فإن معرفة المواطن لأسماء المرشحين تؤدي إلى انتخابات أكثر منطقية وواقعية.

(٢) الانتخاب المباشر من قبل أعضاء الهيئة المحلية: في المقابل أبدت أقلية تأييدها لهذا النظام، فهو يحقق انسجاماً وتعاوناً بين أعضاء الهيئة المحلية في حال إفراز رئيس الهيئة من بينهم. كما يقلل هذا النظام من تأثير العشائرية.

(٣) الانتخاب المباشر للرئيس ٥٠% + ١: لم يلق هذا النظام أي تأييد، لأنه يغيب الفرص أمام المرشحين الذين لا يتوفر لهم امتدادات عائلية أو عشائرية.

ثانياً: نظام انتخاب أعضاء الهيئة المحلية:

(١) التمثيل النسبي: أبدى بعض المشاركين تأييدهم لهذا النظام لأنه يعطي فرصاً أفضل للأفراد المستقلين الذين لا يتمتعون بدعم عائلي، كما يعزز دور الحركات والأحزاب الوطنية ويغيب الفاسدين والمشبوهين الذين يتمتعون بدعم عشائري.

(٢) نظام الأغلبية البسيطة: في حين أبدى بعضهم الآخر تأييداً لهذا النظام لأنه شكل مناخاً للمنافسة بين المرشحين لتحقيق أفضل البرامج.

قدم بعض المشاركين والمشاركات في ورشة شارك فيها عاملون من مؤسسات أهلية بعض الاقتراحات المرتبطة بقانون الانتخابات، وذلك على النحو التالي:

قانون الانتخابات	الانتخابات الرئاسية	الانتخابات التشريعية	الانتخابات المحلية
أهلية المرشح	مهمة جداً في سياق ما طرح في القوانين، باستثناء عمر المرشح.	مهمة جداً في سياق ما طرح في القوانين، باستثناء عمر المرشح.	مهمة جداً في سياق ما طرح في القوانين، باستثناء عمر المرشح.
عمر المرشح/ تفاوت بين الحضور	٢٥ - ٣٥ سنة	٢٥ - ١٨ سنة	٢٥ - ١٨ سنة
عمر المنتخب/ تفاوت بين الحضور	١٦ - ١٨ سنة	١٦ - ١٨ سنة	١٦ - ٨١ سنة
تمثيل النساء (كوتا)/ تأييد المبدأ شامل وخلاف حول النسبة	-----	+٢٠ - ٥٠%	+٢٠ - ٥٠%
دورية الانتخابات	مهمة جداً لتعزيز التوعية وضرورة تعزيز العملية الديمقراطية، وأن تكون كل أربع سنوات.	مهمة جداً لتعزيز التوعية وضرورة تعزيز العملية الديمقراطية، وأن تكون كل أربع سنوات.	مهمة جداً لتعزيز التوعية وضرورة تعزيز العملية الديمقراطية، وأن تكون كل سنتين إلى أربع سنوات.

كما قدم بعض المشاركين في ورشة العاملين في المؤسسات الأهلية اقتراحاً يضمن كوتا للعمال والفلاحين. كما عقب المشاركون والمشاركات على أن الكوتا هي مرحلة فقط حتى تأخذ كل من هذه الفئات الاجتماعية حقه في الانتخابات.

الجزء الثالث

المعايير والصفات عند انتخاب المرشحين

اقترح الحضور معايير لاختيار المرشحين للانتخابات حسب نوعية الانتخابات، وقد ارتكزوا في اختيار هذه المعايير على معيارين، المعيار الشخصي الخاص بهم والمعيار المجتمعي من حيث توقعاتهم لتصرفات الآخرين.

أولاً: المعيار الشخصي

أما بشأن المعيار الشخصي فقد اقترح الحضور توفر الصفات التالية مرتبة حسب أولويتها:

1. التعليم والثقافة: اشترط الحضور ضرورة إلمام المرشح ومعرفته بالواقع المعاش، وأن تتوفر لديه الكفاءة العلمية والمهنية.
2. النزاهة والمصداقية والأمانة: أولى الحضور أهمية لموضوعية المرشح وحياديته، وأن يمتلك صفات كالتزاهة والمصداقية.
3. الجماهيرية: فسر الحضور "الجماهيرية" بأن يكون المرشح معروفاً لدى الناس، وذا سمعة طيبة، وقوي الشخصية، وحسن السيرة والسلوك.
4. القدرة على تمثيل الجمهور: اشترط الحضور ضرورة أن يكون المرشح متفهماً لهموم الناس، وقادراً على تمثيلهم بشكل دقيق ومعبر.
5. صفات وقدرات فردية: رأى الحضور ضرورة توفر بعض الصفات في شخص المرشح، كأن يكون مناضلاً (شخصية وطنية)، وقيادياً، وذا تجربة، ومنخرطاً بالعمل السياسي والاجتماعي والثقافي والأدبي، وإنساناً ديمقراطياً.
6. التدين: لم يتفق الحضور على مفهوم خاص بالتدين، وقد ربط الكثير من المشاركين مفهوم الدين بالأخلاق والسلوك ونمط التعامل.
7. صاحب/ة برنامج شمولي: رأى الحضور ضرورة أن يحمل المرشح رؤية واقعية ممكنة التحقيق، وأن يكون برنامجه قابلاً للتعديل والتطوير.
8. سلامة العقل والجسد: اشترط بعض الحضور أن يكون المرشح سليماً جسدياً وعقلياً، وعلق آخرون بأن ذلك لا ينبغي أن يعني عدم تشجيع مشاركة المعوقين جسدياً في الانتخابات.
9. الدبلوماسية: اشترط الحضور أن يكون المرشح دبلوماسياً وقادراً على التواصل مع الآخرين.

ثانياً: المعيار المجتمعي

وفيما يتعلق بهذا المعيار اقترح الحضور الصفات التالية للمرشح، وقد تكون هذه الصفات أكثر تعبيراً عن واقع الممارسة لدى الجمهور، مقارنة بالصفات التي تم ذكرها في البند السابق التي تعد في إطار ما هو مرغوب، وليست بالضرورة ما يطبقها الكثيرون في وقت الانتخابات:

١. تلبية مطالب الجمهور: أن يكون المرشح قادراً على تلبية مطالب الجمهور الشخصية وتحقيق مصالحهم وأن يكون لديه القدرة على تحقيق مطالبهم الشخصية.
٢. الانتماء العائلي: أن يكون ذا انتماء عائلي وعشائري معروف.
٣. المظهر: أن يكون حسن المظهر.
٤. القرب من الناس: أن يكون بسيطاً ومتواضعاً وقريباً من الناس.
٥. الثروة: أن يكون ميسوراً من الناحية المادية.
٦. الحزبية: أن يكون شعبياً و جماهيرياً، وأن يمثل اتجاهاً سياسياً أو حزبياً معيناً.
٧. الدين: اعتقد البعض أن الناخبين في مناطق معينة سيشترون أن يكون المرشح من نفس دينهم.

وقد اقترح بعض الحضور صفات معينة يجب أن يتصف بها بعض المرشحين حسب طبيعة المنصب الذي يسعون إليه، فقد رأوا على سبيل المثال أن يتمتع مرشح التشريعي بالثقافة القانونية. وأن يتمتع المرشح للهيئات المحلية بالحيادية والبعد عن التعصب العائلي، وأن يكون انتماءه للقرية أو البلدة، وأن يكون لديه إلمام بالقضايا المجتمعية المحلية. كما أكد بعض الحضور على ضرورة أن يكون المرشح للانتخابات الرئاسية فلسطيني الجنسية والإقامة.

القسم الثالث

تحليل مقارن للنتائج
حسب المجموعات

تبين النتائج أن هناك تقارباً في المواقف بين القطاعات المختلفة في معظم القضايا، كما سيتضح في الجداول اللاحقة، التي يمكن أن نستخلص منها النتائج التالية:

- ▶ **إمكانية إجراء انتخابات:** كان هناك إجماع بين المشاركين حول إمكانية إجراء انتخابات محلية، كما رأت الغالبية إمكانية إجراء انتخابات تشريعية. وقد أنقسم المشاركون في المجموعات إلى فريقين فيما يتعلق بإمكانية إجراء انتخابات رئاسية. (أنظر/ي جدول رقم ١).
- ▶ **أهمية الانتخابات:** كان هناك اتفاق من قبل كافة القطاعات على أهمية الانتخابات وتأثيراتها المباشرة على حياة الفلسطينيين. وقد تحفظ بعض الحضور على أهمية إجراء انتخابات رئاسية في الرحلة الراهنة، وكان بعضهم من العاملين في مؤسسات السلطة والبعض الآخر من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص. كما تحفظ عدد قليل من القطاعين السابقين نفسهما على أهمية إجراء الانتخابات التشريعية.
- ▶ **المعرفة بالقوانين الانتخابية:** من الواضح أن معرفة المشاركين بقوانين الانتخابات عامة ومحدودة.
- ▶ **الأنظمة الانتخابية:** كان هناك خلاف وانقسام بين القطاعات المشاركة في البحث حول الأنظمة الانتخابية. (أنظر/ي جدول رقم ٣).
- ▶ **المشاركة في الانتخابات:** كان هناك اهتمام لدى المشاركين من القطاعات المختلفة بالمشاركة في الانتخابات، باعتبارها حقاً، وكونها ذات تأثير وفعالية في المجتمع.
- ▶ **المعايير الأساسية لانتخاب المرشحين:** كان هناك تقارب بين القطاعات المختلفة حول المعايير والصفات التي يجب توافرها في المرشح للانتخابات، مع اختلاف بسيط في بعض الصفات، واختلافات واضحة من حيث تدرج الصفات حسب أهميتها (أنظر/ي جدول رقم ٥).

جدول (١) : مواقف القطاعات المشاركة في ورش العمل من إمكانية إجراء الانتخابات

الطلبة	النساء	الناشطون السياسيون	العاملون في القطاع الخاص	العاملون في مؤسسات السلطة	العاملون في المؤسسات الأهلية
موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات شاملة	يمكن إجراؤها بغض النظر عن الظروف الحالية (هناك تحفظات من البعض)	توجد إمكانية لإجراء انتخابات شاملة، ولكن هناك معوقات كبيرة حذر يشوب بعض المواقف	يمكن إجراؤها بغض النظر عن الظروف الحالية (هناك تحفظات من البعض)	هناك شك في إمكانية إجرائها في المرحلة الحالية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات شاملة
هناك إمكانية لإجراء انتخابات رئاسية	غالبية نسوية تشك في إمكانية إجراء انتخابات رئاسية	غالبية نشطاء الأحزاب السياسية تشك في إمكانية إجراء انتخابات رئاسية	انقسام بين العاملين في القطاع الخاص حول إمكانية إجراء انتخابات رئاسية	لا يوجد إمكانية لإجراء انتخابات رئاسية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات رئاسية
هناك إمكانية لإجراء انتخابات تشريعية	غالبية نسوية ترى في إمكانية إجراء انتخابات تشريعية	غالبية نشطاء الأحزاب السياسية ترى إمكانية إجراء انتخابات تشريعية	غالبية العاملين في القطاع الخاص ترى إمكانية إجراء انتخابات تشريعية	غالبية مع إجراء انتخابات تشريعية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات تشريعية
موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات محلية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات محلية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات محلية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات محلية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات محلية	موقف عام: هناك إمكانية لإجراء انتخابات محلية

جدول (٢): مواقف القطاعات من أهمية الانتخابات الفلسطينية وتأثيراتها في مجالات الحياة الفلسطينية المختلفة

الطبية	النساء	الناشطون السياسيون	العاملون في القطاع الخاص	العاملون في مؤسسات السلطة	العاملون في المؤسسات الأهلية	المحلين
مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	بشكل عام هناك أهمية لتلا انتخابات ولكن بتفاوت	بشكل عام هناك أهمية لتلا انتخابات ولكن بتفاوت	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	الانتخابات بشكل عام
مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	أغلبية ترى بأنها غير مهمة، ولكن يكون لإجراءاتها أهمية في المرحلة الحالية	غير مهمة، ولن يكون لإجراءاتها أية أهمية في المرحلة الحالية	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	الانتخابات الرئاسية
مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة مع تحفظات	مهمة ومؤثرة مع تحفظات	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	الانتخابات التشريعية
مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	مهمة ومؤثرة في مختلف جوانب الحياة، ومهمة في إجراءات إصلاحات شاملة	الانتخابات المحلية

جدول (٤): مواقف القطاع تجاه الاهتمام بالمشاركة الشخصية في الانتخابات، الدوافع الأساسية للمشاركة أو لعدم المشاركة							
الطبة	النساء	الناشطون السياسيون	العاملون في القطاع الخاص	العاملون في مؤسسات السلطة	العاملون في المؤسسات الأهلية	الانتخابات المحلية	الانتخابات التشريعية
تأييد عام لأهمية المشاركة الشخصية في الانتخابات كحرية في الرأي وتحقيقاً للمساواة	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها حقاً ديمقراطياً للشعب	أهمية عالية للمشاركة من أجل تفعيل المجتمع	أهمية عالية للمشاركة	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها مؤثرة في المجتمع	أهمية عالية للمشاركة كحق شخصي ومجتمعي، مع التأكيد منهم أن عدم المشاركة حق أيضاً	الانتخابات البلدية	الانتخابات التشريعية
تأييد عام لأهمية المشاركة الشخصية في الانتخابات كحرية في الرأي وتحقيقاً للمساواة	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها حقاً ديمقراطياً للشعب	أهمية عالية للمشاركة من أجل تفعيل المجتمع	الأغلبية مع أهمية المشاركة من أجل إبراز زعيم للشعب الفلسطيني	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها مؤثرة في المجتمع	أهمية عالية للمشاركة كحق شخصي ومجتمعي، مع التأكيد منهم أن عدم المشاركة حق أيضاً.	الانتخابات البلدية	الانتخابات التشريعية
تأييد عام لأهمية المشاركة الشخصية في الانتخابات كحرية في الرأي وتحقيقاً للمساواة	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها حقاً ديمقراطياً للشعب	أهمية عالية للمشاركة من أجل تفعيل المجتمع	أهمية عالية للمشاركة	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها مؤثرة في المجتمع	أهمية عالية للمشاركة كحق شخصي ومجتمعي، مع التأكيد منهم أن عدم المشاركة حق أيضاً	الانتخابات البلدية	الانتخابات التشريعية
تأييد عام لأهمية المشاركة الشخصية في الانتخابات كحرية في الرأي وتحقيقاً للمساواة	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها حقاً ديمقراطياً للشعب	أهمية عالية للمشاركة من أجل تفعيل المجتمع	تأييد عام لأهمية المشاركة	أهمية عالية للمشاركة باعتبارها مؤثرة في المجتمع	أهمية عالية للمشاركة كحق شخصي ومجتمعي، مع التأكيد منهم أن عدم المشاركة حق أيضاً	الانتخابات البلدية	الانتخابات التشريعية

جدول (٥) : مواقف القطاعات تجاه المعايير الأساسية لانتخاب المرشح، الصفات الأساسية التي يجب أن تتوفر في المرشح						
الطالبة	النساء	النشطاء السياسيون	القطاع الخاص	العاملون في مؤسسات السلطة	العاملون في المؤسسات الأهلية	الانتخابات المحلية
التعليم والثقافة، شخصية سياسية واجتماعية، دبلوماسية، قادر على التغيير والتطوير، سلوكياً حسن.	مؤهل علمي ومتخصص، فلسطيني الجنسية، مناضل إنسان، دبلوماسي، شخص جديد	الكفاءة العلمية والمهنية، الخبرة والإلمام بقضايا المجتمع، المصداقية والنزاهة، جماهيري وقيادي ومناضل	الأخلاق الحميدة، التعليم، التدبير (خلاف في التعريف)، قيادي وذو تجربة وخبرة	التعليم (جامعي)، ذو تاريخ تضالي و وطني وسياسي، قوى الشخصية، المصداقية، النزاهة، الكفاءة، العالية، التدبير (خلاف في التعريف)	قيادي (القدرة على القيادة) الديمقراطية الشخصية، القدرة على اتخاذ القرار، النزاهة والمصداقية، التاريخ التعليمي، المهنية والكفاءة، التعليم	الانتخابات التشريعية واللامنهنية
وعقليا سليم، الموضوعية المعيار المجتمعي بالنسبة للطالبة المظهر العام العشائرية والقبلية	مؤهل علمي ومتخصص فلسطيني الجنسية، مناضل إنسان، دبلوماسي شخص جديد	نشط وشخصية وطنية، قريب من الشعب، النزاهة والمصداقية الكفاءة العلمية والمهنية، المعرفة والخبرة	ملم ومعاصر بالواقع الحالي، مبادر، شاب ذو تجربة	التعليم (خلاف في: ثانوية عامة فأعلى أو جامعي) الثقافة، ذو سمعة طيبة، المصداقية والنزاهة	جماهيري وقيادي، المهنية، التواصل مع الناس، المعرفة القانونية، الصدق والأمانة، التمثيل الصادق للناس	الانتخابات التشريعية واللامنهنية
البسطة والقرب من الناس	عدم الانحياز للعائلة، من	ابن البلد، صاحب كفاءة		الكفاءة المهنية	النزاهة والصدق والأمانة، للناس	الانتخابات المحلية
التعليم تحقيق مطالبهم	نفس البلد، ذو خبرة وعلم التأهيل المادي بالغ وعامل	مهنية وتعليمية (جامعي)، المصداقية والنزاهة، والعدالة		التعليم (ثانوية عامة فأعلى) الثقافة، ذو سمعة طيبة، المصداقية والنزاهة	المهنية، قيادي، إمام بالقضايا المحلية، شعبي (متواضع) الانتماء لنفس البلد	الانتخابات المحلية

القسم الرابع

النتائج العامة لاستطلاع
الرأي حول الانتخابات
ومقارنات بين الضفة
الغربية وقطاع غزة

أولاً - الموقف من الانتخابات

١. توفر المعلومات والمعرفة حول الانتخابات الفلسطينية

- ▲ صرح أغلبية الجمهور المستطلع (٥٤%) بأنهم لا يقومون بمتابعة ما يرد من أخبار حول الانتخابات، بينما يقوم بالمتابعة ٤٦%.
- ▲ وتفضل الأغلبية المستطلعة (٥٧%) محطات التلفزة الفلسطينية كوسيلة لإيصال الأخبار والمعلومات حول الانتخابات، بينما يفضل ٢١% منهم الإذاعة، و٩% الصحف المحلية.
- ▲ وبشكل أساسي يحصل ٧٤% من المستطلعين على الأخبار حول الأحداث الجارية من التلفزيون.
- ▲ كما صرحت أغلبية المستطلعين (٧٢%) أنه لا تتوفر لديهم معرفة بألية تسجيل الناخبين للانتخابات المتوقعة.
- ▲ كما لا تتوفر معلومات:
- ▲ لدى ٧٨% من المستطلعين حول محتوى قانون انتخابات الرئاسة.
- ▲ لدى ٧٧% حول محتوى قانون الانتخابات التشريعية.
- ▲ لدى ٧٤% حول محتوى قانون الانتخابات المحلية.
- ▲ وبشكل عام، صرح ٦٠% من المستطلعين بأنهم ينوون التسجيل للانتخابات في حال بدء عملية التسجيل.

٢. تأييد عال لإجراء الانتخابات واستعداد للمشاركة

- ▲ يؤيد ٥٧% إجراء انتخابات رئاسية.
- ▲ وترتفع نسبة التأييد لإجراء انتخابات تشريعية إلى ٦٠%.
- ▲ بينما ترتفع نسبة التأييد لإجراء انتخابات محلية إلى ٦٩%.
- ▲ أما حول توجهات المستطلعين للمشاركة في الانتخابات، فقد كانت كالآتي:
- ▲ ٧٥% ينوون المشاركة في الانتخابات الرئاسية.
- ▲ ٧٢% ينوون المشاركة في الانتخابات المحلية.
- ▲ ٦٦% ينوون المشاركة في الانتخابات التشريعية.
- ▲ أما في حال دعت المعارضة لمقاطعة الانتخابات، فقد قال ٦٣% من المستطلعين بأنهم لن يقاطعوا بالرغم من دعوة المعارضة.
- ▲ وصرح ٤٦% من المستطلعين بأنهم شاركوا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت عام ١٩٩٦.
- ▲ بينما صرح ٢٩% منهم أنهم كانوا تحت السن القانوني للمشاركة في الانتخاب.

٣. أغلبية ترى فائدة من إجراء الانتخابات

- ▲ يرى المستطلعون أن الانتخابات ستؤدي إلى:
- ▲ تعزيز شعور المواطن بقيمة دوره في المجتمع (٨٢%)
- ▲ تعزيز سيادة القانون (٨١%)
- ▲ تفعيل المشاركة الشعبية (٧٩%)



- ▲ تمثيل الفئات المهمشة (٧٧٪)
 - ▲ تحسين وضع النساء الفلسطينيات (٧٧٪)
 - ▲ تحقيق الإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية (٧٦٪)
 - ▲ تحسين الأوضاع الاجتماعية (٧٥٪)
 - ▲ تحسين الأوضاع الاقتصادية (٧٥٪)
 - ▲ إصلاح النظام السياسي (٧٤٪)
 - ▲ تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني (٧٢٪)
 - ▲ إنهاء الفوضى والتسيب (٧١٪)
 - ▲ تسريع إقامة الدولة الفلسطينية (٦٢٪)
 - ▲ تغيير في القيادة الفلسطينية الحالية (٦١٪)
- ▲ بينما ترى أغلبية أخرى بأنه قد يكون هناك دور سلبي للانتخابات يتمثل في ما يلي:
- ▲ تعزيز سيطرة السلطة الفلسطينية الحالية - تعزيز الوضع القائم (٦٦٪)
 - ▲ فرض حل سياسي على الفلسطينيين (٥٨٪)

ثانياً - معايير الانتخاب

١. توجه نحو التغيير

- ▲ وفيما يتعلق بتوجهات المستطلعين لانتخاب مرشحين جدد بالمقارنة مع المرشحين الحاليين فكانت التوجهات كالتالي:
- ▲ ٤٩٪ سينتخبون أعضاءً جددًا لعضوية المجلس التشريعي.
 - ▲ ٥٣٪ سينتخبون أعضاءً جددًا لعضوية المجالس المحلية.
- ▲ وبالنسبة لتوقعات المستطلعين حول نزاهة الانتخابات: صرح ٥٠٪ منهم بأنها ستكون نزيهة، بينما اعتقد بعدم نزاهتها ٣٤٪ من المستطلعين.

٢. الأمانة والصدق عند المرشح (النزاهة) أهم العوامل في اختيار المرشحين:

- ▲ تركزت أهم المعايير، التي سيستخدمها الناخبون، في عوامل مرتبطة بأخلاقيات وبرامج المرشحين وسجلهم التاريخي ودورهم في خدمة المجتمع. فقد أكد حوالي ٩٧٪ أن الأمانة والصدق (النزاهة) عامل مهم، واعتبر أكثر من ٩٠٪ دور المرشح في خدمة بلده وتحصيله العلمي وبرنامجها الاقتصادي الاجتماعي عوامل مهمة (كما هو موضح في الجدول رقم ٦).

جدول (٦): أهم المعايير التي سيستخدمها الناخبون في التصويت للمرشحين

العوامل	المجموع (%)	الضفة الغربية (%)	قطاع غزة (%)
الأمانة والصدق عند المرشح (النزاهة)	٩٧,١	٩٦,٩	٩٧,٤
دور المرشح في خدمة بلده	٩٦,٤	٩٦,٠	٩٧,٠
التحصيل العلمي للمرشح	٩٤,٢	٩٣,٠	٩٦,٠
برنامج المرشح لحل المشكلات الاقتصادية	٩٢,٥	٩٣,٨	٩٠,٦
برنامج المرشح لحل المشكلات الاجتماعية	٩٠,٥	٩١,٥	٨٩,٠
دور المرشح في النضال الوطني	٨٦,٩	٨٦,٧	٨٧,٣
درجة التدين لدى المرشح	٨٥,٨	٨١,٦	٩٢,٠
مواقف المرشح من القضايا السياسية	٨٥,٥	٨٥,٠	٨٦,٣
الانتماء الحزبي للمرشح	٤٥,٩	٤٥,١	٤٧,١
الحالة المادية للمرشح	٣٤,٣	٣٢,١	٣٧,٩
القرابة العائلية للمرشح	٢٣,٤	٢١,٠	٢٧,٠

أما عند سؤال المستطلعين عن العامل الأهم من العوامل السابقة الذي سيأخذونه بعين الاعتبار لاختيار مرشحهم فتم التأكيد مرة أخرى على عامل (الأمانة والصدق عند المرشح)، حيث أختاره ٤٦٪ كأهم عامل، ويلي ذلك في الأهمية درجة التدين لدى المرشح (حوالي ٣٠٪)، ودور المرشح في خدمة بلده (٦٪)، والتحصيل العلمي للمرشح ودور المرشح في النضال الوطني (٥٪) لكل منهما، وبرنامج المرشح لحل المشكلات الاقتصادية ٤٪.

وصرحت أغلبية المستطلعين (٧٠٪) بأنهم سيصوتون لمرشحين أكفاء بغض النظر عن مواقفهم السياسية. بينما صرح ٢٤٪ منهم بأنهم سيصوتون لمرشحين أكفاء مقربين من السلطة الفلسطينية، فيما صرح ٧٪ بأنهم سيصوتون لمرشحين أكفاء مقربين من المعارضة.

٣. قرار الانتخاب قرار شخصي... ولكن!!

صرحت أغلبية المستطلعين (٥٦٪) بأنهم سيصوتون لمرشحهم المفضل بناء على قرارهم الشخصي بدون أي تأثير من أحد، بينما صرح ٢٧٪ منهم بأن قرارهم سيكون شخصي ولكن بعد التشاور مع العائلة. في المقابل صرح ١٧٪ من المستطلعين بأن القرار سيتم بناء على قرار العائلة.

وعند سؤال المستطلعين حول أي الأشخاص له التأثير الأكبر على اختيار مرشحهم المفضل: صرح ٤٥٪ منهم (لا أحد)، بينما صرح ٢٠٪ (الزوج)، و١٥٪ (الأب)، و٥٪ (أحد الأقارب)، و٤٪ (الأبناء). بينما صرح ٥٪ بأن القرار سيتم بناء على قرار التنظيم السياسي الذي يؤيدونه. وصرحت نسب قليلة بأنها تتأثر بشخصيات قيادية مجتمعية، أو بإمام مسجد أو بالأصدقاء.



ثالثاً- النظام الانتخابي

- ▲ يفضل ٣٥% من المستطلعين النظام المختلط كنظام انتخابي يمكن اتباعه في انتخابات المجلس التشريعي القادمة، بينما يفضل ٣٢% نظام الأغلبية البسيطة، ويفضل ٢٠% نظام التمثيل النسبي.
- ▲ أما فيما يتعلق بانتخاب الرئيس فيفضل ٤٥% من المستطلعين أن يتم انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل الشعب من خلال الحصول على أعلى نسبة من الأصوات، بينما يفضل ٤١% منهم الانتخاب المباشر من قبل الشعب أيضاً شريطة حصول المرشح لمنصب الرئاسة على نسبة أصوات تزيد عن ٥٠%+١. ويفضل ١٤% الانتخاب المباشر للرئيس من قبل أعضاء المجلس التشريعي.
- ▲ وصرحت أغلبية المستطلعين (٦١%) أنهم يفضلون نظام رئاسي تكون فيه السلطة والصلاحيات مع رئيس الدولة، في المقابل يفضل ٣٩% من المستطلعين نظاماً برلمانياً تكون فيه السلطة والصلاحيات مع رئيس الوزراء الذي يتم تعيينه من قبل المجلس التشريعي.
- ▲ أقرت أغلبية المستطلعين أن تبقى أعمار المنتخبين والمرشحين للانتخابات المختلفة كما هي مقررة في القوانين دون إجراء أية تغييرات وتعديلات: عمر الشخص المؤهل للتصويت ١٨ سنة، عمر الشخص المؤهل للترشيح لمنصب الرئيس ٣٥ سنة، عمر الشخص المؤهل للترشيح لعضوية المجلس التشريعي ٣٠ سنة، عمر الشخص المؤهل للترشيح لمنصب رئيس الهيئة المحلية ٣٠ سنة، عمر الشخص المؤهل لعضوية الهيئة المحلية ٢٥ سنة.

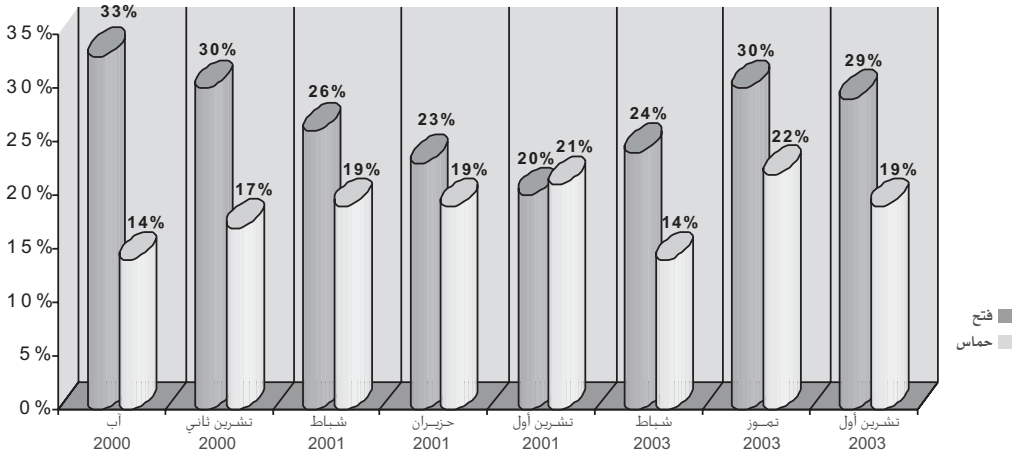
رابعاً- مشاركة النساء في الانتخابات

- ▲ تنبه النتائج إلى تراجع في الاستعداد لانتخاب النساء وخصوصاً في الانتخابات التشريعية والبلدية، حيث وصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة للمجلس التشريعي قبل انتخابات ١٩٩٦ إلى ٧٥% مقارنة مع نحو ٦٥% الآن. ووصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة للهيئات محلية في ذلك الوقت إلى ٥٦% مقارنة مع نحو ٥٢% الآن. وقد يعود هذا جزئياً إلى الاستعداد الأقل لدى فئة الشباب لانتخاب النساء، فقد أظهر الاستطلاع أن ٥٣% من عينة قطاع غزة هم من الشباب الذين لم يشاركوا في انتخابات ١٩٩٦ لأنهم كانوا تحت سن ١٨ عاماً، وتصل النسبة في الضفة الغربية إلى ٢٥%. ومع إدراك أن فرص النساء لا توازي فرص الرجال، فإن أكثر من ٦٥% يؤيدون تخصيص مقاعد للنساء (الكوتا) في المجلس التشريعي، و٦٢% في المجالس المحلية.

جدول (٧) مواقف مستطلعي الضفة الغربية وقطاع غزة (مدى استعدادهم لانتخاب النساء للانتخابات المختلفة)					
قطاع غزة (%)		الضفة الغربية (%)		المجموع (%)	
لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم
٤٤,١	٥٤,٨	٢٧,٦	٧٠,٧	٣٤,٢	٦٤,٣
٥٤,٤	٤٤,٦	٤١,٢	٥٦,٢	٤٦,٥	٥١,٥
٥٩,٧	٣٩,٠	٤٣,١	٥٤,٧	٤٩,٨	٤٨,٤
٦٣,٩	٣٣,٨	٤٤,٥	٥٢,٣	٥٢,٣	٤٤,٨
٣٦,٩	٥٩,٦	٢٨,١	٦٩,٢	٣١,٧	٦٥,٣
٤٠,٦	٥٦,٤	٣١,٥	٦٥,٥	٣٥,٢	٦١,٨

خامساً- تأييد الاتجاهات السياسية

- ▲ صرحت الأغلبية (٨٤%) أنهم ليسوا أعضاء في أي من التنظيمات الفلسطينية. وصرح ١٦% بعضويتهم في أحد التنظيمات الفلسطينية.
- ▲ كما صرحت الأغلبية (٨٠%) أنهم ليسوا أعضاء في أي إطار جماهيري. وصرح ٢٠% بعضويتهم في أحد الأطر الجماهيرية.
- ▲ وكما عبر ٢٩% من المستطلعين عن عدم نيتهم في انتخاب أي من الكتل السياسية على الساحة الفلسطينية في حال تم اعتماد قانون قائم على أساس الكتل.
- ▲ وفي المقابل صرح ٢٨% عن استعدادهم لانتخاب كتلة تشكلها حركة فتح، بينما أبدى استعداداً لانتخاب كتلة تشكلها حماس ٢١%، وستحظى كتل اليسار الفلسطيني بـ ٧% من الأصوات في حال خوضها الانتخابات ضمن كتل منفصلة، أما الجهاد الإسلامي فستحظى بحوالي ٥% من الأصوات.



معدلات التأييد لحركتي فتح وحماس خلال السنوات الثلاث السابقة

ومن الجدير بالذكر أن التأييد لحركة فتح كان في تناقص مستمر خلال السنوات السابقة، حيث كان ٣٣% في آب ٢٠٠٠، وأنخفض إلى ٢٠% في تشرين أول ٢٠٠١، وقد بدأ هذا التأييد بالارتفاع منذ ذلك الوقت حتى وصل نحو ٣٠% خلال تموز وتشرين أول من العام ٢٠٠٣. وفي المقابل فإن التأييد لحماس كان في تصاعد مستمر حيث كان ١٤% في آب ٢٠٠٠، وأرتفع إلى ٢١% في تشرين أول ٢٠٠١، وعاد إلى الانخفاض إلى ١٤% في شباط ٢٠٠٣، ثم أرتفع إلى ١٩% في تشرين أول ٢٠٠٣. ومن الجدير بالذكر أن الاستطلاع الحالي لا يسأل حول التعاطف/ التأييد السياسي، ولكن يسأل عن من سينتخب المستطلعون من بين الكتل الانتخابية المذكورة.

جدول (٨): أهم نتائج استطلاع الرأي العام – شباط/٢٠٠٤ (الانتخابات الفلسطينية)

مقدمة: هناك حديث حول إمكانية إجراء انتخابات فلسطينية لمنصب الرئاسة وعضوية المجلس التشريعي والمجالس البلدية والقروية خلال العام الحالي، حول موضوع الانتخابات هذا نود أن نسألك مجموعة من الأسئلة:

قطاع غزة %	الضفة الغربية %	المجموع %	
أولاً معلوماتك العامة حول الانتخابات:			
١. هل تقوم/ي بمتابعة ما يرد من أخبار حول موضوع الانتخابات؟			
٤٦,٦	٤٥,٦	٤٦,٠	(١) نعم
٥٣,٤	٥٤,٤	٥٤,٠	(٢) لا
٢. أي من الوسائل التالية تعتقد/ين إنها الأفضل بالنسبة لك لإيصال أخبار ومعلومات عن الانتخابات؟			
٥٣,١	٥٨,٧	٥٦,٥	(١) محطات التلفزيون الفلسطينية
٧,٠	١٠,٤	٩,٠	(٢) الصحف المحلية
٢٥,٧	١٨,٤	٢١,٣	(٣) الإذاعة الفلسطينية
١٤,١	١٢,٥	١٣,٢	(٤) أخرى
٣. بشكل أساسي، من أي المصادر التالية تحصل/ي على الأخبار حول الأحداث الجارية؟			
٦٥,٦	٧٩,٩	٧٤,١	(١) التلفزيون
٢٢,١	٧,٦	١٣,٤	(٢) الراديو
١,٤	٣,٢	٢,٥	(٣) الصحف
٣,٢	٣,٥	٣,٤	(٤) أفراد العائلة
٤,٠	٣,٣	٣,٦	(٥) الأصدقاء
٢,٠	١,٧	١,٩	(٦) التنظيم السياسي
١,٨	٠,٨	١,٢	(٧) أخرى
٤. في حال بدء التسجيل للمشاركة في الانتخابات هل تنوي/ن التسجيل؟			
٦٣,٥	٥٨,٢	٦٠,٣	(١) نعم
٣٠,٩	٣١,٥	٣١,٣	(٢) لا
٥,٧	١٠,٣	٨,٤	(٣) سأقرر لاحقاً
٥. هل لديك معرفة بألية تسجيل الناخبين للانتخابات الفلسطينية المتوقعة؟			
٣٠,٩	١٩,٩	٢٤,٣	(١) نعم
٦٧,٥	٧٥,٤	٧٢,٢	(٢) لا
١,٦	٤,٧	٣,٥	(٣) لا أعرف

٦. هل تتوفر لديك المعلومات عن محتوى قانون الانتخابات الفلسطينية ؟

الرئاسية			
٥,٣	٤,٨	٥,٠	(١) نعم، تتوفر معلومات كافية
١٧,٨	١٦,٧	١٧,١	(٢) نعم، تتوفر معلومات محدودة
٧٦,٨	٧٨,٥	٧٧,٨	(٣) لا تتوفر معلومات
التشريعية			
٥,٥	٥,١	٥,٣	(١) نعم، تتوفر معلومات كافية
١٥,٦	١٨,٦	١٧,٤	(٢) نعم، تتوفر معلومات محدودة
٧٩,٠	٧٦,٣	٧٧,٤	(٣) لا تتوفر معلومات
البلدية / والقروية			
٥,٥	١٢,٣	٩,٥	(١) نعم، تتوفر معلومات كافية
١٣,١	١٨,٤	١٦,٢	(٢) نعم، تتوفر معلومات محدودة
٨١,٤	٦٩,٣	٧٤,٢	(٣) لا تتوفر معلومات
ثانياً: موقفك من الانتخابات			
٧. يجري الحديث عن إجراء انتخابات خلال العام الحالي (٤٠٠٢)، في حال استمرار الظروف كما هي هل تؤيد/ين أم تعارض/ين إجراء هذه الانتخابات ؟			
الانتخابات الرئاسية			
٥٦,٤	٥٧,٥	٥٧,٠	(١) أؤيد
٣٤,٤	٣٥,٠	٣٤,٨	(٢) أعارض
٩,٢	٧,٥	٨,٢	(٣) غير متأكد
الانتخابات التشريعية			
٥٦,٩	٦٢,٨	٦٠,٤	(١) أؤيد
٢٨,٦	٢٥,٨	٢٦,٩	(٢) أعارض
١٤,٥	١١,٥	١٢,٧	(٣) غير متأكد
انتخابات المجالس البلدية / والقروية			
٦٦,٩	٧٠,٨	٦٩,٣	(١) أؤيد
٢١,٣	١٦,٩	٢٠,٣	(٢) أعارض
١١,٧	٩,٦	١٠,٤	(٣) غير متأكد



٨. في حال إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني وقررت أن تشارك/ين فيها، هل:			
١٧,٠	١٧,٦	١٧,٣	(١) ستنخب الأعضاء الحاليين
٥٠,٠	٤٨,٣	٤٨,٩	(٢) ستصوت لأعضاء جدد
٣٣,١	٣٤,٢	٣٣,٧	(٣) غير متأكد
٩. في حال إجراء انتخابات للمجلس المحلي (البلدي/ القروي) في مكان إقامتك وقررت أن تشارك/ين فيها، هل:			
٢٠,٨	١٨,٩	١٩,٦	(١) ستنخب الأعضاء الحاليين
٤٨,٤	٥٥,٦	٥٢,٧	(٢) ستصوت لأعضاء جدد
٣٠,٨	٢٥,٥	٢٧,٦	(٣) غير متأكد
١٠. في حال إجراء الانتخابات الرئاسية في الوقت المحدد لها، فهل ستشارك/ين في هذه الانتخابات؟			
٧٦,٢	٧٣,٦	٧٤,٦	(١) نعم
١٥,٦	١٦,٧	١٦,٣	(٢) لا
٨,٢	٩,٧	٩,١	(٣) لم أقرر
١١. في حال إجراء الانتخابات التشريعية في الوقت المحدد لها، فهل ستشارك/ين في هذه الانتخابات؟			
٦٤,٤	٦٦,٦	٦٥,٧	(١) نعم
٢٧,٤	٢٣,١	٢٤,٨	(٢) لا
٨,٢	١٠,٣	٩,٥	(٣) لم أقرر
١٢. في حال إجراء الانتخابات البلدية والقروية في الوقت المحدد لها، فهل ستشارك/ين في هذه الانتخابات؟			
٦٨,٦	٧٤,٧	٧٢,٢	(١) نعم
٢٤,٤	١٦,٦	١٩,٧	(٢) لا
٧,٠	٨,٧	٨,٠	(٣) لم أقرر
١٣. في حال دعت المعارضة لمقاطعة المشاركة في الانتخابات، فهل ستقاطع/ين؟			
٢٩,٥	٢٠,٣	٢٤,٠	(١) نعم
٦٢,١	٦٤,١	٦٣,٣	(٢) لا
٨,٤	١٥,٥	١٢,٧	(٣) لا أعرف
١٤. هل شاركت في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام ١٩٩١؟			
٤٨,١	٤٤,٢	٤٥,٧	(١) نعم
١٧,٣	٣١,٣	٢٥,٦	(٢) لا
٣٤,٧	٢٤,٥	٢٨,٦	(٣) في ذلك الوقت كنت أقل من ٨١ عام

ثالثاً: وجهة نظرك في العوامل الأساسية التي تلعب دوراً في اختيارك للمرشحين للانتخابات

١٥. عند التصويت لاختيار مرشح في الانتخابات، كيف تقيم/ي أهمية توفر الصفات التالية في المرشح (نرجو أن تخبرنا/ينا إذا كانت الصفة مهمة أم غير مهمة)

الأمانة والصدق عند المرشح (النزاهة)			
٩٧,٤	٩٦,٩	٩٧,١	١) مهمة
١,٦	٠,٨	١,١	٢) متوسط الأهمية
٠,٧	٠,٨	٠,٨	٣) غير مهمة
٠,٣	١,٥	١,٠	٤) لا رأي/ لا أعرف
دور المرشح في خدمة بلده			
٩٧,٠	٩٦,٠	٩٦,٤	١) مهمة
١,٤	١,٥	١,٥	٢) متوسط الأهمية
٠,٧	١,٧	١,٣	٣) غير مهمة
١,٠	٠,٨	٠,٩	٤) لا رأي/ لا أعرف
التحصيل العلمي للمرشح			
٩٦,٠	٩٣,٠	٩٤,٢	١) مهمة
٢,٣	٣,٥	٣,٠	٢) متوسط الأهمية
١,٠	٢,٦	٢,٠	٣) غير مهمة
٠,٧	٠,٩	٠,٨	٤) لا رأي/ لا أعرف
برنامج المرشح لحل المشكلات الاقتصادية			
٩٠,٦	٩٣,٨	٩٢,٥	١) مهمة
٣,١	٢,٤	٢,٧	٢) متوسط الأهمية
٥,١	٢,١	٣,٣	٣) غير مهمة
١,١	١,٨	١,٥	٤) لا رأي/ لا أعرف
برنامج المرشح لحل المشكلات الاجتماعية			
٨٩,٠	٩١,٥	٩٠,٥	١) مهمة
٣,٠	٤,٠	٣,٦	٢) متوسط الأهمية
٦,٠	٣,٢	٤,٣	٣) غير مهمة
١,٩	١,٣	١,٥	٤) لا رأي/ لا أعرف
دور المرشح في النضال الوطني			
٨٧,٣	٨٦,٧	٨٦,٩	١) مهمة



٦,٩	٦,٥	٦,٦	(٢) متوسط الأهمية
٤,٣	٦,٠	٥,٣	(٣) غير مهمة
١,٥	٠,٨	١,١	(٤) لا رأي / لا أعرف
درجة التدين لدى المرشح			
٦٢,٠	٨١,٦	٨٥,٨	(١) مهمة
٤,١	٩,٢	٧,١	(٢) متوسط الأهمية
٣,٢	٨,٠	٦,١	(٣) غير مهمة
٠,٧	١,٢	١,٠	(٤) لا رأي / لا أعرف
مواقف المرشح من القضايا السياسية			
٨٦,٣	٨٥,٠	٨٥,٥	(١) مهمة
٦,٣	٦,٦	٦,٥	(٢) متوسط الأهمية
٥,٧	٥,٢	٥,٤	(٣) غير مهمة
١,٧	٣,٣	٢,٦	(٤) لا رأي / لا أعرف
الانتماء الحزبي للمرشح			
٤٧,١	٤٥,١	٤٥,٩	(١) مهمة
١٠,٧	١١,٩	١١,٤	(٢) متوسط الأهمية
٣٩,٤	٣٩,٠	٣٩,٢	(٣) غير مهمة
٢,٨	٣,٩	٣,٥	(٤) لا رأي / لا أعرف
الحالة المادية الجيدة للمرشح			
٣٧,٩	٣٢,١	٣٤,٤	(١) مهمة
٩,٤	١٢,٧	١١,٤	(٢) متوسط الأهمية
٥١,٩	٥٤,٠	٥٣,٢	(٣) غير مهمة
٠,٩	١,٢	١,٠	(٤) لا رأي / لا أعرف
الضراوة العائلية للمرشح			
٢٧,٠	٢١,٠	٢٣,٤	(١) مهمة
٨,٠	٧,٢	٧,٥	(٢) متوسط الأهمية
٦٤,١	٧٠,٠	٦٧,٦	(٣) غير مهمة
١,٠	١,٧	١,٤	(٤) لا رأي / لا أعرف

١٦. من بين العوامل السابقة فإن أهم عامل ستأخذه/يها بعين الاعتبار عند التصويت لاختيار مرشحين في الانتخابات هو:			
٥٢,٥	٤١,٧	٤٦,١	(١) الأمانة والصدق عند المرشح (النزاهة)
٢٦,٩	٣١,٤	٢٩,٦	(٢) درجة التدين لدى المرشح
٤,٩	٦,١	٥,٦	(٣) دور المرشح في خدمة بلده
٤,٩	٥,٥	٥,٢	(٤) التحصيل العلمي للمرشح
٥,٠	٥,٢	٥,١	(٥) دور المرشح في النضال الوطني
٢,٠	٤,٥	٣,٥	(٦) برنامج المرشح لحل المشكلات الاقتصادية
١,٤	٢,٧	٢,٢	(٧) مواقف المرشح من القضايا السياسية
١,٢	١,١	١,١	(٨) برنامج المرشح لحل المشكلات الاجتماعية
٠,٩	٠,٦	٠,٧	(٩) القرابة العائلية للمرشح
٠,٣	٠,٦	٠,٥	(١٠) الانتماء الحزبي للمرشح
٠,٠	٠,٦	٠,٤	(١١) الحالة المادية الجيدة للمرشح
١٧. عند النظر للعبارات التالية أن تخبرنا/ينا إذا ما كنت :			
٢٣,٦	٢٣,٩	٢٣,٢	(١) ستصوت لمرشحين أكفاء مقربين من السلطة الوطنية الفلسطينية
٦,١	٧,٠	٦,٦	(٢) ستصوت لمرشحين أكفاء من المعارضة
٧٠,٧	٦٩,١	٦٩,٨	(٣) ستصوت لمرشحين أكفاء بغض النظر عن مواقفهم السياسية (قربهم من السلطة أو المعارضة)
١٨. عند اتخاذ قرارك لانتخاب المرشح المفضل لديك، هل ستقوم/ي بذلك			
٤٩,٨	٦٠,٣	٥٦,٠	(١) بناء على قرارك وحدك بدون تأثير من أي شخص في العائلة
٢٨,٩	٢٥,٨	٢٧,٠	(٢) بناء على التشاور مع العائلة، ولكن القرار سيكون لي وحدي
٢١,٣	١٤,٠	١٦,٩	(٣) بناء على قرار العائلة
رابعاً: اقتراحات وتعديلات في أنظمة وقوانين الانتخابات			
١٩. النظام الانتخابي الذي تفضل اتباعه في الانتخابات القادمة للمجلس التشريعي هو:			
٣٤,٢	٣٥,٦	٣٥,٠	(١) النظام المختلط
٣٥,٧	٢٩,٨	٣٢,٢	(٢) نظام الأغلبية البسيطة
١٨,١	٢٠,٨	١٩,٧	(٣) نظام التمثيل النسبي
١٢,٠	١٣,٨	١٣,١	(٤) لا أعرف



٢٠. النظام الأفضل لانتخاب الرئيس (رئيس السلطة الفلسطينية / الدولة الفلسطينية)			
٤٣,٠	٤٧,٠	٤٥,٤	١) الانتخاب المباشر من قبل الشعب والحصول على أعلى نسبة من الأصوات (حتى لو كانت أقل من النصف)
٤٢,٠	٤٠,٤	٤١,١	٢) الانتخاب المباشر من قبل الشعب وضرورة الحصول على الأصوات الأكثر (أكثر من النصف بواحد)
١٥,٠	١٢,٦	١٣,٦	٣) أن يتم انتخاب الرئيس مباشرة من قبل المجلس التشريعي
٢١. هل تفضل /ين:			
٥٧,٤	٦٣,٣	٦٠,٩	١) نظام رئاسي تكون فيه السلطة الرئيسية (الصلاحيات) مع رئيس الدولة ويتم تعيين رئيس الوزراء أو إقالته من قبل رئيس الدولة
٤٢,٦	٣٦,٧	٣٩,١	٢) نظام برلماني تكون فيه السلطة الرئيسية (الصلاحيات) مع رئيس الوزراء الذي يتم تعيينه أو إقالته من قبل البرلمان (المجلس التشريعي) مع وجود رئيس فخري للدولة
٢٢. أؤيد أن يكون عمر الشخص المؤهل للتصويت في الانتخابات			
١٩,٤	١٥,٨	١٧,٢	١) ٦١ سنة فما فوق
٧٩,٨	٨٣,١	٨١,٨	٢) ٨١ سنة فما فوق
٠,٨	١,١	١,٠	٣) لا رأي
٢٣. أؤيد أن يكون عمر المرشح لمنصب رئيس السلطة الوطنية			
٢٠,٢	١٨,٤	١٩,١	١) ٠٣ سنة فما فوق
٧٧,٩	٨٠,٠	٧٩,١	٢) ٥٣ سنة فما فوق
١,٨	١,٧	١,٧	٣) لا رأي
٢٤. أؤيد أن يكون عمر المرشح لعضوية المجلس التشريعي (البرلمان)			
١٢,٣	١٣,٨	١٣,٢	١) ٥٢ سنة فما فوق
٨٦,٠	٨٤,٨	٨٥,٣	٢) ٠٣ سنة فما فوق
١,٦	١,٤	١,٥	٣) لا رأي
٢٥. أؤيد أن يكون عمر المرشح لمنصب رئيس الهيئة المحلية (البلدية والقروية)			
١١,٠	١٤,٨	١٣,٣	١) ٥٢ سنة فما فوق
٨٧,٥	٨٣,٧	٨٥,٢	٢) ٠٣ سنة فما فوق
١,٥	١,٥	١,٥	٣) لا رأي
٢٦. أؤيد أن يكون عمر المرشح لعضوية الهيئة المحلية (البلدية والقروية)			
٨,٩	١٠,٠	٩,٦	١) ٠٢ سنة فما فوق
٨٨,٥	٨٨,٤	٨٨,٨	٢) ٥٢ سنة فما فوق
١,٥	١,٧	١,٦	٣) لا رأي

خامساً: أهمية الانتخابات

٢٧. برأيك، هل ترى/ين أن إجراء مثل هذه الانتخابات سيؤدي إلى :

تعزير شعور المواطن بقيمة دوره في المجتمع

٨٤,٥	٨١,٠	٨٢,٤	(١) نعم
١٢,٥	١١,٦	١٢,٠	(٢) لا
٣,١	٧,٤	٥,٧	(٣) لا رأي

تعزير سيادة القانون

٨٣,٠	٧٩,٥	٨٠,٩	(١) نعم
١٢,٠	١٢,٩	١٢,٦	(٢) لا
٥,٠	٧,٦	٦,٦	(٣) لا رأي

تعزير المشاركة الشعبية

٨١,٤	٧٦,٥	٧٨,٥	(١) نعم
١٣,٧	١٤,٢	١٤,٠	(٢) لا
٤,٩	٩,٣	٧,٥	(٣) لا رأي

تمثيل الفئات المهمشة (النساء، الشباب، العمال... الخ)

٧٧,٦	٧٦,٣	٧٦,٨	(١) نعم
١٧,٣	١٥,٩	١٦,٥	(٢) لا
٥,١	٧,٨	٦,٧	(٣) لا رأي

تحسين وضع النساء الفلسطينيات

٧٧,٨	٧٥,٦	٧٦,٥	(١) نعم
١٧,٤	١٦,٣	١٦,٧	(٢) لا
٤,٨	٨,١	٦,٨	(٣) لا رأي

تحقيق الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية

٧٦,٢	٧٥,٣	٧٥,٧	(١) نعم
١٦,٤	١٥,٦	١٥,٩	(٢) لا
٧,٤	٩,٠	٨,٤	(٣) لا رأي

تحسين الأوضاع الاجتماعية

٧٧,٧	٧٣,٦	٧٥,٢	(١) نعم
١٨,٧	١٩,٤	١٩,١	(٢) لا
٣,٥	٧,٠	٥,٦	(٣) لا رأي



تحسين الأوضاع الاقتصادية			
٧٤,٨	٧٤,٤	٧٤,٥	(١) نعم
٢٠,٠	١٩,٠	١٩,٤	(٢) لا
٥,٣	٦,٦	٦,١	(٣) لا رأي
إصلاح النظام السياسي القائم			
٧٥,٩	٧٢,٢	٧٣,٧	(١) نعم
١٨,٧	١٨,٣	١٨,٥	(٢) لا
٥,٥	٩,٥	٧,٩	(٣) لا رأي
تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني			
٧٣,٠	٧١,٦	٧٢,١	(١) نعم
٢١,٧	١٩,٠	٢٠,١	(٢) لا
٥,٤	٩,٤	٧,٨	(٣) لا رأي
إنهاء الفوضى والتسيب			
٧٢,٢	٧٠,٥	٧١,٢	(١) نعم
٢٣,٤	٢٣,٢	٢٣,٣	(٢) لا
٤,٥	٦,٣	٥,٥	(٣) لا رأي
سيطرة السلطة الفلسطينية الحالية (تعزيز الوضع القائم)			
٧٠,٤	٦٣,٦	٦٦,٣	(١) نعم
٢٢,٠	٢٥,٦	٢٤,٢	(٢) لا
٧,٦	١٠,٨	٩,٥	(٣) لا رأي
تسريع إقامة الدولة الفلسطينية			
٦١,٨	٦١,٤	٦١,٦	(١) نعم
٣٣,٥	٢٩,٥	٣١,١	(٢) لا
٤,٧	٩,١	٧,٣	(٣) لا رأي
تغيير في القيادة الفلسطينية الحالية			
٦٢,٧	٥٩,٥	٦٠,٨	(١) نعم
٣٠,٢	٢٥,٩	٢٧,٧	(٢) لا
٧,٠	١٤,٦	١١,٥	(٣) لا رأي
فرض حل سياسي على الفلسطينيين			
٦٠,٦	٥٦,٩	٥٨,٤	(١) نعم
٣٢,٤	٣٢,٢	٣٢,٣	(٢) لا
٧,٠	١١,٠	٩,٤	(٣) لا رأي

٢٨. هل تعتقد/ين بأن هذه الانتخابات ستكون نزيهة ؟			
٥٠,٤	٥٠,٠	٥٠,٢	(١) نعم
٣٦,٨	٣٢,٢	٣٤,١	(٢) لا
١٢,٨	١٧,٨	١٥,٨	(٣) لا رأي
سادساً: مشاركة النساء في الانتخابات			
٢٩. إذا ما ترشحت امرأة فلسطينية للانتخابات الرئاسية، فهل أنت مستعد/ة لانتخابها؟			
٣٩,٠	٥٤,٧	٤٨,٤	(١) نعم
٥٩,٧	٤٣,١	٤٩,٨	(٢) لا
١,٣	٢,١	١,٨	(٣) لا أعرف
٣٠. إذا ما ترشحت امرأة فلسطينية للانتخابات التشريعية، فهل أنت مستعد/ة لانتخابها؟			
٥٤,٨	٧٠,٧	٦٤,٣	(١) نعم
٤٤,١	٢٧,٦	٣٤,٢	(٢) لا
١,٢	١,٧	١,٥	(٣) لا أعرف
٣١. إذا ما ترشحت امرأة فلسطينية للانتخابات البلدية، فهل أنت مستعد/ة لانتخابها؟			
٤٤,٦	٥٦,٢	٥١,٥	(١) نعم
٥٤,٤	٤١,٢	٤٦,٥	(٢) لا
١,٠	٢,٦	١,٩	(٣) لا أعرف
٣٢. هل أنت مستعدة/ة ترشيح امرأة من عائلتك (حمولتك) لخوض الانتخابات للمجلس المحلي (البلدي، القروي)			
٣٣,٨	٥٢,٣	٤٤,٨	(١) نعم
٦٣,٩	٤٤,٥	٥٢,٣	(٢) لا
٢,٣	٣,٢	٢,٨	(٣) غير متأكد
٣٣. هل تؤيد/ين تخصيص نسبة من مقاعد المجلس المحلي (البلدي / القروي) للنساء ؟			
٥٦,٤	٦٥,٥	٦١,٨	(١) نعم
٤٠,٦	٣١,٥	٣٥,٢	(٢) لا
٢,٩	٣,٠	٢,٩	(٣) غير متأكد
٣٤. هل تؤيد/ين تخصيص نسبة من مقاعد المجلس التشريعي للنساء ؟			
٥٩,٦	٦٩,٢	٦٥,٣	(١) نعم
٣٦,٩	٢٨,١	٣١,٧	(٢) لا
٣,٤	٢,٧	٣,٠	(٣) لا أعرف



سابعاً: الأحزاب السياسية والانتخابات			
٣٥. إذا ما حدثت انتخابات على أسس كتل انتخابية مشكلة من الأحزاب السياسية وشاركت في الانتخابات، وكان على الناخبين الاختيار من بين الاتجاهات التالية، فأيهما تختار/ين:			
٣٥,٠	٤٠,٤	٣٨,٢	(١) حركة فتح
٢٣,٦	١٩,٥	٢١,١	(٢) حركة حماس
٤,٠	٥,٠	٤,٦	(٣) الجهاد الإسلامي
٢,١	٣,٣	٢,٨	(٤) الجبهة الشعبية
١,٦	٢,٢	٢,٠	(٥) حزب الشعب
٠,٥	١,٨	١,٣	(٦) الاتحاد الديمقراطي (فدا)
١,٢	٠,٨	١,٠	(٧) الجبهة الديمقراطية
٢٩,١	٢٤,٢	٢٦,٢	(٨) لا أحد
٣٦. حالياً هل أنت عضو في أي من التنظيمات السياسية الفلسطينية؟			
١٨,٤	١٤,٢	١٥,٩	(١) نعم
٨١,٠	٨٥,٢	٨٣,٥	(٢) لا
٠,٦	٠,٥	٠,٦	(٣) لا رأي
٣٧. حالياً، هل أنت عضو في إطار جماهيري (نقابة، اتحاد، رابط، جمعية ... الخ)؟			
٢٢,٣	١٧,٨	١٩,٦	(١) نعم
٧٧,٤	٨١,٩	٨٠,١	(٢) لا
٠,٣	٠,٣	٠,٣	(٣) لا رأي

القسم الخامس

تحليل مقارن للنتائج حسب الفئات الاجتماعية

جدول (١-٩) : متابعة الأخبار وتوفر معلومات حول الانتخابات											
التغير	النوع		الوضع الاقتصادي			قطاع العمل		العمر		التعليم	
	رجل	امراة	جيد	متوسط	سيء	أهلي	حكومي	أكثر من ٥٠	٥٠-٣٠	٢٩-١٦	إعدادي وأقل
أقوم بمتابعة الأخبار حول الانتخابات	٤٨,٧	٤٣,١	٥٢,٦	٤٥,٤	٤٣,٤	٤٣,٩	٥٥,٣	٤٨,٠	٤٩,٩	٤٢,٠	٤٤,٤
أستخدم محطات التلفزيون المحلية	٥١,٤	٦٢,٠	٥٧,٦	٥٧,٠	٥٥,٣	٤٥,١	٣٣,٦	٦٠,٠	٥٥,٩	٥٥,٧	٥٩,٢
ليس لدي معرفة بآليات التسجيل	٧٢,١	٧٢,٥	٧٢,٤	٧٣,٣	٧٠,٩	٥٧,٦	٦٠,٤	٦٤,١	٦٥,٩	٨٠,٦	٧٤,٩
ليس لدي معلومات حول قانون الانتخابات التشريعية	٧٤,٧	٨١,٢	٧١,٤	٨٠,٥	٧٦,٧	٦٦,٤	٥٣,٣	٧٨,١	٧٤,٥	٨٠,٥	٨٣,٠
ليس لدي معلومات حول قانون الانتخابات الرئاسية	٧٤,٩	٨٠,٠	٦٩,٦	٩٧,٩	٩٧,٧	٧٤,٢	٥٩,٦	٧٣,٠	٧٤,٧	٨١,٢	٨٣,٢
ليس لدي معلومات حول قانون الانتخابات البلدية	٦٧,٦	٨١,٤	٦٦,٧	٧٨,٧	٧٢,٩	٦٧,٩	٨,٦٥	٧,١٧	٧,٣٧	٦,٥٧	٥,٧٩

- الرجال يتابعون الأخبار حول الانتخابات بشكل أكبر من النساء.
- الفسطينيون ذوي الدخل المرتفع والعاملون في القطاع الحكومي والمتعلمون هم الأكثر متابعة لأخبار الانتخابات.
- تزيد نسبة متابعة المحطات التلفزيونية المحلية بين النساء والأقل تعليماً وبين العاملين في القطاع الخاص.
- الأقل عمراً والأقل تعليماً هم الأقل معرفة بآليات التسجيل.
- الأقل تعليماً والعاملين في القطاع الخاص والنساء أقل معرفة بقوانين الانتخابات.

المجموع	التعليم		العمر		قطاع العمل		الوضع الاقتصادي			النوع		المعتبر	
	دبلوم فما فوق	ثانوي وأقل	أكثر ٥٠	٣٠-٥٠	١٦-٢٩	حكومي	أهلي	خاص	سيء	متوسط	جيد		امرأة
٥٧,٠	٥٤,١	٣٣,٩	٥٨,٢	٥٤,٥	٦٠,٣	٥٥,٣	٤٨,٠	٥٤,٦	٥٤,٤	٥٩,٦	٥٦,٤	٥٩,٩	٥٤,٤
٦٠,٤	٦٤,٢	٥٩,٧	٦٠,٠	٥٥,٦	٦٣,٦	٥٩,٥	٧١,٦	٥٩,٠	٥٧,٢	٦١,٩	٦٣,٣	٦١,١	٥٩,٨
٦٩,٣	٧١,٧	٦٩,٠	٦٩,٠	٦٤,٦	٧٢,٥	٦٨,٣	٧٢,٢	٦٩,٥	٦٤,٢	٧٢,١	٧٢,٨	٦٨,٢	٧٠,٣
٧٤,٦	٧٧,٨	٧١,٧	٧٤,٩	٧٧,٦	٧٨,٣	٧٠,٥	٨٣,٠	٧٥,٦	٧٩,٥	٧١,٣	٧٢,٧	٧٠,٧	٧٨,٣
٦٥,٧	٧٣,٩	٦١,٠	٦٥,٦	٧٠,١	٦٨,٤	٦١,٨	٦٦,٨	٦٦,٥	٧٠,٦	٦٢,٩	٦٢,٤	٦٠,٩	٧٠,١
٧٢,٢	٨٣,٠	٧٣,٣	٧٠,٤	٧١,٦	٧٤,٠	٧١,٠	٨٠,٤	٧٩,٢	٧٤,٣	٧٠,٥	٧٢,١	٦٣,٣	٨٠,٥
٥٠,٢	٣٧,٨	٤٣,٦	٥٣,٥	٤٦,٣	٥٤,٠	٤٨,٤	٦٥,٨	٤٩,٢	٥٤,٠	٤٨,٤	٤٦,٥	٤٦,٥	٥٣,٦
٤٥,٧	٥١,٧	٣٦,٢	٤٧,١	٧٥,١	٦٥,٨	١٧,٩	٧٥,٤	٤٦,٨	٥٧,٥	٤٠,٨	٣٣,٨	٤٧,٧	٤٣,٩

جدول (٩-٢): الموقف من إجراء الانتخابات والمشاركة فيها

- ▶ تتساوى كافة الفئات تقريباً في تأييدها للانتخابات.
- ▶ يزيد تأييد العاملين في القطاع الأهلي عن كل المجموعات للانتخابات التشريعية والبلدية.
- ▶ تزيد النية في المشاركة في الانتخابات الرئاسية بين الرجال وقليلي الدخل والعاملين في القطاع الحكومي ومتوسطي العمر والكبار الأكثر تعليماً.
- ▶ بينما كان من الملاحظ أن النية في المشاركة كانت الأقل بين الفئات الشبابية.
- ▶ تزيد نسبة الرجال الذين ينوون المشاركة في الانتخابات البلدية عن نسبة النساء.
- ▶ ترفع نسبة الذين يعتقدون بأن الانتخابات ستكون نزيهة بين الرجال وقليلي الدخل والعاملين في القطاع الأهلي ومتوسطي العمر وقليلي التعليم، وتخفض النسبة لأدناها بين المتعلمين.

× مجموع هذه النسب لا يصل إلى ٥٧٪ وذلك لاستثناء نسبة من العينة لا تعمل بأي من القطاعات المذكورة.

جدول (٣-٩) : نظام الحكم والنظام الانتخابي														
المجموع	التعليم		العمر			قطاع العمل		الوضع الاقتصادي			النوع		التغير	
	دبلوم فما فوق	ثانوي	إعدادي وأقل	أكثر	٥٠-٣٠	٢٩-١٦	حكومي	أهلي	خاص	سيء	متوسط	جيد		امرأة
٦٠,٩	٤٢,٢	٤٩,٠	٦٦,٥	٦٠,٥	٦١,٣	٦٠,٩	٤٢,٢	٤٧,٨	٥٠,٧	٦٢,٠	٦٢,٩	٥٤,٢	٦٨,١	٥٤,٤
٣٩,١	٥٧,٨	٥١,٠	٣٣,٥	٣٩,٥	٣٨,٧	٣٩,١	٥٧,٨	٥٢,٢	٤٩,٣	٣٨,٠	٣٧,١	٤٥,٨	٣١,٩	٤٥,٦
٣٥,٠	٣٢,٤	٣٧,٦	٣٤,٨	٢٣,٦	٣٧,١	٣٧,٦	٢٦,٢	٥٥,٨	٣٦,٧	٣٤,٢	٣٥,٠	٣٦,٧	٣٥,٨	٣٤,٤
١٩,٧	٢١,٢	١٨,٦	١٩,٨	١٨,٣	١٨,٧	٢١,٢	٢٧,٧	١٥,٧	٢٦,٦	٢١,٠	١٩,٣	١٨,١	١٤,١	٢٤,٩
٣٢,٢	٣٩,٨	٣٣,١	٣٠,٨	٢٩,٤	٣٣,٥	٣٢,٠	٤٢,٩	٢٤,٢	٣٠,٥	٣٠,٢	٣٢,٧	٣٤,٩	٣٠,٨	٣٣,٤

- يفضل النظام الرئاسي بشكل أكبر النساء والأقل دخلاً والأقل تعليماً.
- بينما يفضل النظام البرلماني بشكل أكبر الرجال وذوي الوضع الاقتصادي الجيد والأكثر تعليماً.
- كان العاملون في مؤسسات القطاع الأهلي الأكثر تأييداً للنظام المختلط، أما الأقل تأييداً فكانوا العاملون في القطاع الحكومي والأكثر عمراً.
- كان العاملون في القطاع الحكومي والأكثر تعليماً هم الأكثر تأييداً لنظام الأغلبية البسيطة.

المتغير	النوع		الوضع الاقتصادي				قطاع العمل			العمر			التعليم		الاجموع
	امرأة	رجل	جيد	متوسط	سيء	خاص	أهلي	حكومي	٢٩-١٦	٥-٣٠	أكثر ٥٠	إعدادي وأقل	ثانوي	دبلوم فما فوق	
	٤٦,٢	٥٠,٧	٤٨,٦	٤٧,١	٤٩,٨	٥٤,١	٧١,٤	٤٣,٧	٤٤,٤	٤٨,٦	٥٨,٧	٥٠,٦	٥٢,٦	٥٦,٥	
مستعد لانتخاب امرأة للرئاسة	٤٦,٢	٥٠,٧	٤٨,٦	٤٧,١	٤٩,٨	٥٤,١	٧١,٤	٤٣,٧	٤٤,٤	٤٨,٦	٥٨,٧	٥٠,٦	٥٢,٦	٥٦,٥	٤٨,٤
مستعد لانتخاب امرأة للتشريعي	٦٤,٨	٦٣,٨	٦٥,٠	٦١,٦	٦٧,١	٦٦,٧	٩١,٤	٦٨,٦	٥٩,٠	٦٩,١	٦٧,٥	٦٣,٦	٦٧,٦	٦٩,٩	٦٤,٣
مستعد لانتخاب امرأة للمحلي	٥٢,٣	٥٠,٧	٥٤,٧	٤٩,١	٥٢,٨	٥٣,٧	٨٣,١	٥٩,٣	٤٦,٩	٥٥,١	٥٦,١	٥٠,٦	٥٢,٦	٥٦,٥	٥١,٥
مستعد لانتخاب امرأة من العائلة للمحلي	٤٢,٤	٤٧,٥	٤٥,٥	٤٢,٠	٤٧,٨	٤٣,٧	٦٦,٧	٤٠,٠	٤٠,٤	٤٧,٣	٥١,٢	٤٥,٣	٤٤,١	٤٣,٠	٤٤,٨
أفيد تخصيص حصة للنساء في التشريعي	٦٣,٣	٦٧,٥	٦٦,٠	٦٤,١	٦٦,٤	٦٢,٨	٨٢,٢	٦٨,٩	٦٣,٥	٦٦,٩	٦٦,٥	٦٤,٦	٦٩,٠	٦٤,٤	٦٥,٣
أفيد تخصيص حصة للنساء في المحلي	٥٦,٧	٦٧,٤	٦٠,٦	٦٠,٩	٦٣,٥	٥٧,٥	٧١,٥	٦٤,٠	٦١,٤	٦١,٤	٦٤,٠	٦١,٣	٦٤,١	٦١,٩	٦١,٨

▲ كانت النساء أكثر استعداداً لانتخاب امرأة لمنصب الرئاسة وامرأة من العائلة، وتساوت نسبة الاستعداد بين النساء والرجال بالنسبة لانتخاب امرأة للتشريعي والمحلي.

▲ كان العاملون في القطاع الأهلي الأكثر استعداداً لانتخاب امرأة للرئاسة والتشريعي والمحلي وامرأة من العائلة.

▲ من الملفت للنظر أن الشباب هم الأقل استعداداً لانتخاب النساء في كل الحالات، وتزيد الفجوة بين الشباب والأكبر عمراً عن (١٤ نقطة) بالنسبة للانتخابات الرئاسية و (١٠ نقاط) للمحلية و (٨ نقاط) للتشريعية، و (١١ نقطة) لانتخاب امرأة من العائلة.

▲ يتساوى التأييد تقريباً بين كافة الفئات لتخصيص حصة للنساء في التشريعي والمحلي، ولكن التأييد يزيد بشكل لافت بين العاملين في القطاع الأهلي.

جدول (٩-٥): الانتماءات وأنماط التصويت													
المتغير	التعليم		العمر		قطاع العمل			الوضع الاقتصادي			النوع		
	دبلوم فما فوق	ثانوي	إعدادي وأقل	أكثر ٥٠	١٦-٢٩	حكومي	أهلي	خاص	سيء	متوسط	جيد	امرأة	رجل
١٩,٦	٣٣,٠	١٨,٦	١٧,٩	١٣,٦	٢٣,١	١٨,٩	٣٣,٧	٣٤,٢	٢٩,٤	١٤,٩	٢٣,٥	٨,٧	٢٩,٧
١٥,٩	٢١,٥	١٢,٦	١٥,٩	٩,٣	١٥,٢	١٩,٠	٣٤,٢	٢٠,٣	١٧,٨	١٤,١	١٦,٩	٨,٣	٢٢,٩
٥٦,٠	٧٢,٥	٥٩,٢	٥٢,٩	٦٤,٤	٥٨,٠	٥١,٣	٧٠,٧	٦٣,٠	٧١,٥	٥١,٠	٥٥,٦	٤٤,٣	٦٦,٩
٤٨,٩	٦٨,٠	٦٤,٦	٤٢,٥	٣٢,١	٤٩,٣	٥٤,٩	٦٢,٠	٥٦,٥	٦٢,٤	٤٣,٧	٥٩,٦	٣٨,٩	٥٨,٢
٥٢,٧	٦٥,٩	٦٠,٧	٤٨,٩	٤٠,٤	٥٣,٥	٥٦,٦	٦٧,٢	٦٢,٧	٦٤,٥	٤٥,٥	٦٠,٢	٤٤,٦	٦٠,٢
٦٩,٨	٧٨,٩	٧٨,١	٦٦,٥	٧١,٩	٧٠,٦	٦٨,٣	٧١,٢	٨٨,٥	٧٠,٥	٦٧,٣	٧٣,٢	٧٠,٤	٦٩,٢
٧,١	٧,٨	٦,٥	٧,٠	٤,٠	٨,٢	٧,١	٢,٢	٢٧,٨	٧,٤	٦,٣	١٠,١	٧,٥	٦,٦
٢٥,٧	١٥,٥	٢٨,٣	٢٦,٦	١٨,٩	٢٦,٢	٢٧,٨	٢٠,٠	١٠,٥	٢٣,٣	٢٥,٨	٢٥,٨	٢٩,٢	٢٢,٥
٣٨,٢	٣٧,٧	٣٤,٥	٣٩,٢	٣٠,٤	٤٠,٤	٣٩,٣	٤٨,٠	٢٨,٠	٤٢,٢	٤٠,٣	٤٣,٩	٣٣,٠	٤٣,٠
٢٦,٢	٣٩,٠	٣٠,٧	٢٧,٢	٤٦,٧	٢٥,١	٢٥,٨	٢٩,٨	٣٣,٦	٢٧,١	٢٧,٧	٢٩,٣	٣٠,٢	٢٧,٩

- ▲ تزداد بشكل لافت نسبة العضوية لأطر جماهيرية أو مجتمعية أو تنظيمات سياسية بين الرجال بالمقارنة مع النساء.
- ▲ وكذلك تزداد بين ذوي الدخل المرتفع والدخل المنخفض بالمقارنة مع الدخل المتوسط.
- ▲ وبينما تساوت نسبة العضوية بين العاملين في القطاعين الأهلي والحكومي بالنسبة للأطر الجماهيرية والمجتمعية، يظهر ثلث العاملين في الحكومة انتماءهم لتنظيم سياسي.
- ▲ تزداد العضوية للتنظيمات السياسية بين الأقل عمراً وتنخفض بين الأكبر عمراً، وترتفع بين الأكثر تعليماً.
- ▲ تظهر الفجوة واضحة بين الرجال والنساء بالنسبة لتقديرهم على اتخاذ قرار الانتخابات بشكل مستقل وتصل الفجوة إلى أكثر من (٢٢ نقطة) لصالح الرجال.
- ▲ ومن الملفت للنظر أن الشباب يصرحون بشكل أقل من الكبار أن قرار الانتخابات قرار خاص بهم، وقد يكون ذلك مرتبطاً بانتماءاتهم السياسية.
- ▲ للتعليم تأثير إيجابي على استقلالية القرار بالنسبة لللاتنخاب.
- ▲ الرجال والأكثر تعليماً والأقل عمراً سيصوتون بشكل أكبر من الباقيين لأعضاء جدد في المجلس التشريعي والمجالس المحلية.
- ▲ سيصوت للكثلة الإسلامية النساء والشباب والأقل تعليماً بنسب ترتفع عن غيرهم.
- ▲ سيصوت لليسار العاملون في المؤسسات الأهلية والأكثر دخلاً بنسب ترتفع عن غيرهم.
- ▲ ستصوت لكثلة فتح بنسب متقاربة جميع الفئات، وستكون النساء والعاملين في القطاع الأهلي والأكبر عمراً أقل أقبالاً من غيرهم على التصويت لفتح.
- ▲ تزداد نسبة المستقلين بشكل لافت بين الكبار في العمر والأكبر تعليماً.

القسم السادس

تحليل نتائج الاستطلاع
من قبل المشاركين في
ورشات العمل

مقدمة:

تم عقد أربع ورشات عمل تحليلية لنتائج الاستطلاع في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف إغناء النقاش والتحليل. وقد قدم الحضور في هذه الورشات بعض الإضافات والمدخلات المهمة، ونود التأكيد أن الملاحظات والاستنتاجات المقدمة أدناه تمثل رأي حضور الورشات ولا تعبر بالضرورة عن رأي فريق البحث في كل الأحيان.

أولاً - المعلومات والمعرفة

▲ هناك شك بجدية الإعلام الرسمي في موضوع التوعية للانتخابات ومصداقيته، كما أن الوصول إلى كافة وسائل الإعلام محدود في أغلبية المناطق الفلسطينية.

▲ فسر الحضور غياب المعرفة وشح المعلومات حول الأنظمة الانتخابية بالآتية:

٢. سوء الأوضاع الاقتصادية: حيث أن انشغال الناس بحصولهم على لقمة العيش وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية قد حال دون اهتمامهم بموضوع الانتخابات.

٣. ضعف دور المؤسسات المجتمعية: تتحمل الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية مسؤولية رئيسية في ضعف المعرفة ونقص المعلومات، وهذا ناتج عن ضعف أدائهم وغياب دورهم في الحياة العامة، مما نتج عنه انعدام الثقة لدى المواطنين.

٤. عدم جدية الدعوة للانتخابات في هذه المرحلة: هناك غياب للالتزام والجدية في عقد الانتخابات أو تحديد مواعيدها.

٥. تداخل الصلاحيات بين المؤسسات المختلفة: وُجد هذا التداخل تشبثاً للجهود، وإضاعة للمرجعية.

٦. الإحباط العام: خلق الإحباط تغييراً في سلم أولويات واهتمام المواطنين، وجعل من قضية الانتخابات أمراً ثانوياً.

٧. شك في جدية الإعلام الرسمي وغير الرسمي: هناك شك بجدية الإعلام في مدى اهتمامه والموضوعية في الحديث عن الانتخابات، كما أن آليات وصول المواطنين إلى الإعلام تبدو على جانب من الصعوبة في معظم محافظات الوطن.

▲ توصيات عامة: للخروج من حالة غياب المعرفة وشح المعلومات حول الأنظمة الانتخابية، اقترح الحضور التوصيات التالية:

٩. توعية عامة حول الانتخابات بواسطة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، واختيار الأوقات المناسبة لذلك.

١٠. ورشات عمل توعوية لكافة الفئات السكانية من قبل المؤسسات والهيئات المعنية بموضوع الانتخابات.

١١. ورشات تثقيفية للطلبة وأن تولي المناهج موضوع الانتخابات اهتماماً.

١٢. أهمية فتح مكاتب فرعية للجنة الانتخابات في كل المحافظات تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان، وأن تعمل هذه المكاتب على خلق تواصل مستمر مع المواطنين.



ثانياً- الموقف من الانتخابات

- وفيما يتعلق بنتائج الاستطلاع حول موقف المواطنين من إجراء الانتخابات، أبدى الحضور الملاحظات التالية:
- ▲ أهمية الانتخابات: أرجع الحضور ارتفاع معدلات التأييد لإجراء انتخابات إلى العوامل التالية: الرغبة الأساسية لدى المستطلعين بتغيير الأوضاع والظروف الصعبة التي يعيشونها، ورغبتهم أيضاً في التخلص من الفردية التي تسود الكثير من المؤسسات، ولمعرفتهم بأن بعض المؤسسات فقدت شرعيتها.
 - ▲ كما أرجع بعض الحضور ارتفاع معدلات التأييد إلى الهدوء النسبي السائد.
 - ▲ انتخاب أعضاء جدد: أرجع الحضور توجه المستطلعين في انتخاب أعضاء جدد إلى الأسباب التالية: فشل الأعضاء الحاليين في تمثيل هموم المواطنين، مما أنتج حالة الإحباط لسوء أدائهم. التخلص من الأعضاء المعينين للهيئات المحلية من خلال انتخاب أعضاء جدد لهذه الهيئات.
 - ▲ المشاركة في الانتخابات: وضع الحضور أن المشاركة في الانتخابات تتغير مع اقتراب عملية الاقتراع، وأن الارتفاع في التأييد أو المعارضة مرتبط بالصورة العامة أثناء تلك اللحظة.
 - ▲ ولم تغب النظرة التشاؤمية عن هذه الورشات: الانتخابات لن تغير واقع الحال، وإذا حدث تغيير فسيكون شكلياً ومحدوداً.
 - ▲ توصيات: طرح الحضور التوصيتين التاليتين، "الفكرة التصالحية النظيفة بين أركان المجتمع، والضغط من قبل المؤسسات الأهلية والأحزاب السياسية على السلطة لإجراء الانتخابات".

ثالثاً- عوامل اختيار المرشح

- وفيما يرتبط برأي المستطلعين حول العوامل المهمة في اختيار المرشحين فسر الحضور ذلك بالآتي:
- ▲ برر الحضور اهتمام المستطلعين بصفات مثل الأمانة والنزاهة والصدق بأنه ناتج عن الرغبة في التخلص من حالة الفساد التي يعاني منها المجتمع، وركزوا على أن هذه الصفات تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي، وتوفر ما يلزم المواطنين من خدمات، كما أن هذه الصفات من شأنها أن تلغي التوجهات الحزبية الضيقة لدى المرشح.
 - ▲ اختلف الحضور حول مفهوم التدين، فرأى فريق أن التدين في معنى من معانيه الخلق وحسن السلوك والآداب، بينما أبدى آخرون تخوفهم من اعتبار التدين صفة للوصول إلى الأهداف الشخصية وتحسين صورة البعض لدى الجمهور، فالتعامل مع الدين قد يكون من باب الاستغلال للوصول، ومن هنا الباب فالناس يقصدون بالتدين، التدين الشعبي.
 - ▲ توقع الحضور نجاح المرشحين المستقلين على الحزبين نتيجة عدم الثقة بالأحزاب.
 - ▲ تحفظ البعض على صفات مثل الأمانة والصدق ودرجة التدين باعتبارها صفات نسبية لا يمكن قياسها ويختلف فهمها ومدلولها من فرد إلى آخر.

▲ أعتبر الحضور أن صفة القرب رغم أن النتائج الحالية تشير إلى قلة أهميتها، ستصدر الأولوية الأولى عند المشاركين في الانتخابات. وأن هذه الصفات أقرب ما تكون لدى المستطلعين أمنيات، رغم إدراكهم أن الواقع الحالي يعطي صاحب الثروة والسلطة اهتماماً أكبر.

▲ توصيات: أهمية إعادة ثقة المواطن بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من خلال اعتماد مبادئ مثل المحاسبة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون واستقلال القضاء من قبل المؤسسات المجتمعية.

رابعاً- تعديلات مقترحة للقوانين الانتخابية

▲ فيما يتعلق بوجهة نظر المستطلعين حول الأنظمة والقوانين الانتخابية، بين الحاضرون أن غياب المعرفة لدى المستطلعين بالأنظمة الانتخابية وند مواقف وآراء غير واضحة تجاه هذه الأنظمة. ورأوا أن هناك إمكانية للتغيير في وجهة النظر هذه لو مارس المستطلعون تجارب عملية في هذا المجال. ويرروا كذلك اختيار المستطلعين للنظام المختلط بأنه نابع من عدم ممارسته في السابق، وجمعه بين نظامين انتخابيين.

▲ أما فيما يتعلق بانتخاب الرئيس فقد أنقسم الحضور إلى فريقين: أحدهما يرى أن تفضيل المستطلعين للنظام الرئاسي يضمن بقاء عرفات في منصبه ويرتبط هذا الدعم بالمقولة الشائعة "اللي بتعرفوا أحسن من اللي ما بتعرفوا"، كما ارتبط ذلك بردة فعل لدى المستطلعين للضغوطات الأمريكية والإسرائيلية المطالبة بتنحي عرفات عن الحكم. أما الفريق الثاني فيرى أن التخوف لدى المستطلعين من النظام البرلماني نابع من التجربة السلبية لرئاسة الوزراء في عهد محمود عباس "أبو مازن".

▲ توصيات: اقترح الحضور التوصيات التالية:

1. أن تضمن القوانين الانتخابية مشاركة أكبر للشباب.
2. أن تقوم المؤسسات المعنية بنشاطات وورشات عمل توعوية للجمهور حول الأنظمة الانتخابية.
3. أن يتم انتخاب المرشحين بشكل مباشر من قبل المنتخبين، لأن المعرفة الشخصية بالمرشح مؤشر بالغ الأهمية.

خامساً - أهمية الانتخابات

برر الحضور نظرة المستطلعين لأهمية الانتخابات بما يلي:

- ▲ إيمان المستطلعين بأن الانتخابات ستساهم في تغيير الظروف المجتمعية السائدة.
- ▲ إيمانهم بإمكانية تحقيق أحلامهم وطموحاتهم في ظل الإحباط المتواصل.
- ▲ اعتقادهم بأن التغيير يحتاج إلى بناء مؤسسات قوية تساهم في خلق صورة مغايرة للمؤسسات القائمة.



سادساً- مشاركة النساء

فسر الحضور توجهات المستطلعين تجاه انتخاب النساء بما يلي:

▲ الفجوة بين الضفة الغربية وقطاع غزة تجاه انتخاب النساء تعود إلى حالة التدين وارتفاع معدلات التأييد للحركات الإسلامية في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.

▲ انخفاض التأييد لمشاركة المرأة في الانتخابات المحلية يعود إلى القبلية والعشائرية السائدة التي لا تستحسن مشاركة النساء خاصة في الأمور والمجالات التي تقتضي تعاملاً واحتكاكاً مباشراً مع الناس.

▲ بالرغم من التحفظات السابقة تجاه انتخاب النساء إلا أن نتائج الاستطلاع توشح بتغيرات إيجابية متمثلة في تخصيص حصة (كوتا) للنساء.

▲ وفيما يتعلق بهذه الحصة (الكوتا) رأى بعض الحضور أن لا ضرورة لتخصيص حصة (كوتا) للنساء إيماناً منهم بأن الرجال والنساء متساوون في الترشيح والانتخاب.

▲ خلص الحضور إلى التوصيات التالية:

١. تخصيص مقاعد للنساء في الأحزاب السياسية إضافة إلى المجالس المحلية والمجلس التشريعي.
٢. أهمية أن يساهم المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية بفعالية في رفع معدلات التأييد لانتخاب النساء.
٣. اعتناق المرأة شرط ضروري لإنجاز التحرر الوطني.

القسم السابع

أوراق عمل مقدمة
من الخبراء

١- د. أسعد العويوي - جامعة القدس المفتوحة - الخليل

من الواضح من خلال الدراسة المتوفرة لدينا أن هناك تندياً حاداً في المستوى الاقتصادي الفلسطيني، حيث يصف نصف أفراد العينة المبحوثة وضعهم الاقتصادي بأنه متوسط فما دون، وهذا يعكس حقيقة الوضع الاقتصادي الصعب والآخذ بالتدهور في ظل استمرار الأوضاع الراهنة.

وعلى الرغم من الواقع الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني نتيجة للإجراءات القمعية والهمجية التي تمارس من قبل سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، نرى أن هناك ارتفاعاً في نسبة المؤيدين لوقف العمليات الاستشهادية ضد المدنيين، ويتضح من خلال الدراسة أن نصف أفراد العينة المبحوثة يؤيدون وقفاً مشروطاً للعمليات ضد المدنيين وإخراج المدنيين من دائرة الصراع. ويدل هذا بشكل لا يقبل الشك أن الشعب الفلسطيني ليس لديه الرغبة أو الحب للقتل وإنما يدافع عن نفسه وعن كرامته وحقوقه الوطنية الثابتة.

ومن خلال الإحصاءات نستطلع أن هناك ضعفاً في أداء حكومة أحمد قريع، وهذا واضح من خلال البيانات الإحصائية، حيث بلغت نسبة المبحوثين الذين يعتبرون أداء هذه الحكومة أداءً ضعيفاً ٣٠٪، وهذا مؤشر كبير على عدم رضا جزء كبير من الشارع الفلسطيني عن أداء الحكومة.

ونرى من خلال نتائج الدراسة أن هناك توجهاً عاماً وقوياً لإجراء انتخابات عامة سواء أكانت رئاسية أو تشريعية أو محلية، وذلك على الرغم من الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من النقص الكبير لدى الجمهور المستطلع في المعلومات حول الانتخابات وقوانينها. ونرى من الدراسة أن نسبة عالية من المبحوثين الذين ينوون التسجيل للانتخابات أكدوا أنه ليس لديهم العلم بألية تسجيل الناخبين للانتخابات الفلسطينية، مما يتطلب إعداد النشرات الخاصة لذلك وإقامة ورش العمل التثقيفية حول الانتخابات والوعي بها وعمل البرامج التلفزيونية، وخاصة من قبل التلفزيون الفلسطيني الرسمي، وبالتعاون مع المحطات المحلية الخاصة حول الانتخابات والوعي بها وضرورتها وآليات ممارستها.

وبينت الدراسة كذلك أن نسبة كبيرة من المبحوثين لا يتابعون أخبار الانتخابات، وقد يكون السبب في ذلك انعدام الثقة بأداء المجلس التشريعي المنتخب. ويتطلب هذا جهداً كبيراً من الجهات الرسمية الحكومية وغير الحكومية في توعية أفراد المجتمع بضرورة الوعي بقوانين الانتخابات وأهمية الانتخابات للمجتمعات المدنية، وبأن العملية الانتخابية الديمقراطية من خلال ممارسة الانتخابات بشكل دوري لها الدور الكبير في عملية تصويب الأداء في السلطة وفي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وأن العملية الانتخابية أداة من أدوات المحاسبة التي يمارسها الجمهور بشكل حر ودون ضغوطات للمستوليين.

وبشكل عام يمكن القول أن هناك نقصاً حاداً في توفر المعلومات عن محتوى قانون الانتخابات سواء أكانت رئاسية أو تشريعية أو بلدية، ويتطلب هذا العمل الجاد والدؤوب لتعريف أغلبية كبرى من الجمهور بهذه القوانين. وهنا أرى أن هناك إشكالية كبيرة في هذا الطرح والأسئلة الخاصة به، فكيف لي أن أسأل عن متابعة أخبار الانتخابات مع العلم أنه لم يعلن عن وقت إجرائها رسمياً؟ وعليه جاءت النتائج المتعلقة بعدم توفر معلومات لدى الجمهور حول الانتخابات وألية تسجيلها طبيعية. وكذلك كيف ستتابع الأغلبية موضوع الانتخابات من خلال المحطات الفلسطينية، مع العلم أن أغلبية الفلسطينيين يتابعون باستمرار الفضائيات العربية والأجنبية؟

ومن خلال النتائج يلاحظ بأن أداء المجلس التشريعي الحالي لا يلبى طموح أفراد العينة المبحوثة، لذا أكدت أغلبية المستطلعين بأنهم سيصوتون لمرشحين أكفاء بغض النظر عن انتمائهم السياسية وقربهم من السلطة أو بعدهم عنها، وكذلك تأكيدهم على ضرورة توفر الأمانة والصدق عند اختيارهم للمرشح.



وعلى الرغم مما ذكر عن الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني، تبين الدراسة أن هناك نسبة عالية من المبحوثين مع إجراء الانتخابات وعندهم الاستعداد القوي للمشاركة فيها على مستوى الرئاسة والمجلس التشريعي والمجالس المحلية. ويتضح كذلك من خلال البيانات أن التصويت سوف يكون لصالح أناس جدد، مما يؤكد ارتفاع نسبة المشاركين في الانتخابات حتى في حال دعت المعارضة لمقاطعتها، وهذا ما أكدته النتائج والبيانات التي بينت أن نسبة المشاركة في الانتخابات القادمة ستكون أعلى منها في انتخابات العام ١٩٩٦، وهذا يعتمد أيضاً على مدى قدرة الجهات المعنية والمختصة في توعية الجمهور عبر البرامج التثقيفية في توصيل الناس أن الصوت هو أمانة وواجب وطني يجب على الفرد في المجتمع أن يؤديه بكل أمانة وصدق ونزاهة ودون ضغوطات تمارس عليه.

وترى نسبة عالية جداً من المستطلعين أن الأمانة والصدق والكفاءة عند المرشح هي أساس الاختيار، وكذلك دور المرشح في خدمة بلده، وكذلك مستوى المرشح من حيث التحصيل العلمي، وهذا مؤشر يتطلب من الأحزاب والحركات السياسية التي ستشارك في الانتخابات أن تأخذ بعين الاعتبار الصفات السابقة الذكر عند اختيارهم لمرشحهم. مما يتطلب من المرشحين في الانتخابات المقبلة وضع البرامج القابلة للتحقيق والمقنعة للجمهور والابتعاد عن البرامج والشعارات البعيدة عن الواقع وغير القابلة للتحقيق.

ويلاحظ من خلال رأي المبحوثين أن نسبة عالية منهم تؤكد على عدم أهمية البعد العائلي أو القبلي عند اختيارهم للمرشح، وهذا ما نأمل به وهو الابتعاد عن ما حصل في الانتخابات السابقة وما نتج عنها من تداعيات سلبية على المجتمع الفلسطيني. ومن أجل أن يكون ذلك ممكناً ومن وجهة نظري يتطلب جهداً كبيراً من الجهات المعنية والأحزاب والحركات السياسية في توعية الجمهور لاختيار المرشح ذي الكفاءة بغض النظر عن المناصب والأصول للمرشح. ولا نستطيع الرهان على هذه النتيجة إذا علمنا أن العشائرية هي نمطاً أساسياً من أنماط المجتمع الفلسطيني، مع الإشارة إلى وجود نسبة لا بأس بها (٢٧٪) ستشاور العائلة في اختيار المرشحين.

البعد التنظيمي والسياسي:

يتضح من خلال الاستطلاع ونتائجه أن نسبة كبيرة من المبحوثين أكدوا أن التصويت سوف يكون لصالح أناس أكفاء بغض النظر عن القرب أو البعد عن السلطة أو الانتماء الحزبي، وكذلك أكدوا على أن قراراتهم الانتخابية سوف يكون بعيداً عن التأثير العائلي. ومن أجل أن يكون هذا واقعاً ملموساً في الانتخابات القادمة، فإنه يتطلب من الجميع، سلطة وأحزاباً سياسية مؤيدة ومعارضة، العمل الحثيث والمتواصل لتوعية الجمهور في اتجاه اختيار المرشح الكفو الذي تتوفر فيه الشروط الملائمة للنهوض بالواقع الفلسطيني إلى الأفضل.

القوانين:

يتضح من نتائج الاستطلاع أن نسبة كبيرة من المبحوثين تؤيد أن يبنى نظام الانتخاب القادم على النظام المختلط، وقد يكون هذا الاتجاه القوي مع النظام المختلط من وجهة نظر المستطلعين تعبيراً عن اعتقادهم بفشل التجربة السابقة في الانتخابات التشريعية. وبالنسبة للانتخابات الرئاسية أكدت غالبية المستطلعين على نظام انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل الشعب وعلى أن تكون الصلاحيات مع رئيس الدولة المنتخب وأنه هو الذي يعين رئيس الوزراء.

كما بينت النتائج تأكيد نسبة عالية من المبحوثين أن السن القانوني للمنتخبين هو ١٨ عاماً فما فوق، أما بالنسبة لسن المرشح لمنصب رئيس الدولة فكان ٣٥ عاماً فأكثر، أما فيما يخص سن مرشح المجلس التشريعي فكان ٣٠ عاماً فأكثر، وكذلك بالنسبة لعضو المجلس المحلي.

أهمية الانتخابات:

تبين من خلال نتائج الاستطلاع أن أفراد العينة يرون في المشاركة في الانتخابات واجباً وطنياً، وأن هذه المشاركة تعزز شعور المواطن بقيمة دوره في المجتمع وتعزز سيادة القانون وتساعد في الابتعاد عن الفوضى والغوغاء وتحاصر العشائرية والقبلية وتعزز المشاركة الشعبية وتمثيل الفئات المهمشة والأحزاب السياسية المختلفة في السلطة التشريعية والمجالس المحلية،. وأنها تحسن وضع المرأة وتسهم بشكل كبير في تحقيق الإصلاح في مؤسسات الدولة وتعمل على تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وإصلاح النظام السياسي القائم وتعزيز الديمقراطية وإنهاء الفوضى والتسيب، وأنها تساهم في تعزيز دور السلطة الوطنية الفلسطينية من أجل التسريع في إقامة الدولة الفلسطينية على أسس وقوانين سليمة.

ولكن كان هناك غياب واضح لعنصر مهم في صلب هذا الموضوع، ألا وهو تعزيز المشاركة السياسية والثقافة السياسية لدى المواطنين. وترى نسبة كبيرة من المبحوثين ضرورة إجراء تغيير في القيادة الفلسطينية، ويلاحظ أن نسبة عالية من الفلسطينيين ترى بأنه سوف يفرض حل سياسي على الفلسطينيين، وهنا نرى تناقضاً واضحاً في رأي المبحوثين الذين أكدوا على وجوب سيادة القانون والتمسك بالثوابت الوطنية، كما أكدوا على ضرورة أن تكون الانتخابات نزيهة وبعيدة عن التداخلات الخارجية.

مشاركة المرأة في الانتخابات

يلاحظ وجود فارق بسيط في رأي المبحوثين ممن لديهم استعداد لانتخاب مرشحة رئاسية وأولئك الذين يرون بعدم انتخابها. وواضح من خلال الاستطلاع أنه يمكن ترشيح نساء لرئاسة بلديات، كما أنه يمكن ترشيح السيدات بعيداً عن الانتماء العائلي، وهناك أيضاً نسبة كبيرة من المبحوثين الذين يرون تخصيص نسبة مقاعد للمرأة (كوتة نسائية) للمجلس التشريعي والمحلي. ويعكس هذا مستوى نضج الشارع الفلسطيني ووعيه لدور المرأة المهم في استنهاض طاقات وإمكانات الشعب الفلسطيني نحو الرقي والتقدم والازدهار من خلال مشاركتها جنباً إلى جنب مع الرجل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية وفي صنع القرارات المصيرية للشعب الفلسطيني. يقف القارىء لهذه النتائج طويلاً عندها، إذا علمنا أن ٤٠٪ ممن شملهم الاستطلاع من ربات البيوت، هذا بالإضافة إلى المشاركة النضالية الواسعة للمرأة الفلسطينية في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني والانتفاضة الأولى والثانية، ولكن يبدو أن تأثير المجتمع الذكري الفلسطيني قد لعب دوره في هذا السياق.

الأحزاب السياسية:

من خلال البيانات والمؤشرات الإحصائية تبين أن نصيب حركة التحرر الوطني الفلسطيني فتح هو النصيب الأكبر ويليهما حركة المقاومة الإسلامية حماس، وأن باقي الأحزاب السياسية حظيت بنسب متقاربة فيما بينها، علماً بأنه ومن نتائج الاستطلاع تبين أن الغالبية العظمى من الشعب الفلسطيني ليس لديها انتماء سياسي أو حزبي.

الغالبية العظمى من المبحوثين يرون أنه من الممكن إعادة ترشيح وانتخاب السيد الرئيس ياسر عرفات لمنصب رئيس السلطة. وهذا يعكس بالضرورة قناعات الغالبية العظمى من المجتمع الفلسطيني بإمكانات الرئيس وقدراته في الماضي قدماً بالشعب الفلسطيني نحو الاستقلال دون التخلي عن الثوابت الوطنية الفلسطينية.



٢- د. إياد البرغوثي - مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

أشارت جميع الاستطلاعات التي أجريت حول الانتخابات، التي يجري الحديث عنها في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى استعداد نسبة كبيرة من السكان (حوالي ٧٠٪) للمشاركة بها. لكن كما يبدو من هذه الاستطلاعات نفسها، وخاصة من الاستطلاع الذي يجري الحديث عنه وهو الذي أجرى من قبل برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، فإن نسبة أقل من هؤلاء السكان تنشط من أجل إجراء الانتخابات، بمعنى أنها تساهم بدور نشط في المطالبة بالانتخابات أو أنها معنية بمتابعة أخبار الانتخابات وبمعرفة المعلومات المتعلقة بها مثل القوانين وتسجيل القوائم والظروف السياسية المحيطة.

يبدو أن هناك ما يشغل المواطن الفلسطيني أكثر من مسألة إجراء الانتخابات فالخبز هو الهم الأول للمواطن. إن ما جاء في الاستطلاع من أن كل فرد يصرف له بمعدل ١,٩ دولاراً يدل على الوضع المعيشي المزري للأغلبية الساحقة من الفلسطينيين. وللمقارنة فإن البقرة في الدنمارك تكلف ٦ دولارات يومياً، وهذا يبين أن مصروف البقرة الدنماركية يزيد عن مصروف ثلاثة أشخاص فلسطينيين. السبب الآخر برأينا حول عدم متابعة موضوع الانتخابات، وكما ظهر في نتائج الاستطلاع هو الإحباط الكبير الذي أحاط الكثيرين نظراً للحديث الكثير من الانتخابات دون أن تبدو قضية إجرائها جدية، إضافة إلى أن البعض يعتبر أنها حتى لو أجريت فأنها لن تأتي بالتغيير المطلوب وبالتالي فإن مسألة إجرائها أو عدم إجرائها سيان.

ملاحظات حول نتائج الاستطلاع:

١. هناك تأييد عال نسبياً لإجراء الانتخابات، ٥٧٪ الانتخابات الرئاسية، ٦٠٪ لانتخابات المجلس التشريعي، ٦٩٪ للانتخابات المحلية، ويلاحظ أن النسبة الأقل بين هذه النسب تؤيد إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك إما رغبة في عدم إجراء تغيير للرئيس كتعبير عن الرضا بوجوده أو تقرير مسبق أن الانتخابات لن تجلب أي تغيير، أما تأييد الانتخابات للمجلس التشريعي بنسبة أقل من الانتخابات المحلية فيعود ذلك إلى عدم الرضا من أداء المجلس التشريعي والشعور بإمكانية التأثير من خلال الانتخابات المحلية أكثر. إن عدم الرضا من المجلس التشريعي يظهر أيضاً في توجهات الفئة المستطلعة للمشاركة في الانتخابات التشريعية، إذ أجاب ٦٦٪ إيجابياً حول نيتهم المشاركة في تلك الانتخابات، بينما كانت نسبة الذين ينوون المشاركة في الانتخابات المحلية ٧٢٪ وللرئاسة ٧٥٪، أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية، فصحيح أن نسبة كبيرة كما ورد تؤيد عدم الحاجة إلى إجرائها، إلا أنه في حال إجرائها فإن نسبة كبيرة سوف تشارك، كما يبدو، من أجل إعاقة انتخاب الرئيس عرفات. في حين أن النسبة الأقل التي أجابت أنها ستشارك في انتخابات المجلس التشريعي فتعبر عن المقاطعة السياسية من قبل أن تعلن التوجهات السياسية لمثل تلك الانتخابات أو لعدم الرضا عن تجربة المجلس.

٢. فيما يتعلق بتوجه المستطلعين لانتخابات مرشحين جدد بالمقارنة مع المرشحين الحاليين أجاب ٤٩٪ أنهم سينتخبون أعضاء جدد لعضوية المجلس التشريعي، و٥٣٪ سينتخبون أعضاء جدد لعضوية المجالس المحلية، في الوقت الذي أجاب ١٧٪ أنهم سينتخبون نفس أعضاء المجلس التشريعي و١٩٪ أجابوا أنهم سينتخبون نفس أعضاء المجالس المحلية. إن ما يثير التساؤل بهذا الخصوص هو: لماذا لم يتم السؤال نفسه على انتخابات الرئاسة، وهل كان ذلك على اعتبار أن الرئيس هو المرشح الوحيد؟

٣. بالنسبة للنظام الانتخابي أجاب ٦١٪ أنهم يفضلون نظاماً رئاسياً تكون فيه السلطة والصلاحيات من اختصاص رئيس الدولة، وأيد النظام البرلماني ٣٩٪، واعتقد أن ما يفهمه المستطلعون عند الحديث عن النظام الرئاسي أن المقصود هو ياسر عرفات وليس المنصب نفسه. هناك ميل لشخصنة الأنظمة بطريقة تنعكس سلباً.
٤. النسبة الأكبر من المستطلعين (٥٦٪) تحدثت عن أن قرارها بالنسبة للانتخابات يتم بناء على قرارهم الشخصي، لكن نسبة كبيرة مازالت تسعى إلى التشاور مع الآخرين حيث أن دور العائلة والأقارب ما زال كبيراً.
٥. كل ما كانت الانتخابات محلية أكثر كلما قل تأييد النساء.

بالنسبة للاتجاهات السياسية تبين شيان مهمان، هما:

١. الأغلبية العظمى (٨٤٪) هي مستقلة أو ليسوا أعضاء في أحزاب أو تنظيمات فلسطينية، بينما ١٦٪ صرحوا بانتمائهم وعضويتهم في أحد التنظيمات الفلسطينية.
٢. ٨٠٪ صرحوا أنهم ليسوا في التنظيمات جماهيرية، وهذا دليل على أنه لا فرق كبيراً بين الحزب والتنظيم الجماهيري لا في الجماهيرية ولا في نظرة الناس إليها.
- تظهر الأمور وكأنها على النحو التالي: الذي يريد الانتخابات يريد التغيير ومعارض وربما متأكد، أما الذي لا يريدتها فهو الذي (يباع القيادة)، فالموقف من الانتخابات هو دليل على الرضا أو عدم الرضا. طبعاً الذين لا يريدون الانتخابات (التغيير) يوردون المبررات لذلك وأهمها الاحتلال.



٣- د. محمد أيوب - اللجنة الشعبية لشؤون اللاجئين

تعتبر الانتخابات مطلباً شعبياً فلسطينياً، فالفلسطينيون تواقون إلى ممارسة حقهم الديمقراطي في اختيار ممثليهم وقياداتهم، وهم يرون في الانتخابات هدفاً ووسيلة، وهي هدف باعتبارها انعكاساً للديمقراطية الحقيقية، وهي وسيلة باعتبارها أداة للتغيير نحو الأفضل، هذا التغيير يدفع أعضاء المؤسسات المجتمعية نحو إنجاز ما هو أفضل لمصلحة ناخبهم، كما يدفع بالمرشحين إلى التعلم من أخطاء من سبقوهم ومحاولة تلافئها وتجاوزها. والحقيقة أن الديمقراطية مفهوم نسبي، فليست هناك ديمقراطية مطلقة، ولا يكاد يكون هناك مفهوم موحد "جامع مانع" لمعنى الديمقراطية، فالديمقراطية يصنعها الأقوياء ويفصلونها حسب مقاسهم، بحيث تتطابق تمام التطابق مع مصالحهم وتخدمها في الوقت نفسه. فالديمقراطية حسب المفهوم الغربي تعني سيطرة رأس المال "ديكتاتورية رأس المال المستغل" على مقدرات الشعب أو الأمة، يقابلها في المفهوم الماركسي ديكتاتورية العمال، بحيث لا تترك الفئة المسيطرة أي هامش، مهما كان محدوداً للفئات التي تحمل أفكاراً مغايرة، أما في الإسلام فقد جاء في الأثر النبوي الشريف ما معناه: "إذا كنتم ثلاثة أي جماعة فأمرؤا أحدكم"، وهذا مبدأ ديمقراطي أكيد يعطي للجماعة حق اختيار الأمير أو المسئول، ولم تعط لهذا المسئول حق تنصيب نفسه، فقد اختار المسلمون أبا بكر لخلافة النبي، كما طرح عمر رضي الله عنه ستة أسماء يتم اختيار الخليفة من بينهم، وهذا مبدأ ديمقراطي مهم يسمح بتعدد المرشحين لشغل منصب المسئول الأول في الدولة. أما نظام الشورى، وإن كان غير ملزم للأمير أو الحاكم، فإنه يشكل نوراً يكشف الطريق الصحيح أمام هذا الأمير يسترشد به حتى لا يضل. بالرغم من بعض الملاحظات السلبية حول العينة، فقد قدمت الدراسة مؤشرات مهمة يمكن أن تشعرنا بمدى خطورة ما آل إليه وضع الإنسان الفلسطيني، مما يجعلنا ندق ناقوس الخطر، ومن هذه المؤشرات:

١. وجود أغلبية سلبية (٥٤%) لا تقوم بمتابعة أخبار الانتخابات.
٢. يشير الاستطلاع إلى أن شعبنا في معظمه غير قارئ، فهناك ٤٦% من أفراد العينة يتابعون أخبار الانتخابات، ٥٧% من هؤلاء يتابعون التلفزيون (أي حوالي ٣٦٩ شخصاً فقط من ١٢٠٠)، ونرى هنا أن نسبة متابعي التلفزيون في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة (٥٨,٧% ضفة، ٥٣,١% غزة) بينما يتابع ٢٠% (حوالي ١٣٠ شخصاً) محطات الراديو، وهؤلاء يزيد عددهم في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية (٢٥,٧% غزة، ١٨,٤% ضفة)، ولا يزيد عدد قراء الصحف عن ٩%، أي أقل من ٦٠ شخصاً، منهم ٧% في قطاع غزة و١٠% في الضفة الغربية، ولعل ذلك يرجع إلى تدني مستوى المعيشة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية، على عكس ما أشار إليه الاستطلاع في البند الخاص بالحالة الاقتصادية، فقد أفاد ٣,٧% من أفراد العينة في قطاع غزة أن وضعهم جيد جداً مقابل ٣,٢% من الضفة الغربية، كما أفاد ١٧,٢% من قطاع غزة أن وضعهم جيد مقابل ١٤,٥% من الضفة الغربية (الأرقام هنا مضللة لأنها توضح أن الوضع الاقتصادي في غزة أفضل منه في الضفة الغربية)، وإذا كان عدد من يقرءون الصحف محدوداً بهذا الشكل، فما بالنا بمن يقرءون الكتب، لنذهب إلى أية مدرسة ونسأل معلمها عن يقرأ منهم كتاباً واحداً في العام خارج إطار المقرر الدراسي، وهنا تتحمل وزارة التربية والتعليم قسطاً كبيراً من المسئولية في تطوير وترسيخ عادة القراءة والديمقراطية لدى المعلم والطالب على حد سواء، بل إنه يجب أن يكون لسعة اطلاع من يريد العمل في سلك التعليم تقديراً خاصاً يؤخذ بعين الاعتبار بدلاً من معيار "المعرفة" والمحسوبية.

٣. لا تتوفر لدى غالبية عينة الاستطلاع معلومات عن آلية الانتخابات أو التسجيل لها، حيث أن أكثر من ٧٠% ليست لديهم معلومات عن انتخابات الرئاسة أو المجلس التشريعي أو المجالس المحلية (٧٨%، ٧٧%، ٧٤%)، ومع ذلك فإن ٦٠% ينوون التسجيل للانتخابات، ومع ذلك فقد أيدت نسبة ٣٥% النظام الانتخابي المختلط، وفضلت نسبة ٣٢,٢% نظام الأغلبية البسيطة و ١٩,٧% يؤيدون نظام التمثيل النسبي، بينما لا يعرف الباقون ما يريدون.

٤. هناك تمايز طبقي واجتماعي واضح بين شرائح المجتمع الفلسطيني، فهناك ١٩٪ من العينة (٢٢٨ شخصاً) يرون أن وضعهم الاقتصادي جيد جداً (وهذه نسبة غير حقيقية بالنسبة إلى ثلاثة ملايين فلسطيني، لأنه من غير المعقول أن يكون وضع خمسمائة وسبعين ألف فلسطيني جيد جداً)، بينما يرى ٣٨٪ أن وضعهم يتراوح بين السيئ والسيئ جداً، أما من يرون أن وضعهم متوسط فنسبتهم ٤٤٪، مما يشير إلى أن غالبية شعبنا قد سحقتها الفقر سحقتاً، في حين انتعشت شريحة محدودة واغتنت على حساب الغالبية العظمى.

ومع ذلك فإننا لو قارنا مستوى دخل الفرد في مناطق السلطة الوطنية بدخل الفرد في إسرائيل نجد أن هناك بوناً شاسعاً بينهما على الرغم من تشابه أسعار السلع، كما نجد أن غالبية الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر حسب المقاييس الإسرائيلية.

٥. هناك عزوف عن الانتماء الحزبي، فقد أفاد ٨٣,٥٪ من أفراد العينة أنهم لا ينتمون لأي تنظيم، بينما أقر ١٥,٩٪ أنهم منظمون في أحد التنظيمات، كما نجد عزوفاً عن الانضمام إلى أحد الأطر الجماهيرية، حيث أفاد ٨٠,١٪ أنهم غير أعضاء في أي إطار جماهيري، في حين تبين أن نسبة ١٩,٦٪ من أفراد العينة أعضاء في أحد الأطر الجماهيرية، وهم بالتأكيد من أعضاء التنظيمات المختلفة.

الموقف من الانتخابات

تعتقد الغالبية العظمى أن هناك إمكانية لإجراء الانتخابات في الظروف الراهنة، وهناك نسبة ٥٧٪ يؤيدون إجراء انتخابات رئاسية، بينما عارض ٣٤,٨٪ إجراء هذه الانتخابات في المرحلة الحالية، ومعظمهم من العاملين في السلطة الوطنية، والغريب أننا نتحدث عن إمكانية إجراء أو عدم إجراء الانتخابات في المرحلة الراهنة في حين أن أحداً لم يفتح فمه للمطالبة بإجراء الانتخابات عندما كان إجراؤها استحقاقاً أكيداً في سنة ١٩٩٩ عندما انتهت المدة القانونية للمجلس التشريعي والرئاسة، ولماذا نلح في بحث هذا الأمر الآن بعد أن تكررت دعوات الإصلاح من أمريكا والاتحاد الأوروبي وإسرائيل؟

كما تبين أن غالبية أفراد العينة يريدون إجراء انتخابات للمجلس التشريعي والمجالس البلدية والقروية، وقد أبدى ٧٤,٦٪ رغبتهم في المشاركة في الانتخابات الرئاسية، كما أيد ٤٥,٤٪ طريقة الانتخاب المباشر للرئيس بأعلى الأصوات مهما كانت، وأيد ٤١,١٪ الانتخاب المباشر شريطة الحصول على نسبة ٥٠٪ + ١، وفضلت نسبة ٦٠,٩٪ النظام الرئاسي على النظام البرلماني (٣٩,١٪).

ومن الواضح أن الاستطلاع يعكس حالة من عدم الرضا عن أداء أعضاء المجلس التشريعي والمجالس المحلية المعينة، فقد أبدى ٤٩٪ من أفراد العينة رغبتهم في انتخاب أعضاء جدد للمجلس التشريعي، بينما أبدى ١٧,٣٪ رغبتهم في انتخاب الأعضاء الحاليين، وهناك نسبة ٣٣,٧٪ لم تقرر ما تريده، أما بالنسبة للمجالس المحلية فقد قال ٥٢,٧٪ من أفراد العينة أنهم سينتخبون أعضاء جديداً ووقف ٢٧,٦٪ موقفاً سلبياً، بينما أبدى ١٩,٦٪ استعدادهم لانتخاب الأعضاء السابقين " المعينين " وهذا يشير إلى رفض شبه ضمني لمبدأ التعيين في هذه المجالس.

وقد أظهرت العينة أن نسبة ٢٣,٢٪ سيصوتون لمرشحين مقربين من السلطة، بينما ستصوت نسبة ٦,٦٪ للمعارضة، في حين أن الأغلبية (٦٩,٨٪) ستصوت لمرشحين أكفاء، وسيتخذ الناخب قراره في المرشحين بناء على رأيه الشخصي (٥٦٪) في حين سيتشاور البعض مع العائلة (٢٧٪)، أما نسبة ١٦,٩٪ من أفراد العينة فسيلتزمون بقرار العائلة، وفي هذا ما يشير إلى أن الانتماء العشائري والعائلي يتقدم على الانتماء الحزبي، بينما أخذ الميل نحو الفردية واتخاذ القرارات الشخصية يتزايد.



وقد حدد أفراد العينة أهم الصفات التي يجب توافرها في المرشح كما يلي: الأمانة والصدق (٩٧,١٪)، ودور المرشح في خدمة بلده (٩٦,٤٪)، وتحصيله العلمي (٩٤,٢٪)، وبرنامجه الاقتصادي (٩٢,٥٪)، وبرنامجه الاجتماعي (٩٠,٥٪)، ونضاله وتدينه وموقفه السياسي (٨٥٪)، أما الانتماء الحزبي وحالته المادية وقرباته العائلية فقد حصلت على أقل من ٤٦٪، وعند ترتيبهم لهذه الصفات كانت صفة الأمانة في المقدمة وجاء الانتماء الحزبي في المؤخرة.

ومن المؤسف أن الاستطلاع كشف عن جهل أفراد العينة بقوانين الانتخابات الرئاسية والبلدية والتشريعية، فهناك نسبة ٧٨٪ تقريباً لا يعرفون شيئاً عن قوانين الانتخابات، أما (١٧٪) منهم ف لديهم معلومات غير كافية، وهناك أقلية لديهم معلومات كافية (٥٪). وقد فضل ٧٩٪ من أفراد العينة أن يزيد عمر المرشح للرئاسة عن ٣٥ سنة، وأن يزيد عمر المرشح للمجلس التشريعي عن ٣٠ سنة، و٢٥ سنة لعضوية المجلس البلدي، و٣٠ سنة لرئاسة المجلس، وهذا يشير إلى الرغبة في وجود العناصر الشابة في هذه المؤسسات.

كما ترى أغلبية (٥٠,٢٪) أن الانتخابات ستكون نزيهة، كما يؤيد ٤٨,٤٪ انتخاب المرأة للرئاسة مقابل ٤٩,٨٪، بينما تؤيد نسبة ٦٤,٣٪ انتخاب المرأة للمجلس التشريعي، و٤٤,٨٪ للمجالس المحلية مقابل ٥٢,٣٪، كما تؤيد نسبة ٦١,٨٪ تخصيص مقاعد للنساء في المجالس المحلية، ونسبة ٦٥,٣٪ تؤيد تخصيص مقاعد للمرأة في المجلس التشريعي، أما بالنسبة لانتخاب التنظيمات فقد قرر ٣٨,٢٪ أنهم سينتخبون حركة فتح، و٢١,١٪ سينتخبون حركة حماس، ونلاحظ أن شعبية فتح في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة (٤٠,٤٪ في الضفة، و٣٥٪ في غزة)، وأن شعبية حماس في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية (١٩,٥٪ في الضفة، و٢٣,٦٪ في غزة)، وقد حصلت حركة الجهاد الإسلامي على نسبة ٥٪ والجبهة الشعبية على ٢,٨٪ وحزب الشعب على ٢٪ و١,٣٪، والجبهة الديمقراطية على ٨٪، وهناك نسبة ٢٦,٢٪ لن تصوت لأي من التنظيمات السابقة، ونلاحظ أن الاستبانة أهملت المستقلين تماماً.

النتائج المتوقعة للانتخابات

توقعت أغلبية أفراد العينة أن يتعزز شعور المواطن بأهميته، وأن تتعزز سيادة القانون والمشاركة الشعبية، وأن تتاح الفرصة لتمثيل الفئات المهمشة، وأن يتحسن وضع النساء، وتعزيز الديمقراطية وإنهاء الفوضى والتسيب وتسريع إقامة الدولة الفلسطينية، ولكنهم مع ذلك يتوقعون أن يفرض حل سياسي على الفلسطينيين (٥٨,٤٪)، ولكن الغريب أن نجد أغلبية تتوقع أن يتحقق الإصلاح في مؤسسات السلطة (٧٥,٧٪) وإصلاح النظام السياسي القائم (٧٣,٧٪) وأن تؤدي الانتخابات إلى تغيير في القيادة الفلسطينية الحالية (٦٠,٨٪)، في حين نجد أن نسبة ٦٦,٣٪ يرون أن الانتخابات ستعزز سيطرة السلطة الحالية "الوضع القائم". تشير هذه الأرقام إلى تناقض واضح، فالغالبية مع التغيير والإصلاح، وهي أيضاً تتوقع تعزيز الوضع القائم، ترى هل يعرف أفراد العينة ما يريدونه أم أنهم كانوا يضعون الإجابات بطريقة مرتجلة.

وقد أوضح الاستطلاع أن نسبة ٥١,١٪ يؤيدون وقف العمليات ضد المدنيين إذا أوقفت إسرائيل العنف ضد الفلسطينيين، بينما أيد ١٩,١٪ وقف العمليات دون شروط، وعارض حوالي ٢٩٪ وقف هذه العمليات، وقد وصف ٢٥٪ من أفراد العينة أداء حكومة قريع بأنه جيد، و٣٠٪ بأنه متوسط، و٣٠٪ بأنه ضعيف.

■ ٤-أ. سمر هواش - جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

في البداية أود أن أشكر جامعة بيرزيت وبشكل خاص برنامج دراسات التنمية على منحي هذه الفرصة لإجراء قراءة تحليلية لاستطلاع الرأي العام الفلسطيني حول الانتخابات الفلسطينية المقترحة، وذلك من منظور المشاركة النسوية واقعاً ومستقبلاً.

قبل الدخول في قراءة تحليلية للمواد الخاصة بالمرأة، والتي جاءت ضمن الجزء السادس من الاستطلاع، أود أن أعلق على بعض القضايا المتعلقة بالاستطلاع بشكل عام لما لها من أهمية وارتباط مباشر بالمرأة على اعتبار أن جدول توزيع عينة الدراسة يبين أن ٤٨٪ ممن شملهم الاستطلاع هم من الإناث و٥٢٪ هم من الذكور، وهذا يعكس واقع الحال من حيث التعداد السكاني تقريباً.

استطلاعات الرأي بشكل عام مهمة جداً لأنها تحدد اتجاهات الجمهور الفلسطيني، على شكل مؤشرات ومدلولات لهذه الاتجاهات، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل راسمي السياسات، سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي، وهي مسألة نفتقر لها بشكل عام، حيث أن جميع الاستطلاعات تؤكد باستمرار تغييب دور المواطن بشكل عام ودور النساء بشكل خاص في صناعة القرار، وأخذ رأيه بعين الاعتبار مما يخلق فجوة وهوة.

أهمية الاستطلاع:

نأمل أن يؤخذ هذا الاستطلاع المتعلق بالانتخابات الفلسطينية بعين الاعتبار كدراسة موضوعية علمية تعطينا مدلولات ومؤشرات في حال حصلت الانتخابات، فهي من جهة تساهم في توضيح موقف الشارع الفلسطيني، ومن جهة أخرى يمكن أن تستخدم من قبل الجهات المختلفة العاملة في مجال الانتخابات كمحطة تحليلية للمستقبل، خاصة وأن الحديث في الشارع الفلسطيني حول أهمية عقد الانتخابات كأداة من أدوات التغيير وتعزيز الديمقراطية يتزايد وينمو، كما أن هناك تفاعلات ومبادرات، سواء تتعلق بالهيئات المحلية المعنية أو بالانتخابات التشريعية، نأمل أن تخرج إلى النور باتجاه الضغط لأخذ مسألة الانتخابات بجدية، وعدم التعامل معها كمواسم للحديث واستحالة تنفيذها باستخدام وجود الاحتلال كمبرر، وعدم الالتفات إلى وجود عوامل أخرى لا تقل أهمية وأهمها إرادة النظام السياسي في التوجه نحو عملية الانتخاب.

تكتسب دراسة الاستطلاع درجة عالية من الأهمية للعوامل الأنفة الذكر، وما يزيدا أهمية بالنسبة لي كمرأة هو أنها قائمة بجميع جوانبها على أساس إدماج النوع الاجتماعي، لما لذلك من تأثير على عملية التنمية الشاملة.

منهجية الاستطلاع:

كان ذلك من حيث الأهمية، أما من حيث منهجية الدراسة، فهي أيضاً مهمة وإيجابية لأنها قائمة على التشاركية ولم يتم الاكتفاء بنتائج الاستطلاع كأرقام صماء، وإنما شملت خطوات عديدة بدءاً بمراجعة كافة الأدبيات ذات العلاقة ثم إنجاز المجموعات المركزة التي سبقت الاستطلاع وأغنته لاحقاً، ومروراً بنتائج الاستطلاع الذي شمل ١٢٠٠ مواطن ومواطنة، تبعته ورشات عمل تحليلية لهذه النتائج بهدف إغناء البحث، وكذلك لم يتم الاكتفاء بنشره في الصحف، وإنما ما تبعه من ورشات عمل لتقييم النتائج ونقاشها لضمان التواصل وتعميم نتائج البحث، وهي نقاط جميعها إيجابية ميزت الاستطلاع عن غيره من الاستطلاعات التي أعلنت كأرقام وترك المواطن والمؤسسات للاطلاع عليها في حال حالفه الحظ وقرأ نتائجها.



تعليق عام حول النتائج الرئيسية في البحث، خاصة المرتبط منها بأوضاع النساء كما ذكرنا، فقد تبين عند مراجعة عينة الاستطلاع أن توزيع العينة كان ٥٢٪ ذكور و٤٨٪ إناث، وهذا يقارب إلى حد كبير الواقع الفعلي للعدد السكاني في فلسطين، وبالتالي فإن نتائج البحث تعكس أيضاً آراء النساء الفلسطينيات فيما يتعلق بالانتخابات.

لقد كانت أبرز النتائج الرئيسية التي تستحق التعليق، برأيي، ولها علاقة مباشرة بالنساء كفضة وكجزء رئيسي يعكس توجهات الجمهور الفلسطيني:

١. النقص الكبير في المعلومات، سواءً حول قوانين الانتخاب أو آليات التسجيل، وهذا مرده بأعتقادي إلى سببين رئيسيين، إضافة إلى أسباب فرعية أخرى، الأول منهما وجود فجوة بين المواطن والسلطة، من جهة، والمواطن ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى، مع تفاوت في حدة هذه الفجوة ودرجة مسؤولية كل طرف عن هذه الفجوة والإقصاء وعدم اشارك المواطن الناتج عنها، سواء في المعلومة أو في اتخاذ القرار وإدلاء دلوها بها. أما السبب الثاني فيعود إلى نسبة الشباب المستطلعين الذين لم يشاركوا في انتخابات ٩٦، حيث كانوا تحت السن القانوني هي نسبة لا يستهان بها.

٢. عدم ثقة المواطن بما هو قائم في الهيئات التمثيلية - المحلية (فقط ١٧٪ يثقون بالتشريعي و١٩٪ بالهيئات المحلية). وهذا مؤشر أيضاً على الفجوة والهوة بين المواطن والمجلس التشريعي والهيئات المحلية، حيث أن هذه الهيئات، والتي تعتبر إما معينة أو منتهية الصلاحية، لم تعكس حاجات المواطن، وخاصة المجلس التشريعي الذي خيب آمال المواطنين عندما تمت السيطرة عليه من قبل الحكومة ولم يلعب الدور المفترض له.

٣. الاستعداد الواسع للمشاركة في الانتخابات (٧٥٪ ينوون المشاركة في الانتخابات الرئاسية، و٦٦٪ ينوون المشاركة في الانتخابات التشريعية، و٧٢٪ للهيئات المحلية). وهنا استوقفتني الملاحظة التالية: في حال دعت المعارضة لمقاطعة الانتخابات قال ٦٣٪ من المستطلعين أنهم لن يقاطعوا بالرغم من دعوة المعارضة، وهذه دعوة ومؤشر للمعارضة لمراجعة حساباتها فيما يتعلق بمقاطعتها للانتخابات كما حصل إبان انتخابات ٩٦، بينما صرح ٢٩٪ منهم أنهم كانوا تحت السن القانوني للانتخابات في حينه، وهذا مؤشر على ضرورة الاهتمام بفضة الشباب الذين لم يخوضوا انتخابات ٩٦.

٤. تدني ثقة الجمهور الفلسطيني بشكل عام، والنساء بشكل خاص، بالأحزاب السياسية، وهذا واضح من خلال السؤال المتعلق بالاختيار على أساس كتل انتخابية مشكلة من الأحزاب السياسية، حيث أن نسبة ٢٦٪، وهي نسبة لا يستهان بها، لن تنتخب ضمن الخيارات السياسية المطروحة، فعلى الرغم من معرفتنا أن هذه النسبة متغيرة، حسب الفترة الزمنية والمستجدات السياسية المرافقة لإجراء الاستطلاع، إلا أن تدني الثقة بالأحزاب السياسية يتزايد، وهذا واضح من مقارنة هذه النتائج مع نتائج استطلاعات أخرى أجريت في الفترات السابقة، وهذا عائد إلى عدة عوامل أبرزها إحباط الجمهور تجاه الأدوار التي تلعبها الأحزاب السياسية، وهو انعكاس للأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب.

أما حول الجزء السادس من الاستطلاع، والذي يختص بمشاركة المرأة في الانتخابات فإن استعراض نتائج البحث في هذا الجزء، والخاص بسؤال المستطلعين عن مدى استعدادهم لانتخاب النساء للهيئات الرئاسية والتشريعية والمحلية، فإنه يبين ويشير إلى أن هناك تراجعاً في الاستعداد لانتخاب النساء، وخصوصاً في الانتخابات التشريعية والبلدية، وذلك مقارنة مع نتائج استطلاعات الرأي التي سبقت انتخابات ٩٦، حيث وصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة للمجلس التشريعي آنذاك إلى ٧٥٪، بينما هي الآن نحو ٦٥٪. ووصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة للمجالس البلدية والمحلية في ذلك الوقت أي عام ٩٦ إلى ٦٥٪ مقارنة مع نحو ٥٢٪ الآن.

وكذلك عند مقارنة النتائج مع نتائج استطلاع للرأي نشر في جريدة القدس بتاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٣ حول انتخابات المجالس القروية والبلدية يتبين أن هناك تراجعاً في استعداد الجمهور لانتخاب امرأة، حيث أشارت نتائج البحث المشار إليه إلى أن ٨٠٪ من المستطلعين قالوا أنهم سيصوتون في الانتخابات القروية والبلدية للمرشح حسب معرفتهم بمواقفه وأخلاقه وكفاءته، كما أن ٨١٪ أفادوا بأنهم سيصوتون للمرشح المفضل لديهم بسبب كفاءته حتى لو تبين لهم أنه امرأة، فيما أجاب ١٦٪ بشكل صريح أنهم لن يصوتوا إذا تبين أنها امرأة.

هذه المقارنات ما بين نتائج الدراسة الحالية والاستطلاعات التي سبقت انتخابات ٩٦ وكذلك استطلاع ٢٠٠٣ بمجملها تشير إلى أن هناك تراجعاً في الاستعداد لانتخاب النساء، وهذا يعود برأبي إلى عوامل عديدة، من أبرزها:

١- قد يعود جزئياً، وكما ورد في تحليل الدراسة المرفقة مع الاستطلاع، إلى الاستعداد الأقل لدى فئة الشباب لانتخاب النساء، حيث أظهر الاستطلاع أن ٣٥٪ من عينة قطاع غزة هم من الشباب الذين لم يشاركوا في انتخابات ٩٦ لأنهم كانوا تحت السن ١٨ وتصل النسبة في الضفة الغربية إلى ٢٥٪.

وبشكل عام فإن مقارنة نتائج المستطلعين ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة تشير إلى أن المستطلعين في الضفة الغربية لديهم الاستعداد لانتخاب امرأة بنسبة أعلى بكثير من المستطلعين في قطاع غزة.

٢- أما السبب الثاني، وهو الأهم باعتقادي، فهو يعود إلى استمرار النظر الدونية للمرأة التي لازالت سائدة في المجتمع، كما أن هذه النظرة تتأثر وبشكل كبير بمجريات الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الساحة الفلسطينية، خاصة وأن النساء لم يأخذن الدور الكافي في مراكز صنع القرار في المرحلة السابقة. والملفت للنظر مثلاً، والذي يعكس هذه النظرة الدونية، هو جواب السؤال المتعلق بالانتخابات الرئاسية (٤٨، ٤٪) مستعد لانتخاب امرأة لهذا المنصب في حين ٤٩،٨٪ غير مستعد، وهذا عائد إلى أسباب اجتماعية وربما دينية. كذلك الحال بالنسبة للسؤال المتعلق باستعداد المستطلعين لترشيح امرأة من العائلة أو الحامولة لانتخابات المجالس المحلية (٤٤، ٨٪ أجابوا نعم، و٥٢٪ أجابوا لا).

٣- من المعروف أن الأرقام عادة ما تعطي مدلولات، ونتائج الاستطلاع الذي سبق انتخاب ٩٦ كانت عالية باتجاه الإشارة للاستعداد لانتخاب امرأة، إلا أنها لم تنعكس في الواقع العملي لانتخاب ٩٦ وهذا يطرح أمامنا تساؤلاً مفاده: هل تعكس الأرقام تطور وعي المواطن وموضوعيته ودقته اتجاه القضايا المطروحة، خاصة المتعلقة بالمرأة والاختيار على أساس الكفاءة بشكل عام بغض النظر عن الجنس أم أنها استجابة لثقافة سائدة تجعل المستطلع يلبس ثوب الديمقراطية والحضارة أمام الاعلام فحسب؟

٤- الانخفاض والتراجع في الاستعداد لانتخاب امرأة يضعنا أمام تساؤل حول الدور الذي قامت به مختلف الجهات، سواء السلطة أو الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدني تجاه قضايا المرأة وتفعيلها: هل هو كاف أم غير كافٍ وبحاجة إلى تعميق وخلق رافعات للنهوض بواقع المرأة؟



استخلاصات وتوصيات:

١. استناداً إلى نتائج البحث والدراسة ولما نراه بشكل عام لدى الجمهور الفلسطيني من استعدادية عالية للمشاركة في الانتخابات القادمة، مقارنة مع الإحباط الموجود في الشارع، فإننا نرى أن على الجهات المعنية استخدام نتائج البحث للضغط على الجهات المختلفة للعمل على الإسراع في إجراء الانتخابات وعدم تعليق كل الأمور على شماعة الاحتلال.
٢. ضرورة استخدام الأرقام الواردة في الاستطلاع كمؤشرات تحليلية للواقع المعاش، خاصة فيما يتعلق بالفجوة والهوة بين المواطن والسلطة بشكل خاص، وكذلك بين المواطن والهيئات التشريعية والمحلية، وإيجاد الروافع والليات للتفاعل مع المواطنين وإشراكهم فيما يجري وأخذ آرائهم بعين الاعتبار.
٣. أما فيما يتعلق بالنساء، فإنه بالرغم من أن هناك تراجعاً في الاستعدادية لانتخاب امرأة، مقارنة مع نتائج استطلاعات سابقة، إلا أن الاستعدادية موجودة وبحاجة إلى آليات دفع جديدة وعديدة تشكل رافعة لزيادة هذه الاستعدادية. وهذا يقع على عاتق مختلف الهيئات والمؤسسات كون قضية المرأة قضية مجتمعية وليست نسوية فقط. ومن ضمن هذه الرافعات مسألة تخصيص مقاعد للنساء، وهي ما يعرف بالكوتا، إدراكاً منا أن فرص النساء لا توازي فرص الرجال، وهذا ما تؤكدته الدراسة حيث أن أكثر من ٦٥% يؤيدون تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي و٦٢% في المجالس المحلية.

٥- أ. طلال عوكل - وزارة الإعلام

اسمحوا لي في البداية أن أسجل تقديري واحترامي لبرنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت. هذا البرنامج الذي يقوم بدور متميز في مجالات متعددة تتعلق بالتنمية وتعميق الديمقراطية وإثارة الأسئلة الكبرى والمهمة، ويقدر عال من الجدية والموضوعية. في هذه المرة يعرض علينا برنامج دراسات التنمية حصيلة استطلاع للرأي بغرض التعرف على وجهة نظر الجمهور الفلسطيني من موضوع الانتخابات الفلسطينية، الإمكانات والمحددات وملف الناخبين، ويهدف تعزيز الحوار والوعي المجتمعي إزاء هذه القضية المفصلية المهمة.

فيما يلي تحليل لنتائج الاستطلاع، وتعريف بالاتجاهات الرئيسية لآراء الجمهور.

أولاً: فيما يتعلق بالعينة، حرص البرنامج على تحديد عينة واسعة من ١٢٠٠ فلسطيني وفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عكست التنوع الكبير في المجتمع الفلسطيني جغرافياً، ومهنيًا، وسكانيًا، وتعليميًا، ومن حيث السن، والدخل، والجنس ووضع الإقامة واللجوء، والحالة الاجتماعية.

لقد اقتضى إجراء هذا الاستطلاع زيارات ميدانية لنحو خمسة وسبعين موقعاً، ولا بد أن ذلك اقتضى جهداً كبيراً، خاصة في ظل الصعوبات على التنقل والحركة التي يفرضها الاحتلال على كامل مساحة الوطن.

ثانياً: يبين الاستطلاع تفاقم الحالة المعيشية لأغلبية السكان كواحدة من نتائج العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني، ودلالة على حجم الدمار الذي استهدف البنية الاقتصادية، ومشاريع التنمية، وتقليص فرص التشغيل. حيث أن ٧٨٪ من السكان الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر الذي حدده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بنحو ١٦٠٠ شيكل لعائلة مكونة من ٧،٦ فرداً، ٩٪ منهم معدومي الدخل و٣٨٪ لا يتجاوز دخلهم الشهري (للأسرة) السبعمئة شيكل شهرياً مما يعني أن ثمة فئة واسعة تعيش فقراً مدقعاً يقترب من خط الكفاف والجوع.

ويبدو أن معايير جودة مستوى الدخل قد تدهنت كثيراً لدى الفئة المستطلعة، حيث على الرغم من ذلك يصف ٤٤٪ وضع أسرهم بالمتوسط فضلاً عن ٣٨٪ يصفونه بالسيئ. يؤشر ذلك إلى فشل برامج التنمية في ظل استمرار الاحتلال، وإلى ضرورة اعتماد برامج إغاثية طارئة للسكان. إن معرفتنا بتحفظ المستطلعين إزاء الإفصاح عن مصادر دخلهم، وحالتهم المعيشية لا تقلل من أهمية هذه الحقيقة.

ثالثاً: يبدو أن سوء الحالة الاقتصادية للناس، قد دفع الكثيرين منهم إلى اليأس والإحباط حيث يعارض وقف العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين ٢٨،٩٪ على أن الأغلبية ٥١٪ تعبر عن حالة وعي سياسي وحساسية، حيث ربطوا موافقتهم باستعداد إسرائيل لوقف العنف ضد الفلسطينيين.

ربما كان على السؤال أن يطرح خيارات أخرى لمعرفة اتجاهات الجمهور إزاء كيفية التعامل مع العنف والعدوان الإسرائيلي. إن الأغلبية تؤيد استمرار مقاومة العدوان الاحتلالي، بكافة الوسائل وفي أي مكان، طالما استمرت إسرائيل في ارتكاب العدوان، ولكننا لا نعرف موقف الجمهور من استمرار المقاومة في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، حتى في حال توقف العنف والإرهاب الإسرائيلي.

رابعاً: بين المتوسط والضعيف، عبر أكثر من ستين في المئة من الفئة المستطلعة عن تقييمهم لأداء رئيس الحكومة أحمد قريع، والحكومة. هذه النسبة تعكس حالة من عدم الرضا عن عمل الحكومة ورئيسها، ولكن ربما كان على الاستطلاع أن يتضمن أسئلة أخرى أكثر تفصيلية تبين الأسباب، وأين يرضا الجمهور عن أداء الحكومة، وأين لا يرضا عنها.

لقد جاء التقييم بالجملة وخالياً من أسس عملية التقييم وأبعادها.



خامساً: إزاء الموضوع الرئيس للاستطلاع وهو الانتخابات:

أغلبية كبيرة عبرت عن أهمية الانتخابات من حيث المبدأ، وعن أهمية إجرائها، وعن استعداد واسع للمشاركة فيها.

ثمة تفاوت ليس كبيراً بين الاستعداد للمشاركة في الانتخابات التشريعية (٧٥٪) والمحلية (٧٢٪) وبين الرئاسية (٦٦٪).

وبالرغم من أن هذه النسب تدل على وعي مجتمعي لأهمية الانتخابات في صياغة حياة الفلسطينيين، وأيضاً كأسلوب نضالي ضد الاحتلال، إلا أن الفارق في النسب الممنوحة، يستدل منه على وجود وعي لتمييز الانتخابات الرئاسية في ضوء التدخلات والسياسات الخارجية الإسرائيلية والأمريكية، التي تستهدف الرئيس عرفات، وتعمل على تغيير القيادة الفلسطينية ممثلة بشخصه أساساً.

إن الذين أدلوا بموافقتهم على إجراء الانتخابات الرئاسية يعبرون عن وعي لحقيقة الدور الخارجي، ذلك أن ثمة أغلبية واضحة عبرت عن استعدادها لإعادة انتخاب الرئيس عرفات في حال حصلت الانتخابات (٥٧٪) قالوا إن الرئيس عرفات هو الشخص الأكثر تأهيلاً لقيادة الشعب الفلسطيني). كما لا بد من اعتبار أن صمود الرئيس وحصاره واستهدافه يشكل سبباً وجيهاً لإعادة انتخابه.

▲ من الواضح أن ثمة نقصاً كبيراً وفادحاً في مدى معرفة الجمهور بالمعلومات المتعلقة بقانون الانتخابات وآليات التسجيل، وأغلبية (٥٤٪) لا يتابعون الأخبار حول الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التصويت على خيارات النظام الانتخابي الأفضل، تعكس تدني المعرفة بالأولويات وبالعوامل الإيجابية والسلبية لكل نظام. يشير هذا النقص إلى:

▲ ضعف الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تعريف وتوعية الجمهور بما يتعلق بقضايا الانتخابات.

▲ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية في القيام بدورها في توعية الجمهور إزاء قضايا الانتخابات.

▲ ضعف الدور الذي تقوم به اللجنة المركزية العليا للانتخابات، والتي يكاد يتوقف دورها الإعلامي على نشر إعلانات التوظيف لملء بعض الشواغر في إطار الاستعداد لإجراء الانتخابات حين يتقرر موعدها.

▲ ثمة نقص في ثقة الجمهور إزاء إمكانية إجراء الانتخابات سواء بالنسبة للقيادة السياسية أو بالنسبة للظروف الناشئة عن تواصل العدوان الاحتلالي.

عبرت غالبية المستطلعين عن الحاجة لإجراء الانتخابات بالرغم من تقديرها للصعوبات الناشئة عن العدوان الاحتلالي، خصوصاً فيما يتعلق بالانتخابات المحلية، ثم التشريعية فالرئاسية، الأمر الذي يعني أن الجمهور غير مقتنع بمبررات القيادة لتأجيلها، وهذا يفقد الجمهور الدافعية والرغبة في متابعة أخبار الانتخابات وهي أخبار قليلة على كل حال.

سادساً: الثقة بأعضاء المجلس التشريعي متدنية، حيث قال ١٧٪ فقط أنهم سيصوتون للأعضاء الحاليين للمجلس، وكذلك الحال بالنسبة للمجالس المحلية حيث عبر ١٩٪ فقط عن استعدادهم لإعادة انتخابهم. وبقدر ما يعكس ذلك تقييماً لدور المجلس التشريعي والمجالس المحلية، وهو تقييم سلبي، فإنه يعكس الميل العام للتغيير. كان

من المفترض في الاستطلاع أن يتضمن أسئلة فرعية تبين أسباب هذا التقييم السلبي.

سابعاً: فيما يتعلق بمعايير اختيار المرشح، سلاحظ حساسية الجمهور إزاء موضوعات الفساد والإصلاح، ولهذا كانت الأولوية في صفات المرشح أن يتمتع بالأمانة والصدق والنزاهة، بالإضافة إلى الفضائل الشخصية الأخرى والتي يقف في المقدمة منها بعد الأمانة والنزاهة درجة التدين لدى المرشح. يمكن أن نصف العوامل التي سيأخذها الناخب بعين الاعتبار عند اختيار المرشح إلى ثلاث فئات يبين موقف الجمهور منها أنواع الهموم التي يشكو منها المواطن ونوع الأشخاص الذين ينتظر منهم التغيير، هذه الفئات هي:

الفئة الأولى وتتضمن صفات شخصية مثل الأمانة والصدق، ودرجة التدين، ودوره في خدمة بلده، والتحصيل العلمي، ودوره النضالي، وهذه تحظى بالأولوية حسب الترتيب.

الفئة الثانية وتتضمن برنامج المرشح لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ومواقفه السياسية، وهذه تحظى بنسبة أقل، ربما لأن الجمهور لا يرى فروقات كبيرة في برامج المرشحين، وربما لأن المزايا الشخصية تحدد مدى نجاح ومصداقية البرامج والمواقف.

الفئة الثالثة وتتضمن الانتماء الحزبي والعشائري والحالة المادية للمرشح، وهذه تكاد لا تذكر حيث حصلت جميعها على نسبة ١,٦% من اعتبارات المرشح. يعكس هذا أيضاً ميلاً لعدم الثقة بأولوية الانتماء الحزبي، خاصة وأن ٨٣,٥% أعلنوا أنهم لا ينتمون إلى أحزاب سياسية.

ثامناً: ومن بين القوى السياسية يلاحظ استمرار وجود حركة فتح في الصدارة، حيث حصلت على تأييد ٣٨,٢% يليها التيار الإسلامي (حماس ٢١,١% - الجهاد ٤,٦%) بمجموع ٢٥,٧% وبفارق واسع عن كل "اليسار الديمقراطي" الذي لا يتجاوز نسبة ٧%. إذا كانت فتح قد استطاعت بفضل مرونتها، واستعدادها للتكيف في استخدام أشكال النضال السياسي والعنفي ضد الاحتلال، ويفضل ما تحوز عليه من إمكانات مادية، وقدرة على الاستقطاب، إذا كانت قد استطاعت الاحتفاظ بمكانتها في الطبيعة، وإذا كانت القوى الإسلامية قد حققت تقدماً بفضل النموذج الذي تقدمه، وإمكاناتها، ودورها الكفاحي، فإن اليسار لم ينجح في تجاوز وضعيته وأزماته ولم ينجح في تحسين مكانته على الرغم من أن الميل العام للجمهور هو نحو الديمقراطية والتغيير.

وربما أيضاً يمكن تفسير ذلك بأن القوى الديمقراطية المعارضة لم تنجح في توحيد طاقاتها وتجديد برامجها وخطابها وطرق عملها، فضلاً عن أنها لم تميز خطابها السياسي عموماً عن خطاب المعارضة الإسلامية، وبالإضافة إلى كل ذلك فإن ضعف إمكاناتها المادية من شأنه أن يحد من قدراتها على التقدم.

تاسعاً: فيما يتعلق بنوع النظام رئاسي أم برلماني، وأنظمة الانتخابات ثمة ارتباك ربما يكون ناجماً عن نقص الوعي، وربما لأن الحكومات الفلسطينية الأخيرة لم تنجح في تبرير أولوية النظام البرلماني ولم تنجح في التمييز بين صلاحياتها وصلاحيات الرئيس. رغم ذلك فإن ثمة مؤشراً إيجابياً إزاء موافقة ٣٥% على النظام الانتخابي المختلط كأولوية عن نظام الأغلبية البسيطة الذي حظي بنسبة ٣٢% وعن نظام التمثيل النسبي الذي حصل على ٢٠%.

عاشراً: من المحزن أن تتراجع نسبة الاستعداد لانتخاب النساء، الأمر الذي يدفع الأغلبية (٦٥%) للموافقة على تخصيص كوتا في المجلس التشريعي والمجالس المحلية. يعود هذا إلى بضعة أسباب يقف على رأسها، ضعف نضال المنظمات النسوية والحزبية إزاء توعية المرأة والمجتمع بأهمية دور المرأة ومكانتها، فضلاً عن الآثار الناتجة عن طبيعة الصراع العنيف الدائر، على أن هذا يعكس أيضاً طبيعة التركيبة الاجتماعية السائدة، ونوع العلاقات الاجتماعية ومستوى التطور الاقتصادي الثقافي الاجتماعي كمحدد أساسي للوعي، ولأدوار الفئات الاجتماعية المختلفة.



حادي عشر: فيما يتعلق بالعوائد المنتظرة من إجراء الانتخابات، من الواضح أن لدى الأغلبية وعياً جيداً لحقوق المواطنين وأثر الانتخابات على مختلف جوانب الحياة الفلسطينية، والمشكلات والأزمات التي يعاني منها المجتمع ولا تجد لها حلولاً وفق شروط الراهن.

المجتمع الفلسطيني وفق الاستطلاع ليس متطلباً وهو يعي أن دور الانتخابات في تسريع إقامة الدولة الفلسطينية وفي تغيير القيادة الحالية، ليس من بين الأمور المستعجلة الممكنة التحقيق بمجرد إجراء الانتخابات، الأمر الذي يعكس واقعية الدوافع والأهداف.

وأخيراً بمقارنة نتائج الاستطلاع مع نتائج ورشات العمل التي سبقت إجراءه، ورغم أن الفئة المشاركة في ورشات العمل محدودة ومختارة، إلا أن الاستنتاجات متقاربة إلى حد كبير، وهي في التفاصيل تعكس الاختلاف في مميزات وخصائص الفئات الاجتماعية بين من يمثلون هيئات أهلية، أو مجتمع سياسي، أو طلبة، أو نساء، أو من القطاع الخاص والقطاع الحكومي. من الواضح أن المنتمين للمنظمات الأهلية يتمتعون بوعي والتزام أعلى بالديمقراطية، بينما يتميز الطلبة بالحماس والتطلع والرغبة العالية في التغيير. وأعتقد في النهاية أن نتائج الاستطلاع جاءت عموماً لتؤكد الأغلبية الساحقة من الاستنتاجات التي خرجت بها ورشات العمل السابقة على الاستطلاع، والتي تضمنت بدون تكرار جملة من الاقتراحات المهمة وتعلق بـ:

▲ إمكانية التغلب على الاحتلال كعميق، وأهمية ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي، وضرورة التقيد بدورية الانتخابات، وضرورة تعديل القوانين الانتخابية والتوعية بأهمية الانتخابات وتجمع الجهود لتشكيل آليات ضغط على السلطة لإجراء الانتخابات.

▲ إن قيمة هذه الاستطلاعات هي في كونها تعكس اتجاهات الرأي العام إزاء القضايا المثارة، الأمر الذي يساعد مستويات القرار على تعديل مساراتها، وإعادة ترتيب أولوياتها وجهودها وخططها من أجل الاستجابة لتطلعات المجتمع، وحتى لا تنعزل المؤسسات عن الجمهور العام.

▲ الاستطلاع ينبه العديد من المؤسسات والهيئات إلى طبيعة القصور الذي يعتري عملها، وبإمكان كل منها أن تستفيد من مثل هذه الاستطلاعات، غير أن الأمر يتعلق بمواقف هذه المؤسسات من الرأي العام على الرغم من التبدلات غير الجذرية التي تنعكس على اتجاهاته إزاء مختلف العناوين والقضايا، وتأثره أحياناً بطبيعة الأحداث والظروف التي يجري في ظلها الاستطلاع.

٦- د. راتب السويطي - جامعة الخليل

تعتبر الانتخابات وسيلة للتعبير عن سيادة الشعب، فالانتخابات حق لكل مواطن وواجب عليه. وتختلف الآراء حول أهميتها السياسية. وبخصوص الدراسة المذكورة، فكما يظهر من ورشات العمل والاستطلاع الذي أجراه برنامج دراسات التنمية فإن غالبية الشعب الفلسطيني تعترف بأن الانتخابات طريقة ديمقراطية تمكنها من المشاركة في العمل الحكومي. فلقد أبدى ٧٥٪ من المستطلعين استعدادهم للمشاركة في الانتخابات الرئاسية و٦٦٪ للتشريعية و٧٢٪ للمحلية. كذلك بينت ورشات العمل بأن فئات الشعب الفلسطيني راغبة بإجراء الانتخابات مع إبداء الشك حولها لدى العاملين في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وكانت رغبة الجميع بإجراء انتخابات محلية دون السلطة التنفيذية والتشريعية، لأن المحلية أكثر أهمية في إدارة شؤون الشعب اليومية. وفي الوقت نفسه توجد نسبة لا بأس بها من المشاركين في ورشات العمل ذاتها كانوا قد أبدوا شكوكهم في إمكانية إجراء الانتخابات بسبب معوقات الاحتلال الإسرائيلي بالدرجة الأولى.

من الواضح، أيضاً، من ورشات العمل أن هناك أغلبية ترى أهمية الانتخابات على المستويات الثلاثة المذكورة مع عدم رؤية أهمية خاصة للانتخابات الرئاسية، خصوصاً لدى العاملين في مؤسسات السلطة على الرغم من دعمهم للانتخابات التشريعية، مما يكشف عن عدم تجانس سياسي بين صناعات القرار الحكومي، وهذا ينعكس سلباً على مصالح الشعب الفلسطيني في وقت حرج. وهناك إجماع على أن الكفاءة العلمية والنزاهة صفتان أساسيتان في اختيار المرشحين، كما يوجد دعم لانتخاب مرشحين جدد إذ يفضل ٤٩٪ من المستطلعين تغيير أعضاء السلطة التشريعية ويفضل ٥٣٪ تغيير أعضاء السلطة المحلية. ولكن من الملفت للنظر، كما كشفت ورشات العمل، بأنه على الرغم من الإجماع بين مختلف الفئات على المؤهلات العلمية كأساس لانتخاب المرشحين، إلا أن فئة المتعلمين، أي الطلبة، اعتبروا العشوائية والقبلية أساساً إلى جانب الكفاءة العملية في اختيار مرشحي السلطة التشريعية والمحلية وليس الرئاسية، مما يكشف عن عدم وعي سياسي ديمقراطي في فئة مهمة تعتبر أمل الشعب في الخلاص من التخلف الاجتماعي والاضطراب السياسي. وبالدرجة نفسها من لفت النظر وقف العاملون في السلطة الفلسطينية وحيدون في جعل الدين أحد الصفات الأساسية في انتخاب المرشحين، مع تركيزهم أيضاً على خلاف غيرهم (باستثناء فئة الناشطين السياسيين) على صفة النضال الوطني كأساس آخر. ويلعب الدين دوراً أكبر في اختيار المرشحين في قطاع غزة أي بنسبة ٩٢٪ بينما بلغت النسبة في الضفة الغربية ٨١,٦٪، مما يبين أن حركة حماس لها دعم أكبر في قطاع غزة.

وبينت الدراسة أن القوتين الرئيسيتين الفلسطينيتين هما فتح وحماس، ويتمثل التوازن بينهما في استعداد ٣٨٪ من المستطلعين للتصويت لصالح فتح و٢٠٪ لصالح حماس. ولكن هذا الفارق قد يكون غير واقعي في ضوء معرفة حركة حماس تزداد شعبية بين الفلسطينيين. وهذا ما تكشفه ورشات العمل التي تبين عدم وجود رغبة لدى السلطة لإجراء انتخابات خشية نجاح المعارضة، وأن السلطة غير جادة بالنسبة للانتخابات وتستغلها لصالح رجالاتها. يوفر هذا الأمر الإمكانية لحماس لتحصل على مستوى شعبية مواز أو أكثر من فتح إذا جرت الانتخابات، وخاصة البلدية منها. ومعروف أن حماس تشكل المعارضة القوية للسلطة. وعلى جانب آخر ليس من الواضح ما هي نسبة كل من أعضاء فتح وأعضاء حماس الذين يعبرون عن استعدادهم لوقف العمليات ضد إسرائيل إذا وافقت على وقف عنفها ضد الفلسطينيين. يذكر الاستطلاع بصورة عامة أن ٦٧٪ من الفلسطينيين مستعدون لوقف عملياتهم ضد إسرائيل مقابل الشيء نفسه.

وتظهر الدراسة من خلال ورشات العمل حماساً كبيراً لدى النساء لإجراء الانتخابات لأهميتها. وهناك إجماع على أن الانتخابات ستعزز دور النساء في الحياة السياسية. إلا أن الاستطلاع يبين عدم رغبة في انتخاب النساء كمرشحات للسلطة التشريعية والمحلية، خاصة بين الشباب من المستطلعين. وواضح أن نسبة تأييد انتخابهن للمجلس التشريعي انخفضت



من ٧٥% في العام ١٩٩٦ إلى ٦٥% الآن، ومن ٦٥% إلى ٥٢% للفترة ذاتها بالنسبة للسلطة المحلية. وقد كانت المعارضة لانتخاب النساء في قطاع غزة أكبر منها في الضفة الغربية.

كما يبين الاستطلاع أن نسبة كبيرة من المجتمع الفلسطيني، تصل إلى ٨٤%، ليسوا أعضاء في أي تنظيم سياسي فلسطيني، وأن ٥٤% لا يهتمون بأخبار الانتخابات، ولكن ٥٧% من المستطلعين تركز على أهمية التلفزيون أكثر من الإذاعة في توعية الجماهير حول الانتخابات، خاصة أن ٧٤% يركزون عليه في معرفة الأخبار حول الأحداث الجارية في فلسطين. ثم إن ٧٢% من المستطلعين لا يعرفون آلية التسجيل المرافقة للعملية الانتخابية. ولا تصل نسبة من يعرفون قانون انتخابات السلطات أكثر من ٧٥%، إلا أن ٦٠% أعربوا عن استعدادهم للتسجيل في الانتخابات. وكذلك كانت هناك نسبة لا بأس بها ممن لا يعيرون اهتماماً لإنجاز حكومة أحمد قريع وثقتهم بها ضئيلة، إذ اعتبر ٣٠% من المستطلعين حكومته ضعيفة واعتبرها ٣٠% متوسطة بينما اعتبرها ٢٥% جيدة. تكشف هذه النسب عن لامبالاة سياسية كبيرة لدى المواطنين الفلسطينيين على الرغم من إبداء نسبة تزيد عن النصف بقليل للتسجيل في الانتخابات، وتعود الأسباب لذلك تكون إما لعدم وجود تعبئة سياسية جماهيرية مركزة وإما الأمر يعود لأسباب اقتصادية، وقد يكون السبب الأخير هو الأهم كما يبين الاستطلاع حين يكشف أن الدخل الشهري لـ ٣٨% من الأسر الفلسطينية يقل عن ١٦٠ دولاراً شهرياً ويقل بالنسبة لـ ٧٨% من الأسر الفلسطينية عن ٣٨٥ دولاراً شهرياً و٤٤% من الأسر ذات دخل متوسط و١٩% فقط جيدة الدخل. ولتحسين مستوى المعلومات الانتخابية تقترح ورشات العمل بتوزيع القوانين الانتخابية وكل نشرات وورشات عمل مفردات توعية واستعمال وسائل الإعلام واهتمام المؤسسات المختلفة.

أما بخصوص الأنظمة الانتخابية فلقد أوضح الاستطلاع أن ٤٥% من المستطلعين يفضلون انتخاب الرئيس مباشرة. وأن ٣٥% منهم يدعمون تطبيق النظام المختلط ونسبة ٣٢% نظام الأغلبية النسبية. إنني أؤيد لصغر مساحة فلسطين انتخاب الرئيس مباشرة، ولكني أفضل، عكس ما بينت الدراسة، نظام التمثيل بالأغلبية النسبية في دورة واحدة الذي يحصل بموجبه المرشح على أعلى نسبة من الأصوات مقارنة بالمرشحين الآخرين. هذا النظام يلائم فلسطين لتجانس شعبها ثقافياً. حسب هذا النظام ينجح المرشح الذي يعجب الجماهير، كما يقلل من وجود أحزاب صغيرة تعقد الحياة السياسية، ويساعد وضع الساحة السياسية بين تجمعين رئيسيين تضم مختلف الأحزاب. يظهر الاستطلاع أن نسبة ٣٢% من المستطلعين يفضلون نظام الأغلبية النسبية بينما لا يكشف الاستطلاع تأييداً عالياً لأي من الأنظمة الأخرى. ضمن هذا النظام أرى أن التصويت أفضل على قوائم مفتوحة بدل المغلقة، أي بترك الحرية للناخبين باختيار مرشحين من عدة قوائم داخل دوائريهم. فائدة ذلك أن المرشحين يهتمون بإرضاء مختلف الناخبين للحصول على أصواتهم. ووفق نظام الأغلبية النسبية يفضل قسمة الدولة إلى عدة دوائر انتخابية يستطيع الناخب إعطاء صوته فقط لمرشحي دائرته لأنه يعرفهم أفضل من غيرهم ويكون للمرشحين مسؤولية مباشرة أمام ناخبهم.

أما بخصوص نوع النظام السياسي فإنني أفضل من حيث تركيبته المؤسساتية النظام الرئاسي يدعمني في ذلك ٦١% من المستطلعين الفلسطينيين، لأنه يعني فصل أكبر للسلطات التنفيذية والتشريعية مما يجعل العمل الحكومي أكثر ديمقراطية ويمنع تسلط الحزب الناجح في الانتخابات من السيطرة على السلطتين في آن واحد. كما أن النظام الرئاسي يتطلب انتخابين منفصلين للسلطة التنفيذية والتشريعية مما يعطي الشعب فرصة أكبر لاختيار حكامه ويجعل المعارضة داخل الحكومة أقوى ومصالحة البلد تعلق على المصالح الحزبية.

القسم الثامن

استنتاجات
وتوصيات عامة

أهم الاستنتاجات:

- ▲ أكدت أغلبية الحضور من القطاعات المشاركة في البحث إمكانية إجراء انتخابات في المرحلة الحالية، باعتبارها مطلباً شعبياً ووطنياً، وحقاً ديمقراطياً نستطيع من خلالها إجراء إصلاحات داخلية، واعتبار الانتخابات برنامجاً كفاحياً ونضالياً، بينما ركزت الأقلية على عدم إمكانية إجراء الانتخابات، حيث اعتبرت الاحتلال معيقاً رئيساً لإجراء هذه الانتخابات، كما توقعت أن الإحباط العام الذي يسود الشارع الفلسطيني سيؤدي إلى محدودية المشاركة في الانتخابات.
- ▲ وأجمع المشاركون على أهمية الانتخابات الشاملة، ورأوا أنه من الصعب الفصل بين أنواع الانتخابات المختلفة من حيث درجة الأهمية (الرئاسية والتشريعية والمحلية). وأرجعوا أهمية الانتخابات لدورها في تعزيز شعور المواطن بأهميته في صنع القرار وفي ممارسته لحقوقه وخاصة الحق في اختيار ممثليه في الهيئات المجتمعية المختلفة وحرية التعبير عن الرأي، كما رأوا أن الانتخابات تعزز المشاركة المجتمعية. وعقب بعض الحضور على أن أهمية الانتخابات تكمن في ارتباطها بمشروع وطني سياسي يلبي مطالب الشعب. ولم تغب النظرة التشاؤمية التي تؤمن بالمقولة الشعبية أن الانتخابات "لا بتودي ولا بتجيب".
- ▲ اتسمت المعرفة بالقوانين الانتخابية بالمحدودية لدى المشاركين والمشاركات في الورش المختلفة. وقد اقترح المشاركون آليات توعوية تضمن تعزيز المشاركة المجتمعية.
- ▲ انقسم المشاركون في الموقف من الأنظمة الانتخابية، فعلى صعيد الانتخابات التشريعية اقترح المشاركون أنظمة مخالفة للقانون الانتخابي الموجود، وقد تركز اهتمامهم على نظام التمثيل النسبي وأحياناً أخرى على النظام الانتخابي المختلط، وكان هناك اهتمام محدود بنظام الأغلبية البسيطة. ولم تعارض الأغلبية ما نصت عليه القوانين فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية والمحلية، بينما اقترحت الأقلية بعض الإضافات والتعديلات. ومن أبرز التعديلات المقترحة ما يتعلق بالنصوص المرتبطة بأعمار المرشحين والمنتخبين والتي تضمن في تعديلها مشاركة أعلى للشباب، كما رأى بعض المشاركين أهمية لإقرار حصة "كوتا" للنساء ولفئات مهمشة أخرى كالعمال في المجتمع لضمان تمثيلهم في الهيئات المجتمعية المختلفة.
- ▲ أجمع المشاركون على ضرورة المشاركة في الانتخابات بشكل عام (التشريعية، والرئاسية، والمحلية)، وذلك إقراراً بأهمية المشاركة وبأنها تساهم في تطوير المجتمع وتعزز الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتعزز المحاسبة والمراقبة والشفافية، كما تساهم في المساعدة في الخروج من المأزق الحالي وإعطاء الشعب بصيصاً من الأمل في الخروج من الواقع المأزوم.
- ▲ اقترح المشاركون والمشاركات صفات ومعايير يجب توافرها في المرشح، حيث ركزوا على التعليم والثقافة، كما اقترحوا صفات أخرى مثل النزاهة والمصداقية الدبلوماسية... الخ. ولم يغب عن ذهن المشاركين والمشاركات أن العشائرية والعائلية ستلعب دوراً مهماً في المجتمع الفلسطيني كما الدين والحالة المادية للمرشح.
- ▲ بالإضافة للتوصيات المحددة المقدمة في أجزاء سابقة من الدراسة، يمكن إيجاز بعض التوصيات التي يتم استنتاجها من النشاطات البحثية كافة:



إمكانية التغلب على الاحتلال كعميق: يعتبر الاحتلال الإسرائيلي معيقاً رئيساً أمام إجراء انتخابات وسبباً لعدم إجرائها، ولكن من الممكن التغلب عليه كعميق، وهذا بحاجة إلى قرار سياسي واضح تجاه إجراء الانتخابات، باعتبارها أداة ضغط، من خلال العمل على توفير إشراف دولي على هذه الانتخابات. وتبغى الإشارة إلى أن إجراء الانتخابات في المرحلة الحالية لا يعني أن الشعب الفلسطيني مضطر للتكيف مع الظروف التي يفرضها الاحتلال، بل يمكن تحويل الانتخابات إلى عملية نضالية وكفاحية.

ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي: أوصى أغلبية المشاركين بضرورة ترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني من خلال الحوار وتعزيز الوحدة، وحل الإشكاليات والخلافات داخل القيادة الفلسطينية. كما تم تقديم اقتراح من بعض الحضور بأهمية تشكيل قيادة موحدة من الفصائل والقوى الوطنية كافة لقيادة الشعب في المرحلة التي تسبق عملية الانتخابات، ويتعزز هذا من خلال الإرادة الجماعية والنية الصادقة لدى المعنيين بإجراء الانتخابات.

دورية الانتخابات: يجب أن تكون الانتخابات دورية بغض النظر عن الظروف السائدة، لتصبح تقليداً ديمقراطياً فوق اجتهادات الأشخاص في السلطة.

تعديل القوانين الانتخابية: أوصى المشاركون بضرورة وجود قانون انتخابي نزيه يكفل تمثيل فئات المجتمع كافة وعلى ألا يخضع هذا القانون لأية شروط خارجية، مؤكداً على أن ذلك سيتطلب إجراء تعديلات على بعض بنود القوانين والأنظمة الانتخابية المقررة.

التوعية بأهمية الانتخابات: أوصى المشاركون بضرورة توفير آليات توعوية للفئات المجتمعية المختلفة يقدم من خلالها تفسيراً لأهمية الانتخابات، وعلى أن تشمل عملية التوعية الفئات المجتمعية كافة مع أهمية تفعيل دور وسائل الإعلام في ذلك. ورأت البقية أن عملية التثقيف والتوعية تمثل أداة ضغط على السلطة لتسريع عملية إجراء الانتخابات.

تجميع الجهود: يسهم تكثيف جهود مؤسسات المجتمع المدني في تشكيل آليات ضغط على السلطة لإجراء انتخابات، فالجهود المشتتة تضيف إشكالية حقيقية فيما يتعلق بجدية عمل مؤسسات المجتمع المدني واهتمامها بالانتخابات. كما يعزز تجميع الجهود دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الانتخابات، ويضعف من دور العشائرية والقبلية.

كوتا للنساء: أهمية تخصيص مقاعد للنساء ليس فقط في المجالس المحلية والتشريعية، كذلك في الأحزاب السياسية. وأكد المشاركون أن اعتناق المرأة شرط أساسي لإنجاز التحرر الوطني.

ركز بعض المشاركين في ورشات العمل على التوصيات التالية:

1. الضغط على بعض المؤسسات التعليمية الجامعية لإجراء انتخابات لمجالس الطلبة فيها.
2. ضرورة إجراء انتخابات في مؤسسات منظمة التحرير وخاصة (المجلس الوطني الفلسطيني).
3. ضرورة إجراء مسح استطلاعي شامل للمواطنين مرتبط بأهداف هذه الورشات نفسها.
4. ضرورة عرض ونشر نتائج الورشات والاستطلاع كعملية توعية للجمهور.